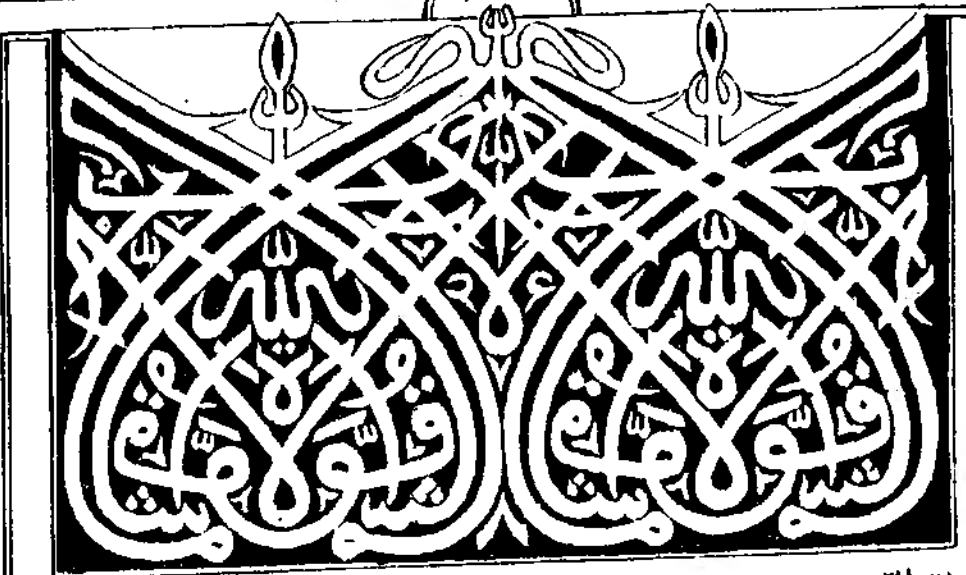


مع تكملة الائمة المحمدية المطبوعة
تأليف
مولانا ابوالحسن محمد علي الانصاري
الملكت بركة الشرف سيدني
سرگئی روڈ کوئٹہ غون: ۶۶۲۲۶۳

ان لا يثبت في انفسنا
من غلبه ولا يثبت في انفسنا
من غلبه ولا يثبت في انفسنا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَلْبُ الشَّعَةِ

الشفِعة مشتقة من الشفع وهو أنهم سميت بها لما فيها من ضم المشتراة إلى عقار الشفيع قال

الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار اذا دهنها
اي ثابتة ١٢ اي الشربة ١٣

اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء وإذا دلت الترتيب أما الثبوت فلقوله عليه السلام

الشفعة لشرائك لم يقاسم وقوله علي السلام جارا الاراحق بالارواح والارض ينتظر وان كان غائبا
اذا شئت الشفعة ١٢

اذا كان طهر واحد أو قول عليه السلام الجارح بسقبة قيل يا رسول الله ما سقبة قال شفعتها
سقبة تعطيني زواجك

وَيُرْوَى بِالْجَارِ حَقٌّ بِشَفْعَةٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا شَفْعَةَ بِالْجَارِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّفْعَةُ فِيمَا يُقْسَمُ

فإذا وقعت الحادثة وصفت الطرق فلا شفقة وكان حق الشفقة معه ولحقه سجن القيا من فيه

من تلك المال على الغير من غير رضاها وقد ورد الشرع به فيما لم يقسم وهذا ليس في معناها

لأن مؤونة القسمة تلزمه في الأصل دون الفرع ولتنا ما وينا ولأن ملكه متصل بملك الدخيل
من تولد عليه السلام الجارح من قبله

تصال تابد وقرار فیثبت الحق الشفعة عند وجود العاوضة بالمال اعتباراً بموئد الشرع

[illegible][illegible]

بمثل هذا الحديث مع شهرته فلا يبق بعد هذا الحديث لهذا اللقب معنى سوى أنهم يتركون العمل بمثل هذا الحديث فلا جله سمو أصحاب

[illegible]

وهذا لان الاتصال على هذه الصفة انما انتصب سبباً فيه يدفع ضرر الجواراد وهو مادة المضار
جواب عن قوله ليس في شارة ١٢ اي اتصال النابذ والارار ١٣ اي انه ورد في الشريعة ١٤
على ما عرفت وقطع هذه المادة بتمامها لاصل اول لان الضرر في حقها بازعاجه عن خطاة آيات
الشفيع ١٥
اقوى وضرر القسمة مشرع لا يصلح علة لتحقيق ضرر غيره واما الترتيب فللقول عليه السلام
الشريك احق من الخليط والخليط احق من الشفيع فالشريك في نفس المبيع والخليط في حق
المبيع والشفيع هو الجار لان الاتصال بالشركة في المبيع اقوى لانه في كل جزء وبعده الاتصال في
الحقوق لانه شركة في مافى الملك الترجيح يتحقق بقوة السبب ولان ضرر القسمة ان لم يصلح حلة
صلح مرجح قال ليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط في الرقبة لما ذكرنا انه
مقدم قال نسلم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذها الجار لما بينا من الترتيب والمواد
هذا الجار المار حق وهو الذي على ظهر الدار الشفوعة وبأنه في سكة اخرى وعن ابي يوسف ان مع
الجار ١٦
وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد
تقرر في حق الكل لان للشريك حق التقديم فاذا سلم كان لمن يليه بمزاولة دين الصحة مع دين
الرضى الشريك في المبيع قد يكون في بعض من كان في منزل معين من الدار او جدار معين من الدار
وهو مقدم على الجار في المنزل وكان على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف انه كان
اتصاله اقوى والبقعة واحدة لا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى تستحق الشفعة
بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذة او الشرب الخاص ان يكون نهرا لا تجرى فيه السفن
وما تجرى فيه فهو عام وهذه اعند ابي حنيفة ومحمد بن عيسى وعن ابي يوسف
ان الخاص ان يكون نهرا يسير في السفن وما كان في الدار او في الشارع او في الطريق او في الجار
فان كل الدار احد ١٧

[illegible]

جار ملارق قال والشريك في الخشب تكون على أطراف الدار جارا لما بيننا قال واذا اجتمع
 الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتد باختلاف الاصلان وقال
 الشافعي رده على مقدار ابرأ انصباء لان الشفعة من موافق الملك لا يرى فيها التكيل منفعته
 فاشبه المرح والغلة والولد والثمره ولنا انهم استووا في سبب الاستحقاق وهو الاتصال فيستوون
 في الاستحقاق لا يرى انه لو انفرد واحد منهم استحق كمال الشفعة وهذا لانه كالسبب فكثرة
 الاتصال تؤذن بكثرة العلة والتزج يقع بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة ههنا الظهور الاخرى
 بمقابلته وتملك ملك غيره لا يجعل ثمره من ثمرات ملكه بخلاف الثمرة واشباهها ولو اسقط
 بعضهم حقه فهي للباقيين في الكل على عدد دهم لان الاتقاض للمزاوجة مع كمال السبب في حق كل
 منهم فلا تقطعت ولو كان البعض غنيا يقضه ما بين الحضور على عدد دهم لان الغائب العكس لا يطلب
 وان قضى كالحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقض له بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد
 تحقيقا للتسوية فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا يأخذ لقادم الا النصف لا قضاء الغائب
 بالكل للحاضر وقطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل القضاء قال والشفعة تجوز بغير البيع

[illegible]

↑ مستقلة وهي غير تابعة لأي سلطة أخرى في الزاوية القصوى ١٢

[illegible]

← والفتوى على قول محمد ١٢ مجمع الاعراض ٢٧٥ ج ٢

في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجنيص والنية
قال فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعاظمه مالك الذي ذكره ما يشفع به
 معناه يطلب المشفع لادعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم
 فان نكل وقامت للشفيع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار فبعد ذلك سأل
 القاضي يعني لمدعى عليه هل يتنازع ام لا فان انكر لا يتنازع قيل للمشفع اقل البينة لان الشفعة
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وشوته بالجملة **قال** فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع
 او بالله ما استحق عليه هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا على المحاصل والاول على
 السبب قد استوفينا الكلام في دعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يحلف على البينات
 لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده اصالته وفي مثل هذه يحلف على البينات **قال** فحق للمنازعة
 في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثمن الى مجلس القاضي فلذا قضى القاضي بالشفعة لزمه حضار الثمن
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضه حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن عن
 ابي حنيفة وكان الشفع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حصوله حتى لا يتوى مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط
 احضاره واذا قضى له بالدار فللمشتري ان يجبره حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند
 محله ايضا لانه فصل مجتهد فيه ووجب عليه الثمن فيجب فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له
 ادفع الثمن اليك لا تبطل شفعة لانها تاكدت بالخصوص عند القاضي **قال** وان حضر
 الشفع البايع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان المبدل له وهي يد

في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجنيص والنية
 فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعاظمه مالك الذي ذكره ما يشفع به
 معناه يطلب المشفع لادعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم
 فان نكل وقامت للشفيع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار فبعد ذلك سأل
 القاضي يعني لمدعى عليه هل يتنازع ام لا فان انكر لا يتنازع قيل للمشفع اقل البينة لان الشفعة
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وشوته بالجملة **قال** فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع
 او بالله ما استحق عليه هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا على المحاصل والاول على
 السبب قد استوفينا الكلام في دعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يحلف على البينات
 لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده اصالته وفي مثل هذه يحلف على البينات **قال** فحق للمنازعة
 في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثمن الى مجلس القاضي فلذا قضى القاضي بالشفعة لزمه حضار الثمن
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضه حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن عن
 ابي حنيفة وكان الشفع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حصوله حتى لا يتوى مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط
 احضاره واذا قضى له بالدار فللمشتري ان يجبره حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند
 محله ايضا لانه فصل مجتهد فيه ووجب عليه الثمن فيجب فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له
 ادفع الثمن اليك لا تبطل شفعة لانها تاكدت بالخصوص عند القاضي **قال** وان حضر
 الشفع البايع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان المبدل له وهي يد

كتاب
الشفعة

لا يملك المالك المبيع حتى يرضى به المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع وانقضى يقضيه به الشفع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانهم صار
 اجنبيا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليقتضيه بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة لا ممتنع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو يوجب الفسخ اذ لا ينبغي
 اصل البيع لتعد وانفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وتصير كأنه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاحده
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى قال ومن اشترى دارا

مستحقة ولا يسمع القاضي لمينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع وانقضى يقضيه به الشفع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانهم صار
 اجنبيا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليقتضيه بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة لا ممتنع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو يوجب الفسخ اذ لا ينبغي
 اصل البيع لتعد وانفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وتصير كأنه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاحده
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى قال ومن اشترى دارا

لا يملك المالك المبيع حتى يرضى به المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع وانقضى يقضيه به الشفع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانهم صار
 اجنبيا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليقتضيه بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة لا ممتنع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو يوجب الفسخ اذ لا ينبغي
 اصل البيع لتعد وانفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وتصير كأنه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاحده
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى قال ومن اشترى دارا

لا يملك المالك المبيع حتى يرضى به المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع وانقضى يقضيه به الشفع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانهم صار
 اجنبيا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليقتضيه بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة لا ممتنع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو يوجب الفسخ اذ لا ينبغي
 اصل البيع لتعد وانفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وتصير كأنه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاحده
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى قال ومن اشترى دارا

بغيره الشراء ولا يرى فيه مبادلة المال بالمال فيثبت فيه الخياران كافي الشراء ولا يسقط بشرط البراءة
 من المشتري ولا يبرئ منه لأنه ليس بنائب عنه فلا يملك استقاطه **فصل** في اختلاف
قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لأن الشفيع يدعى استحقاق الادار
 عليه عند نقد الاصل وهو ينكره القول قول المنكر معينه ولا يتخالفان لأن الشفيع ان كان يدين
 عليه استحقاق الادار فالمشتري لا يدين عليه شيئا للتخيير بين القولين ولا يملك ان يثبت هذا فلا يتخالفان
قال ولو اقام البينة فالبينة للشفيع عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف البينة بينة
 للمشتري لا لهما الا اذا تباها تضر كينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولهما ان لا تباها بينهما
 فيجعل كان الموجود يباع للشفيع ان يأخذ بايهما شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لأنه لا يتولى
 بينهما عقداً الا انفساخ الاول وهما الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخيير لبينة الوكيل
 لأنه كالبايع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ماسوي عن محمد وأما المشتري
 من العدة وقتلنا ذكر السيد الكبير ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنم وتبع التسليم
 نقول لا يصح الثاني هناك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وكان بينة الشفيع ملزمة وبينة
 للمشتري غير ملزمة والبيئات للالزام **قال** واذا ادعى المشتري تمنا وادعى
 البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاً على المشتري
 وهذا لأن الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال
 المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ملابيق
 ان شاء الله تعالى ولأن التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

بغيره الشراء ولا يرى فيه مبادلة المال بالمال فيثبت فيه الخياران كافي الشراء ولا يسقط بشرط البراءة
 من المشتري ولا يبرئ منه لأنه ليس بنائب عنه فلا يملك استقاطه **فصل** في اختلاف
قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لأن الشفيع يدعى استحقاق الادار
 عليه عند نقد الاصل وهو ينكره القول قول المنكر معينه ولا يتخالفان لأن الشفيع ان كان يدين
 عليه استحقاق الادار فالمشتري لا يدين عليه شيئا للتخيير بين القولين ولا يملك ان يثبت هذا فلا يتخالفان
قال ولو اقام البينة فالبينة للشفيع عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف البينة بينة
 للمشتري لا لهما الا اذا تباها تضر كينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولهما ان لا تباها بينهما
 فيجعل كان الموجود يباع للشفيع ان يأخذ بايهما شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لأنه لا يتولى
 بينهما عقداً الا انفساخ الاول وهما الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخيير لبينة الوكيل
 لأنه كالبايع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ماسوي عن محمد وأما المشتري
 من العدة وقتلنا ذكر السيد الكبير ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنم وتبع التسليم
 نقول لا يصح الثاني هناك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وكان بينة الشفيع ملزمة وبينة
 للمشتري غير ملزمة والبيئات للالزام **قال** واذا ادعى المشتري تمنا وادعى
 البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاً على المشتري
 وهذا لأن الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال
 المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ملابيق
 ان شاء الله تعالى ولأن التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

كتاب الشفعة

ما بقيت مطالبة فيأخذ الشفيع بقوله **قال** ولود على لبايع الأكرثيخالفان وترادان وإيهما
البائع ١٢ البائع ١٣

بكل ظهران الثمن ما يقوله الآخر فيأخذها الشفيع بذلك وان دعاها فبسط القاضي البيع على امرئ

ويأخذها الشفيع بقول لبايع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع **قال** وان كان قبض الثمن

أخذ بما قال للمشركين شاء ولم يلبثت في قول البائع لأنه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد فخرج
الشيعة ١٢

هو من البين وصياري كالأجنبي وبقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بينا أنه ولو كان نقد الثمن

غير ظاهر فقال لبايع بعث الدواب بالف وقبض الثمن ياخذها الشفيع بالفل فلما بدأ بالبيع
والسار بالمال

تعلقت الشفعة به فبقوله بعد ذلك قبضت الثمن يريد اسقاط حق الشفيع فيرد عليه وتو قال
المعلق بقرارد من الثمن ١٨

قُبِضَتِ الثَّمَنُ وَهُوَ الْفُلُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِهِ لَنْ يَكْلَأَ وَلَهُوَ الْفُلُ قَبْضُ الثَّمَنِ خَرَجَ مِنَ الْبَيْتِ سَقَطَ
وَالْخُذْ بِأَقْلَامِ الشَّرِّ ع

اعلبار قوله في مقدار الثمن **فصل** فيما يؤخذ به المشفع **قال** واذا حظ البائع عن المشتري
 اى القدر من ١٢ يعني

بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع وان حظ جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع لان حظ البعض

يُلْتَمَحُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فَيُظْهِرُ فِي حَقِّ الشُّفْعِ لِأَنَّ الثَّمَنَ مَا بَقِيَ وَكَذَا إِذَا حِطَّ بَعْدَ مَا اخْتَصَا
الشُّفْعُ بِإِخْتِارِ الثَّمَنِ

الشفيع بالثمن يمتنع عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر بخلاف جط الكل لأنه لا يلتقي
 في الشفيع بالثمن "زبط الثمن له فناء الشفيع كان فيجوز لفنقه كل الثمن"

لأن في اعتبار الزيادة ضرراً بالشريعة لا يستحق الاخذ بهادونها بخلاف الخط لان فيه

منفعة له ونظير الزيادة إذا جدد العقد بالثمن الأول لم يلزم الشفيع حتى كان له
 شفيع ١٣
 القاضي

و من اشتری دارا بقرض اخذها
قبل از فصل ۱۳

السفيح بيمينه لا من دوات القيم وانما شراها بميل وميزون الخداه بميله

کامل و بود و مثل صورت
نقشه که در پیش من
از همان زمان که مثل
از بعضی از اینها
که اینها از دولت
در اینها از بعضی
از بعضی از اینها
از بعضی از اینها

الزيادة من الطال حقه

796

بغير اخذ زير وشفيعها ذم على خذها بمثل الخمر وقيمة الخنزير كان هذا البيع مقصود بالصحة

[illegible]

له قوله بطلت شفيعته عند أبي حنيفة رحمه الله إلى الفتوى على قول الطرفين كما أشار إليه صنيع العناية وصرح في شرح المجلة أن الشفيع لو اختلف التعليل بعد الاستحسان بلا عذر شرعي يسقط حتى شفيعته وهذا صريح في أنه لو كان (بقية ٣٩٨)

قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...

وأولها الشفعة فبني فيها أو غرس ثم استحققت رجوع بالثمن لأن تبين أنه أخذه بغير حق
 ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على البائع إن أخذه هامة ولا على المشتري إن أخذه هامة منه وعن
 أبي يوسف لا يرجع لأنه متملك عليه فكذا منزلة البائع والمشتري والفرق على ما هو المشهور
 إن المشتري مغرور من جهة البائع ومسلط عليه من جهة ولا غرور ولا تسلط في حق الشفعة
 من المشتري لأنه مجبور عليه **قال** إذا أخذ من الأرض أو حق بناء أو حق شجر البستان بغير
 فعل أحد فالشفعة بالخيار أو شاء أخذه بجميع الثمن ولا البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع من
 غير ذكر فلا يقابلها ما شئ من الثمن بالمصر ومقتضى أو لم يبيعها أم لا يبيعها بكل الثمن في هذه الصورة
 بخلاف ما ذكر في نصف الأرض حيث يأخذ الباقي بحصته لأن لفات بعض الأصل **قال** وإن شاء ترك
 لأن لا يمنع عز ملكه إلا إعماله **قال** إن انقضى لمشتري لبناء قبل الشفعة إن شئت فقل العوضه
 بحصتها وإن شئت فقل كونه صار مقصودا بالانقضاء فيقابل به شئ من الثمن بخلاف الأول لأن
 الهلاك بانه سماوية وليس للشفيع أن يأخذ لنقصه لأن صار مقصودا فلم يبق تبع **قال** ومن
 ابتاع أرضا وعلى ثمنها ثمره ها الشفعة ثمرها ومعناه إذا ذكر الثمر في البيع لا يداخل من غير ذكر
 وهذا لا يخفى كره استحسان في القياس لا يأخذ لأنه ليس تبع لا يرى أنه لا يدخل في البيع من غير
 ذكر فائيب المتاع في الدار وجه الاستحسان به باعتبار الاتصال صارته للعقار كالبناء في الدار
 ومكان مركب فيه فيأخذ الشفعة **قال** وكذلك إن ابتاعها وليس في التحيل ثم فاعرف في يد
 المشتري يعني يأخذ الشفعة لأنه مبيع بتمامه لا يبيع سره إليه على ما عرف في ولد المبيع
قال فإن جده المشتري فوجاء الشفعة لا يأخذ الثمن في الفضل جميعا لأنه لم يبق

كتاب
الشفعة

قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...

قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

بما للعقد وقت لا خذ حديث صار مفصلا عنه فلا يخلو في الكتاب فان جده المشتو
سقط عن الشفيع حصته قال رضي الله عنه وهذا جواب الفصل الاول لا يخل في البيع مقصودا
اي المهر ١٢

فيقابلة شيء من الثمن اما في الفصل الثاني ياخذ ما سوى الثمن لان الثمن لم يكن
موجودا عند العقد فلا يكون مبيعا لا يتبعه فلا يقابلة شيء من الثمن والله اعلم

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

قال الشفعة واجبة في العقار وان كان مالا يقسم قال لشافعي رده لا شفعة فيما لا يقسم لان

الشفعة انما وجبت في المملوكة القسمة وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم لما نقوله عليه السلام الشفعة في

كل شيء عقار او زرع الى غير ذلك من العمومات وكان لشفعة سببها الاتصال في الملك والحكمة

دفع ضرر سوء الجوار على ماله وانما يتحقق القسمين ما يقسم مالا يقسم وهو التمام والوسخ والبيد

والطريق قال ولا شفعة في العروض السفن لقوله عليه السلام لا شفعة في بيع او حائط او حجة على

سائر الاشياء في بيعها في السفن لان الشفعة انما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام والملك في

المنفعة ولا يرد وموجب في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ المختصر لا شفعة في البناء والنخل

لاذابعتين والعرضة وهو صحيح مذكور في الاصل لا يرد فانه نقلا وهذا بخلاف العلو حيث

يستحق بالشفعة ويستحق بالشفعة في السفن لان السفن طريق العلو في كونه عاليه من حق القرار

التحق بالعقار قال في السلم الذي في الشفعة سواء للعمومات ولا يما يستويان في السبب

والحكمة فيستويان في الاستحقاق ولهذا يستوي في الذكر والانثى والصغير والكبير الباغي والعادل

والحر والعبد اذ كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو ماله وجبت فيه الشفعة

والعبد اذ كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو ماله وجبت فيه الشفعة

والعبد اذ كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو ماله وجبت فيه الشفعة

والعبد اذ كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو ماله وجبت فيه الشفعة

والعبد اذ كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو ماله وجبت فيه الشفعة

والعبد اذ كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو ماله وجبت فيه الشفعة

في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو
في الفصل الحادي عشر وهو
في الفصل الثاني عشر وهو
في الفصل الثالث عشر وهو
في الفصل الرابع عشر وهو
في الفصل الخامس عشر وهو
في الفصل السادس عشر وهو
في الفصل السابع عشر وهو
في الفصل الثامن عشر وهو
في الفصل التاسع عشر وهو
في الفصل العشرون وهو
في الفصل الحادي والعشرون وهو
في الفصل الثاني والعشرون وهو
في الفصل الثالث والعشرون وهو
في الفصل الرابع والعشرون وهو
في الفصل الخامس والعشرون وهو
في الفصل السادس والعشرون وهو
في الفصل السابع والعشرون وهو
في الفصل الثامن والعشرون وهو
في الفصل التاسع والعشرون وهو
في الفصل الثلاثين وهو

بناء عليه لا تجرى الشفعة في السفينة وسائر المنقولات وعقار الوقف والاراضي الاميرية ١٣

[illegible]

وفي البيع الطاسم ممنوع **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار مجزئة او فسخ يال مانع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يبيعها الى المشتري فهو شفيع ملكه لملكه له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعة كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان ستردها البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لانقطاع ملكه عن الشفعة بما قبل الحكم بالشفعة وان ستردها بعد الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بيننا **قال** واذا اقتسم لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمه لان لقسمه فيها معناه لا فلولها ويجوز فيه الجور والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشتري دارا فاسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رقية او شرط او بيع بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه فان كان من قبل عقار جديدا او زلي **قال** وان دها بغير قبض او تقلا لا البيع فلا شفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما ولو اعلما على الضم وقد قصد الفسخ وهو بيع جدي في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو سادته المال بالمال بالتراضي الشفيع ثالث في رده الرق بالبيع بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قبض على ما عرفت وفي الجماع الصنف لا شفعة في قسمه ولا خياره و هو بغير الرق ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا قطع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمه انه ثبتت في القسمه خيار الروية وخيار الشرط لانها يثبتان لخلل في الرضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمه والله سبحانه اعلم

منع من البيع الطاسم ممنوع **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار مجزئة او فسخ يال مانع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يبيعها الى المشتري فهو شفيع ملكه لملكه له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعة كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان ستردها البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لانقطاع ملكه عن الشفعة بما قبل الحكم بالشفعة وان ستردها بعد الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بيننا **قال** واذا اقتسم لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمه لان لقسمه فيها معناه لا فلولها ويجوز فيه الجور والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشتري دارا فاسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رقية او شرط او بيع بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه فان كان من قبل عقار جديدا او زلي **قال** وان دها بغير قبض او تقلا لا البيع فلا شفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما ولو اعلما على الضم وقد قصد الفسخ وهو بيع جدي في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو سادته المال بالمال بالتراضي الشفيع ثالث في رده الرق بالبيع بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قبض على ما عرفت وفي الجماع الصنف لا شفعة في قسمه ولا خياره و هو بغير الرق ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا قطع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمه انه ثبتت في القسمه خيار الروية وخيار الشرط لانها يثبتان لخلل في الرضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمه والله سبحانه اعلم

اشترى دارا فاسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رقية او شرط او بيع بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه فان كان من قبل عقار جديدا او زلي **قال** وان دها بغير قبض او تقلا لا البيع فلا شفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما ولو اعلما على الضم وقد قصد الفسخ وهو بيع جدي في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو سادته المال بالمال بالتراضي الشفيع ثالث في رده الرق بالبيع بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قبض على ما عرفت وفي الجماع الصنف لا شفعة في قسمه ولا خياره و هو بغير الرق ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا قطع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمه انه ثبتت في القسمه خيار الروية وخيار الشرط لانها يثبتان لخلل في الرضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمه والله سبحانه اعلم

كتاب الشفعة

اشترى دارا فاسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رقية او شرط او بيع بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه فان كان من قبل عقار جديدا او زلي **قال** وان دها بغير قبض او تقلا لا البيع فلا شفيع الشفعة لانه فسخ في حقهما ولو اعلما على الضم وقد قصد الفسخ وهو بيع جدي في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو سادته المال بالمال بالتراضي الشفيع ثالث في رده الرق بالبيع بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قبض على ما عرفت وفي الجماع الصنف لا شفعة في قسمه ولا خياره و هو بغير الرق ومعناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا قطع الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمه انه ثبتت في القسمه خيار الروية وخيار الشرط لانها يثبتان لخلل في الرضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمه والله سبحانه اعلم

باب ما تبطل به الشفعة

قال واذا ادرك الشفيع الاشهاد حين علم بالبيع وهو يقيد وعلى ذلك بطلت شفيعته لاعراضه عن
 ابي القدرى ۱۱ عني ابي طالب الموصوفه ۲۸ ك
 حاله ۱۱ ان لم ياتوا فاولم يكن في العلوة ۱۲ ك

الطلبه هه لانا اعراض ان يتحقق حاله الاختيار وهى عند القدره وكذا ان اشهد في المجلس ولم يشهد
اي شرط القدره ١٢
اي حاله لاختيار
اي شرط القدره ١٢
اي شرط القدره ١٢

علاحد المتبايعين ولا عند العقار والوصحاه فيما تقدم **قال** وان صالح من شفقه على عمن وطلت
ففي باب هب انفقوا النوصه فيها //

شفعة في العوض لان حق الشفعة ليس بمقتدر في الحمل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح
ان يستدفع شفعه وان حق ثابت ومحل تنازع فيه ترجمه ۷ ان الشفعة لا يوجب

الاعتیاض عنه ولا یتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفاسد ولی فی بطل الشرط یصح الاسقاط وکذا

أوباع شفقتة جالي لما بيننا بخلاف القصاص لا حق متقرر وبخلاف الطلاق والعتاق لا اعتياض
فان الصالح غير يجوز

عن ملك في الحمل فظفيرة اذا قال المخيرة اختارني في القاد وقال لعنيني لامرأة اختاري ثراء التمسح بالف

فاختارته سقط الخيار ولا شئت العوض الكهالة بالنفس هذا عازلة الشفعة في حماية وفي أخرى
 اى من لا قيل بالنفس واعطى شيئا كقول العلم ان تترك المطالب من الكفيل

لا تبطل الصلاة ولا يحل الجاني قبل هذه رواية في الشفعة وقيل هي في الكفالة خاصة وقد عرف

في موضع في الجسد
اي يطلب الشفة واثنائها بالطين
اي المصنف ١٢

معناه اذ امانة بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذ امانة بعد قضاء القاضي قبل نقل الثمن
باشفئة

وَبَصِيَّةٌ تَابِعَتْ هَارَمَ لَوْسَرِيَّةٍ وَهِيَ الطَّيْرُ الْخَنَازِيرُ وَقَدْ مَثَّقُوا فِي الْبَيْعِ وَلَا تَنْ
فَتَانَا دَامَتْ مِنَ الْخِيَارِ بَطْلُ خَارِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَجُلٌ يَدْرُسُ عَنْهُ

الموتى وروى عن ابيه وبيدته قبل ان يوارث بعد البيع وقيامه وقت البيع وبقاؤه الشفيع

في وقت قصير، سرى وقد يسوجب الشفعة به وبه وان مات المشتري لم يقبل لان الشفعة هي في
وقد زال ملك الميت عند اخذ وصفي لكل الوارث بعد البيع ١٢ رطلي

وَمِنْهُ يَرْجُو رَحْمَةً مِنْ رَبِّهِ يُخِيبُ الْمُنَافِقِينَ رِجْسًا مِنْ دُونِ الْمَوْتِ وَمَا فِي ذَلِكَ لِكَلْفٍ

يَا بَرَكِيَّةُ سَمِعَ اَنْ يَبْسُطَ يَاحَهُ اِلَى السَّمَاءِ حَتَّى وَلَهَذَا يَنْقُصُ لَهْكَ فِي الْحَيَاةِ
الْبَيْعَةُ ۱۱

[illegible][illegible]

الحكم قول محمد ومثله في غيرها الاقطار وشرحه ولان صحيح في الثانية (لبقية ٢٠٥)

N.A.

ی القدری عینی پیدا ہوتا ہے

ایک ہفت روزہ

2011

ای القدری ۱۲ عینے

کی راہ میں

۱۲۱

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

ای الغما من هو

شفيع فلاش

ای القدر کی آ

کذا فی السہاحۃ ۱۲

من و بی بی

اکتا تا ۱۲

مفلا شمع

المتحد في حق

عُفُوفَةٌ لَتَقَ

المجلد

و قد رقي بعضهم بين الثوريين بان التورك بهجلا في الشفعة مما اراد اطلب الشفعة اخذ
 البعض محول على ما اراد اطلبه او لا اي ضمن طلب المراجعة او طلب الاستعداد لبيعته (٢٠٠٤)

52

إذا اشتد عليه من أن يشد نصيبه من العماره لم يشد نصيبه من العماره...

الاشقة... الشفعة... إذا اشتد عليه من أن يشد نصيبه من العماره...

الاشقة... الشفعة... إذا اشتد عليه من أن يشد نصيبه من العماره...

في ظاهر الرواية لا التسليم في الكفر تسليم في ابعاضه **فصل قال** واذا باع دار الامه مقدار ذراع منها...
المقدار وسئل البيهقي **قال** واذا باع منها سهمان...
الشركة...
قال واذا اشترى خمسة نفر دار من رجل فللشفيع ان يأخذ نصيبا...
رجل من خمسة اخذها كلها...
في هذا بين ما اذا كان قبل القبض...
اذا اشتد عليه من أن يشد نصيبه من العماره...

الاشقة... الشفعة... إذا اشتد عليه من أن يشد نصيبه من العماره...

في هذه التفرقة الصفة لا للثمن فهناك ما يرد ذكرنا في كفاية المتني **قال** ومن اشترى نصف دار
غيره مقسوم فقامه البائع اخذ الشفع النصف الا اذا صار للمشتري او يدع لان القسمة من تمام
القبض ما فيها من تكميل لا تمنع ولها ايتهم القبض بالقسمة في لحيته والشفيع لا ينقض القبض
وان كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع فكذا لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع احد
الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم للمشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه
لان العقد ما وقع مع الكاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض الا هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم
الملك فينقض الشفع كما ينقض بيعه وهبته ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفع
ياخذ النصف الا اذا صار للمشتري في اتي جانب كانه هو المردى عن يوسف دة لان المشتري لا يملك
ابطال حقه بالقسمة على حذيفة من انما باخذه اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبيع
جارا فيما يقع في الجان الاخر **قال** ومن باع دارا وله عيه ما دون عليه دين فللشفعة وكذا اذا كان
العبء هو البائع فلو لاه الشفعة لان الاخذ بالشفعة تملك بالثمن فيقول ما تولى الشراء وهذه الالة
مفيدة لانه يصرف للموئاة بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لوكاله ولا شفعة لمن يبيع له
قال وتسلیم الاب الوصي الشفعة على الصغير جائز عند ابی حنیفة وابی یوسف قال محمد وزفر حم لم يمت
هو على شفعة اذا بلغ قالوا على هذه الخلافا اذا بلغها ما شاء دار بجوار دار الصبي فام يطلبها الشفعة
وعلى هذه الخلافا وتسلیم اوكل بطل الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لانه حق ثابت
للصغير فلا يملك ابطال كديته وقوده ولا نه شرع علف الضرر فكما ابطال الضارب وكما انه في معناه
التجارة فيما كان تركه الا ترى ان ما وجب بيعا للصبي مع رقة من الاب الوصي كانه دائر بين النفع والضرر
باب الشفعة في الدار التي يبيعها الوصي

في هذه التفرقة الصفة لا للثمن فهناك ما يرد ذكرنا في كفاية المتني قال ومن اشترى نصف دار غير مقسوم فقامه البائع اخذ الشفع النصف الا اذا صار للمشتري او يدع لان القسمة من تمام القبض ما فيها من تكميل لا تمنع ولها ايتهم القبض بالقسمة في لحيته والشفيع لا ينقض القبض وان كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع فكذا لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم للمشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه لان العقد ما وقع مع الكاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض الا هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم الملك فينقض الشفع كما ينقض بيعه وهبته ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفع ياخذ النصف الا اذا صار للمشتري في اتي جانب كانه هو المردى عن يوسف دة لان المشتري لا يملك ابطال حقه بالقسمة على حذيفة من انما باخذه اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبيع جارا فيما يقع في الجان الاخر قال ومن باع دارا وله عيه ما دون عليه دين فللشفعة وكذا اذا كان العبء هو البائع فلو لاه الشفعة لان الاخذ بالشفعة تملك بالثمن فيقول ما تولى الشراء وهذه الالة مفيدة لانه يصرف للموئاة بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لوكاله ولا شفعة لمن يبيع له قال وتسلیم الاب الوصي الشفعة على الصغير جائز عند ابی حنیفة وابی یوسف قال محمد وزفر حم لم يمت هو على شفعة اذا بلغ قالوا على هذه الخلافا اذا بلغها ما شاء دار بجوار دار الصبي فام يطلبها الشفعة وعلى هذه الخلافا وتسلیم اوكل بطل الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لانه حق ثابت للصغير فلا يملك ابطال كديته وقوده ولا نه شرع علف الضرر فكما ابطال الضارب وكما انه في معناه التجارة فيما كان تركه الا ترى ان ما وجب بيعا للصبي مع رقة من الاب الوصي كانه دائر بين النفع والضرر

(النية ٤٠٦) ولأنه الخيلة في استعاطها عند أبي يوسف وبه يفتى قبل حرجها وأما بعد ثبوتها فتقترأ أتماماً وعند محمد تكسر وقراءتين في الزكوة والحج وآية المسجدة ١٢ مطلقاً لا يحصر ص ٤٨٦ ٢٤ فالفتوى على قول أبي يوسف ١١

له قوله كتاب القسمه الخ اما الكتاب متوله تعالى ويحكم ان الملاء قسمه يذوق والسنة ما اشتهر من قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الفنان بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وصحة.

[illegible][illegible][illegible]

وقد يكون النظر في ترك التمسك على ملكة الولاية نظرية فيما كانه يسكوتهما كما بطا لهما لكونه دليل
 القاب ١٦ الوحي ١٧ الاب والوصي ١٨ سكوت ١٩
 الاغراض هذه الاذابت بمثل قيمتها فلو بيعت باكثر من قيمتها بما لا يتغابن للناس فيه قيل جاز التسليم
 اي بقدر ما شئ ١٢
 بلا جماع كانه تمحض نظر او قيل لا يصح بلا اتفاق كانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كاجبني وان بيعت باقل
 اي تسليم شفعة ١٣ ان الاب والوصي ١٤ يكون اصب على قدره في الخ ١٥ اي دار
 من قيمتها محاباة كثيرة فعلى حذيفة ر ان لا يصح التسليم منها ولا رواية عن ابى يوسف رة والله اعلم
 الاب والوصي ١٦ اي معنى في الحديث ١٧

کتاب القسمة

قال القسمة في الاعيان المشتركة مشروعة لان النبي عليه السلام باشر بها في المعاني والمواضع مجزئة
 في المصنف ١٢ يعني
 ولقد تعالى وثبت ان المأثرة بينهم ان يبيعوا كالمؤمنين في كتب الحرف ١٢
 التوارث بها من غير تكليفهم لا تعزى عن معنة المبادلة لان ما يجتمع لاجدهما بعضه كان له بقضيه
 في المصنف
 كان صاحبه فهو يأخذ عوضاً عما بقي من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة وافراراً ولا فراقاً هو الظاهر

في المكيلات والموزونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه
والعدديات القارئة ^{في} الزينة ^{في} المكيلات والموزونات
ولو اشترياه فاقسماه ^{في} يتبع أحدهما نصيبه ^{في} مائة بنصف الثمن ^{في} في معنى المبادلة هو الظاهر في الميزان
المكيل والموزون ^{في} أي شريكين
والعروض للتفاوت حتى يكون لأحدهما أخذ نصيبه ^{في} عند غيبة الآخر ولو اشترياه فاقسماه ^{في} لا يتبع
العدديات القارئة ^{في} الزينة ^{في} المكيلات والموزونات

احد هما نصيبه ^{في} حصة بعد القسمة الا انهما اذا كانت من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة
عروضات والعروض ١٢
عند طلبه الشك ^{في} لا فيه ^{معنى} الا ان لا يقارب المقاصد والبادلة مما يجزى في الجبر ^ك في
قضاء الدين ^{في} هذه الا ان ^{في} طلب القسمة ^{في} يسأل القاضي ان يخصه ^{في} بالاشتغال بنصيبه ^{في} يمنع الغير

عن الاستفعا عليك فيجب على القاضى اجابة وان كانت اجناسا مختلفة لا يجبر القاضى على قسمتها المتعددة
فبما يكون قولك
المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو تراخى واعدا عليه اجاز لان الحق لهم **قال** ينبغي للقاضى
ان يصب قايما بين قريته المال القسم بين الطرفين غير اخل بالقيمة من جلس عمل القضاء من حيث ان يتم به
القيمة بين قريته المال القسم بين الطرفين غير اخل بالقيمة من جلس عمل القضاء من حيث ان يتم به

[illegible]

قطع المنازعة فاشبهه بذي القاضى وكان منفعة ضبط القاسم تقم العامة فتكون كفايته في ما لهم
 اي قدر من القاسم
قال فان لم يفعل نصب قائما يقسم بالاخر معناه باجر على التقاسم لان النفع
 اي القدر في اي شيء
 لهم على الخصوص فيقدر اجره مثله كيلا يتحكم بالزيادة ولا فضل ان يرزقه من بيت المال لا يرفى
 بالناس ابعده عن التهمة ويحيان يكون عدلا ما مونا عاما بالقسم لا يثمنه من جنس عمل القضاء
 قاسم
 ولا يثمنه من القدرة وهي العلامة على اعتماد على قوله هو بلا مائة ولا يجوز القاضى ان يثمنه قاسم واحد
 معناه لا يجبرهم على ان يستاجروا ولا يثمنه لا جبر على العقود ولا يثمنه لو تعين لثمنه بالزيادة على اجره مثله
 ولو اطلبوا فاقسمه واجازوا اذا كان فيهم صغير فيحتاج الى امر القاضى لا يثمنه ولا يثمنه عليه
قال لا يثمنه القاسم
 يستأجره كيلا يتصور له جرة غالية بتواكفهم وعند عدم الشك يتبادر كل منهم اليه خيفة الموت
 فيؤخذ من جرة القسم على عدد الراس عند ابي حنيفة رة وقال ابو يوسف في عهد على
 اي القدر في اي شيء
 قال لا نصباء لانه مؤنة الملك فيتقدر بقدره كاجرة الكيال والوزان وحفر البير المشتركة ونفقة
 اجرة
 الملوكة المشتركة ولا يثمنه خيفة من الاجر مقابل التمييز وان لا يثمنه ويروى ما يصعب الاحتساب بالنظر الى القليل
 وقد ينعكس في مرفعة واعتبار فيتم على الحكم اصيل التمييز بخلاف حفر البير لان الاجر مقابل ينقل التراج
 وهو يتفاوت قال الكيل والوزان في القسم قيل هو على الخلاف وان لم يكن للقسم فالاجر مقابل
 بالثمن والقيمة
 يعمل الكيل والوزان في القسم يتفاوت وهو العذر والاطلاق لا يرضى عنده ان على الطالب دون المتنع لنفعه
 ومضرة المتنع **قال** واخذه الشريك عند القاضى في ايديهم دارا وضبعة وادعوا انهم ووثها عن
 اي القدر في اي شيء
 فلان لم يقسمها القاضى عند ابي حنيفة من حقه شيئا والبيتة على مائة عدد ورثته وقال صاحبها
 اي القدر في اي شيء
 يقسمها باعوانهم في كفي كتاب القسم عانة قسمها يقولون ان كان المال مشترك ما سوا المقادير ادعوا
 القاسم اي القاسم في اي شيء

له قوله اجرة القسمة على عدد الرؤس عنواي خفيفة الخ الفترى على قول ابي خفيفة كما اشار اليه صاحب مطلق الاخير حيث قال
(تنبيه) لنا شياء على عدد الرؤس منها الشفعة والعقل واجرة القسام والطريق اذا اختلفت فيه فلهذا ص ٢٠٤٨٧

صہباً تو راہم و نیز علی بن الفائب و العقیقہ شہیدہ و قسما قسما قرا کر کہا و انصاف و العقیقہ علی حجۃ الاسلام

[illegible]

انه ميراث قسمه في قولهم جميعا وتواد عوا في المعار انهما اشتروا قسمه بينهم لهما ان اليد دليل
 الملك الا قرا اماره الصديق ولا منازع لهم فيقسمه بينهم كما في المنقول الموروث والمعار المشتري
 وهذا لان لا منكر ولا بينة الا على المنكر فلا يفيد الا انه يذكر في كتاب القسمة انه قسمها باقرارهم
 لا يقصر عليهم ولا يثبته اهـ لان القسمة قضاء على الميت اذ التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة
 حتى لو جاز في الزيادة تنفق وصاياه فيها ويقضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمة واذا كان
 قضاء على الميت فلا قرا ليس بحجة عليه فلا بد من البينة وهو مفيد لان بعض الورثة ينصب خصما
 عن الورثة ولا يجتمع ذلك باقراره كما في الوارث او الوصي المقرب اليه فان يقبل البينة عليه مع
 اقراره بما لا ينقل في القسمة نظر الحاجه الى حفظ اماره المعار فخصن بنفسه وكان المتقوا مضعون
 على من وقع فيه ولا كذلك المعار عندنا وتجدد المشتري لان السبع لا يقع على ملك البائع والارث قسم
 فام تكرر القسمة قضاء على الغير قال في عوا الملك لم يذكر واكيف انقل اليهم قسمه بينهم لان ليس في
 القسمة قضاء على الغير لا نعم ما اقربا الملك لغيرهم قال هـ هـ وايضا كذا القسمة وفي الجامع الصغير
 اذ عاها حلا واقام البينة انما في يدهما واراد القسمة لم يقسمها حتى يقبى البينة انهما لهما احتمال
 ان تكون لغيرهما فقبل هو قول في حنفية خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان قسمه المحفظ في
 العاقر غير محتاج اليه قسمه الملك يقتضي القيام به لا ملكا مانع المجاوز قال واذا حضر وارثان واقاما
 البينة على الوفاة وعاد الورثة والارثاء يعمد معهم امره غائب قسمها القاضي بطلب الحاضرين
 وينصب كذا يقبض نصيب الغائب كذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم نصيبه نصيبا يقبض نصيبه كذا
 نظر للغائب الصغير كذا من اقامه البينة في هذه الصورة عنه ايضا خلافا لما ذكرناه من قبل

[illegible]

له قوله ان القسوة الى الفتر على قول ابى حنيفة كما علمت من صنيع العداة حيث اخبر دليله واليه اشار صاحب شرح المجله تسليم
ناقل عن التفسير حيث قال وهذا قول الامام وعليه عامة المقون ١٢ ص ٩٢٥

واذا كانوا ممتزجين لم يقسم مع غيبة احد هم والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يورث
اي شركاء ممتزجين وان اقاموا البينة على انشاء ارج
بالعيب يورث عليه العيب فيما اشتراه المورث وبيع ويصير مغرورا بشراء المورث فان نصب
اي رددي لشركاء ممتزجين جميعا
احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت للقسمه قضاء بحضرة المتخاصمين
واثرين ١٢ اي دارث اطر
اما الملك الثابت بالشراء ملكا ممتزا او لهذا لا يورث بالعيب على بائع بائعه فلا يصلح الحاضر خصما
جديد كالي ١٢ من شهر ١٢١٢
عن الغائب فوضع الفرق وان كان له عاقل في يد الوارث الغائب او شئ منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده
اي از مشري عامين ١٢ اي درويش نزار و ميراث اي درويش و دارث غائب اي من القمار ١٢ اي لا يقسم ١٢
في عهده اذا كان في يد الصغير لا بالقسمه قضاء على الغائب والصغير باستحقاقا لهما من غير خصم
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
حاضرهما وامين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه القضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا
اي المورث ١٢ اي لا يقسم ١٢
الفصل في اقامة البينة وعددها وهي اربعة في الكتاب **قال** وان حضر وارث واحد لم يقسم ان اقام
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
البينة لا بد من حضور خصمين لا الواحد لا يصلح مخاصما ومخاصما وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف
اي مروي ومروي عليه اي لا يبيع واره
ما اذا كان لحاضر اشقيق ما بينا ولو كان الحاضر صغيرا وكبير انصب القاضي عن الصغير وصيتا وقسم
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
اذا اقيمت البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموحي له بالثالث فيها فطلبها القسمه واقام البينة على
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
الميراث والوصية يقسمه لا اجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموحي له عن نفسه وكذا الوصي
اي دارث اي موحي
عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه **فصل في ان يقسم قال** وان كان كل
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
واحد من الشركاء يتنفع بنصيب قسم بطلب احدهم لان القسمه حق لازم فيما يجتمع لها عند طلبها هم على
بعد القسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
ما بيناه من قبل ان يتنفع احدهم ويستضر به الاخر قلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه ان
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه الثاني متعت في طلبه فلم يعتبر وذكر
اي صاحب الكثير ١٢ اي لا يقسم ١٢
الخصاص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يورث الاضرار بغيره والاخر يرضى بضره نفسه
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢

كتاب
القسمه

لعله في قوله
والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يورث
اي شركاء ممتزجين وان اقاموا البينة على انشاء ارج
بالعيب يورث عليه العيب فيما اشتراه المورث وبيع ويصير مغرورا بشراء المورث فان نصب
اي رددي لشركاء ممتزجين جميعا
احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت للقسمه قضاء بحضرة المتخاصمين
واثرين ١٢ اي دارث اطر
اما الملك الثابت بالشراء ملكا ممتزا او لهذا لا يورث بالعيب على بائع بائعه فلا يصلح الحاضر خصما
جديد كالي ١٢ من شهر ١٢١٢
عن الغائب فوضع الفرق وان كان له عاقل في يد الوارث الغائب او شئ منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده
اي از مشري عامين ١٢ اي درويش نزار و ميراث اي درويش و دارث غائب اي من القمار ١٢ اي لا يقسم ١٢
في عهده اذا كان في يد الصغير لا بالقسمه قضاء على الغائب والصغير باستحقاقا لهما من غير خصم
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
حاضرهما وامين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه القضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا
اي المورث ١٢ اي لا يقسم ١٢
الفصل في اقامة البينة وعددها وهي اربعة في الكتاب **قال** وان حضر وارث واحد لم يقسم ان اقام
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
البينة لا بد من حضور خصمين لا الواحد لا يصلح مخاصما ومخاصما وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف
اي مروي ومروي عليه اي لا يبيع واره
ما اذا كان لحاضر اشقيق ما بينا ولو كان الحاضر صغيرا وكبير انصب القاضي عن الصغير وصيتا وقسم
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
اذا اقيمت البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموحي له بالثالث فيها فطلبها القسمه واقام البينة على
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
الميراث والوصية يقسمه لا اجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموحي له عن نفسه وكذا الوصي
اي دارث اي موحي
عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه **فصل في ان يقسم قال** وان كان كل
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
واحد من الشركاء يتنفع بنصيب قسم بطلب احدهم لان القسمه حق لازم فيما يجتمع لها عند طلبها هم على
بعد القسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
ما بيناه من قبل ان يتنفع احدهم ويستضر به الاخر قلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه ان
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢
طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه الثاني متعت في طلبه فلم يعتبر وذكر
اي صاحب الكثير ١٢ اي لا يقسم ١٢
الخصاص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يورث الاضرار بغيره والاخر يرضى بضره نفسه
اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢ اي لا يقسم ١٢

وهي الصغار لعل التهاوت في قيل مجر الجواب على الخلاف لا جهالة الجواهر المحش من جهال الرقيق

الانثى ان لو تزوج على لؤاوة او باقوتة او خالع عليها لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبد لها وان

لا يجزى على القسمة قال لا يقسم حمام ولا بئر ولا دحل لان يتراضه الشرك وكذا الخاطب بين الدارين

لا يشتمل على الضر في الطرف اذ لا يقع كل نصيب متغابا متغابا مقصودا لا يقسم القابض لغيره

الراضى لمينا قال وان كان في دو مشتركة في مصر واحدة قسم كل رطل على حدتها في قول وخليفة رحمه الله

وقال ان كان الاصل لهم قسمة بعضها في بعض قسمها على هذا الخلاف لا فرقة المتفرقة المشتركة لها فيها

جائز في حكمها ومثوة نظرا الى اصل السكنى اجناس معناه نظر الى اختلاف القاصد ووجوه السكنى

فبعض من التزوج الى القاصد الى اعتبار المعنى هو المقصود ويختلف ذلك باختلاف البلديات والجماعات

والجيران القرى الى اسبجه والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة وهذه الامور

التوكيد لغيره واركة التزوج على دار لا تصح التسمية كما هو الحكم فيها في ثوب بخلاف الدار الواحدة

اذ اختلفت بيوتها في قسمة كل بيت على حدة ضم اقسمتها او قسمة واحدة قاله القضاة بالوضع

في لكتنا البشارة الى ان الدارين او كانت في مصرين لا تجوز في القسمة عندهما وهو رواية هلال عهما

وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى البيوت في محل او محال تقسم قسمة واحدة لا تتفاوت فيما بينهما

يسير والمنازل لمتلازمة كالبيوت والقبائبة كانه بين الدارين البيت على ما مر من قبل فاخذ

شبههما من كل احد قال ان كانت دارا وصيغة اودا او حانوتا قسم كل واحدة منهما على حدة

لاختلاف الجنس قال ضو الله عنه جعل الدار والحانوت جنسين فكذلك الخصاكة وقال في اجارات

الاصل في اجارة منافع الدار والحانوت لا تجوز وهذا يدل على انهما جنس واحد فيجعل المسألة في اجارة

الان ما كان في الدارين او كانت في مصرين لا تجوز في القسمة عندهما وهو رواية هلال عهما وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى البيوت في محل او محال تقسم قسمة واحدة لا تتفاوت فيما بينهما يسير والمنازل لمتلازمة كالبيوت والقبائبة كانه بين الدارين البيت على ما مر من قبل فاخذ شبههما من كل احد قال ان كانت دارا وصيغة اودا او حانوتا قسم كل واحدة منهما على حدة لاختلاف الجنس قال ضو الله عنه جعل الدار والحانوت جنسين فكذلك الخصاكة وقال في اجارات الاصل في اجارة منافع الدار والحانوت لا تجوز وهذا يدل على انهما جنس واحد فيجعل المسألة في اجارة

كتاب القسمة

له قوله من قول ابن حنيفة ر: الى تدبر تحت جمعية المجلة قول الامام كما في المادة (١١٣٨) الدور المتعددة والراكين والضياع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلا بان يعطى لاحد الشركاء من الدور المتعددة واحد وللآخر اخر في اجارة قسمة القصاص لا يجزى بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفرق على الوجه الاخرى فالتقوى قول ابن حنيفة رحمه الله

حيث قال وفي الاختيار وقول محمد^{١٢} أحسن وأوفق للأصول ١٣ ص ٩٤ ج ٢

١٢ وصيته
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

سأله قوله ولو اختلفوا في مقداره الخ ثم انه اذا اختلفوا في مقدار عرض الطريق المشترك ففي الارض بقدر بقدر حجم النور و
في الواسع بقدر عرض باب الواسع الا عظم باهر تقاعه اى يترك للطريق من السواء بقدر ارتفاع الباب —

وعلا لا سهل وسفله علو قوم كل واحد على حدته وقسم القيمة ولا معتبر بغير ذلك قال

رضي الله عنه وانا عند علي وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله ان يقسم بالدع لم يحل ان السفلى

يصلح الملاح للعلوم التجاذبية وما، وشرائط الواضحة لا أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة

وَمَا يَقُولُ الْقِسْمَةُ بِالدَّاعِ هَلْ لَاصِلٌ لِأَنَّ لَشْرِكَةَ فِي الْمَدْعُوعِ لَا فِي الْقِيَمَةِ فَيَصَارُ إِلَيْهِ مَا امْكُونُ

والمعنى النسوية السكونية في المرافق ثم اختلافها في كيفية القسم بالدفع فقال أبو حنيفة

ذراع من بقل بذراعين من علو قال بويوسف ذراع بذراع قيل اجاب كل منهم على عادة اهل

عصرا واهل بلدة في تفضيل السفلى على العلوا استواهما وتفضيل السفلى مرة والعلوا اخرى وقيل

هو اختلاف معنى قولك حليفة ثم ان منفعته السفل كقولك

فوائد العلو منفعة العلو لا تبقى بعد فناء السفلى كذا السفلى فيه منفعة البناء السكنى في العلو والسكنى

لا غيرة الا يمكنه البناء على علوه الارضاء صاحب السفلى فيعتبر راعا منه بناء راع من السفلى

ولا يـ يوسف ان المقصود اصل السكينة هما يتساووا فيهما والنفعتان هما اللتان لان لكل واحد منهما

ان يفعل الايض بالآخر على اصل الجهد التي تنفعه تختلف باختلاف الحركة والبر بالاضافة اليهما فلا يمكن

التعديل الإلزامية، والقنوكية على قول مجيء، وقوله لا يفتر إلى التفسير تفسير قول أبي حنيفة رحمه الله

مسألة الكتابان يجتمع بمقابلة مائة ذراع من العلو لثلاثة وثلاثون ذراع من البيت الكامل

لان العلوم مثل نصف السفلى ثلثة وثلثون وثلث من السفلى ستة وستون وثلثان من العلو ومئة
الذى في البيت الاول
المجدد

ثلاثة وثلاثون ذراعاً من العلو فبلغت مائة ذراع تساوى مائة من العلوا بجمد

ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفلى الجرد من البيت الكامل سنة وستون وثلاث

[illegible]

كتاب
القصص

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

لم يصدق على ذلك كالبينة لا يثبت فيفسخ القسمة بعد قوعها فلا يصد إلا بحجة فان لم تقم له
 بينة استحل الشريك فمن كل منهم جمع بين نصيب التاكل المتك فيقسم بينهما على قدر انصباغهما
 لان النكول حجة في حقها فيعاملان على انهما قال في الله عنه ينبغي ان لا تقبل دعواه او اصلا
 لتناقضه عليه شامري وان قال قد استوفيت حقي اخذ بعضه فالقول قول خصمه مع عينه
 لا يثبت عليه لعصب وهو مذكور ان قال صابغ كذا فله عليه الى ولم يشهد على نفسه
 بالاستيفاء فكذلك شريكه تعالفا ونفي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل بالقسمة قصار
 نظير الاختلاف في مقدار البيع ما ذكرنا من احكام التعالفا فلو اختلفا في التقويم لم يثبت اليه
 لانه نحو الغبن لا معتبر به البيع فكذا في القسمة لو جاز التراضى الا اذا كانت القسمة بقضاء
 القاض الغبن فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل ولو اقتصم ادا و اصاب كل واحد طائفة فلدعى
 احدهما بيمينته في الاخرى مما اصابه بالقسمة وانكر الاخر فعليه اقامة البينة لما قلنا وان اقام البينة بوجه
 بينة المتك لانه خارج بينة الحاج تخرج على بينة ذي اليد وان كان قبل الاشهاد على القبض تعالفا
 قداولة اذا اختلفا في الحدود و اقاما البينة يقض لكل واحد بالجزء الذي هو في يد صاحبه
 لما بينا وان قامت لاحدهما بينة قضى له ان لم تقم لواحد منهما تعالفا كما في البيع **فصل قال** و اذا
 استحق بعض نصيبا لحد هما بعينه لم تقس القسمة عند ابى حنيفة ورجع بحصة ذلك في
 صاحبه قال ابو يوسف فيفسخ القسمة قال رضي الله عنه ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه
 وهكذا ذكر في الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب احدهما فاما في
 استحقاق بعض بعينه لا تقس القسمة متبلا لاجماع ولو استحق بعض شائع في الكل تقس بالاتفاق

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

هذه ثلاثة أوجه لم يذكر قول محمد وذكره أبو سليمان مع أبي يوسف وأبو حفص مع أبي حنيفة هو
 الأصح لأبي يوسف أنه باستحقاق بعض شائع لهم شريك ثالث لها والقسمه بدون رضاه باطله
 كما إذا استحق بعض شائع في النصيبين وهذا لأن باستحقاق جزء شائع يتعد معنى القسمة
 وهو كالأفراد لا يوجب الرجوع بمحضه في نصيب كل واحد شائعا بغير المعين ولهم أن معنى كالأفراد لا يتعد
 باستحقاق جزء شائع في نصيب واحد هما ولهذا جازمت القسمة على هذا الوجه لا ابتداء بأن كان النصف
 المقدم مشتركا بينهما وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة لغيرهما فاستسما على أن أحدهما المقدم
 والآخر المؤخر فكذا في الاستسما وصار كاستحقاق شئ معين بخلاف الشائع في النصيبين لأن لو بقيت القسمة
 لتصرف الثالث بتصرف نصيبه النصيبين ما ههنا لأضرر باستحقاق فافترقا وصورة المسألة إذا كان أحدهما
 الثالث المقدم من الدار والآخر الثلثين من المؤخر وقيمتها سواء ثم استحق نصف المقدم فتمت هما
 أن شمل نقض القسمة دفعا لعل التشخيص أن شاء مرجع على صاحب ربع مافي يد من المؤخر
 لأنه لو استحق كل المقدم جمع بنصف مافي يده فإذا استحق النصف جمع بنصف النصف وهو ربع اعتدلا
 للجزء بالكل كإبباع صاحب المقدم نصفه ثم استحق النصف الباقي ربع مافي يده كآخر عند هما
 لما ذكرنا وسقط خياره ببيع البعض عند أبي يوسف مافي يد صاحبه بينهما نصفان ويضمن
 قيمة نصف مبيع لأصاحبه لأن القسمة تنقلب فاسدة عنده والمقبوض بالعقد الفاسد ملك
 فنقل المبيع فيه وهو مضمون بالقيمة فيضمن النصف نصيب صاحبه **قال** ولو وقعت القسمة
 فظهر في التركة دين محيط بركة القسمة لأنه يمنع وقوع الملك للوارث وكذا إذا كان
 غير محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة لا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين

كتاب
القسمة

(القيمة ٤١٨) وفي استحقاق بعض معين في أحد النصيبين أرفقها جميعا لا تنقض القسمة بالاتفاق وفي استحقاق
 شئ شائع في النصيبين تنقض القسمة بالاتفاق وفي استحقاق بعض شائع في أحد النصيبين لا تنقض القسمة عند
 أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف والأصح قول أبي حنيفة ١٢ ص ٢٢ ٤

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

له قوله فضلل في الحياة الخ قال الزبيدي لو لم تجزأ الحياة لادى الى تعطيل الاميار التي لا يمكن تسخير

له والبعض من لقيا أو لا لقيا بقية ١٠ لا غير أو مع أرض أربع لطلبة ١٠ شرح الجملة لتعليم ص ٧٥٩ ومن النامد يقصد دل بحتم
على الأوجه التي تصح فيها المزارعة والتي تفسد أو ثلثا أو صورة تغنيها للأفادة وهو هذا (بقيد ٢٧٥)

قال ولو كان البلد من قبل الأرض فلا عامل أجور مثله لا يزداد على مقدار ما اشترك فيه من ضريبة

الزيادة وهما عندك خيفة وابي يورحم الله قال محله اجر مثله بالغاما بلغ لا يستوفي

لنقول: إذا عرفت المزارع في الخارج وفي الأرض حنطة قد تناثرت فنبت وأدرك فهو
بمعنى الأكاره صاحب الأرض على ما كان قد رخصها من الخارج لانه نبت من بذر (بقية ٤٢٧)

ولو كان الأرض في المزارع حتى يستحصد الزرع ويقسم على الشرط وتقتضى الزراعة فيما بقي من السنتين
 لأن إبقاء العقد السنة الأولى مراعاة للعقدين بخلاف السنة الثانية والثالثة لأنه ليس فيه غير العامل
 فيحاط فيهما على القياس ولو ماتت ملك الأرض قبل الزراعة بعد كبر الأرض وجفرت أكتافها انتقضت الزراعة
 لأن ليس في بطلان مال على المزارع ولا شيء للعامل بمقابله ما عمل كائنه أن شاء الله تعالى وإذا فسخت
 الزراعة به بين فادح بحق صاحب الأرض فاحتج بالبيع معها فباع جاز كما في الجارية وليس العمل أن يطالب به
 بما كبر الأرض من حفر أكتافها وكسب شيء لأن الملباع اغتاتقوم بالعقد هو اتمامه أو ما كبره فإذا انعدم الخراج
 لم يجز شيء ولو بنت الزرع ولم يستحصد لم يمتنع العمل في الأرض حتى يستحصد الزرع لأن البيع ابطال
 حق المزارع والتأخير أهون من الإبطال ويخرج القاض من الحبس لأن حبس المدين لا يمتنع
 بيع الأرض لم يكن مظلوماً ولا محجلاً **قال** وإذا انتقضت مدة الزراعة والزرع لم يترك راء كان
 على المزارع أجور مثل نصيبه من الأرض التي استحصده النفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقهما
 معناه حتى يستحصد الزرع فينتقي الزرع باجراً لئلا ينظر من الجانبين فيصار إليهم وأما كان العمل
 عليهم لأن العقد قد انقضى بانتهاء المدّة وهذا عمل في المال المشرك وهذا بخلاف ما إذا مات
 رب الأرض والزرع بقل حيث يكون العمل في الأرض لأن هناك أبقينا العقد في مدّة والعقد يستند
 العمل على العامل ما هنا العقد قد انقضى فلم يكن هذا البقاء ذلك العقد فلم يختص العامل بوجوب
 العمل عليه فأنفق أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضيه فمستطوع لأنه لا ولاية له عليه ولو
 أراد رب الأرض أن يأخذ الزرع بغيره لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع ولو أراد المزارع
 أن يأخذه بغيره لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع ولو أراد المزارع أن يأخذ الزرع بغيره لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع

كتاب
 المزارعة

وإن كان سقاء ما جنيته تطوعاً كان الثابت بين المالك وصاحب المزارع كذا في غرض ما جنيته

ولو كان الأرض في المزارع حتى يستحصد الزرع ويقسم على الشرط وتقتضى الزراعة فيما بقي من السنتين
 لأن إبقاء العقد السنة الأولى مراعاة للعقدين بخلاف السنة الثانية والثالثة لأنه ليس فيه غير العامل
 فيحاط فيهما على القياس ولو ماتت ملك الأرض قبل الزراعة بعد كبر الأرض وجفرت أكتافها انتقضت الزراعة
 لأن ليس في بطلان مال على المزارع ولا شيء للعامل بمقابله ما عمل كائنه أن شاء الله تعالى وإذا فسخت
 الزراعة به بين فادح بحق صاحب الأرض فاحتج بالبيع معها فباع جاز كما في الجارية وليس العمل أن يطالب به
 بما كبر الأرض من حفر أكتافها وكسب شيء لأن الملباع اغتاتقوم بالعقد هو اتمامه أو ما كبره فإذا انعدم الخراج
 لم يجز شيء ولو بنت الزرع ولم يستحصد لم يمتنع العمل في الأرض حتى يستحصد الزرع لأن البيع ابطال
 حق المزارع والتأخير أهون من الإبطال ويخرج القاض من الحبس لأن حبس المدين لا يمتنع
 بيع الأرض لم يكن مظلوماً ولا محجلاً **قال** وإذا انتقضت مدة الزراعة والزرع لم يترك راء كان
 على المزارع أجور مثل نصيبه من الأرض التي استحصده النفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقهما
 معناه حتى يستحصد الزرع فينتقي الزرع باجراً لئلا ينظر من الجانبين فيصار إليهم وأما كان العمل
 عليهم لأن العقد قد انقضى بانتهاء المدّة وهذا عمل في المال المشرك وهذا بخلاف ما إذا مات
 رب الأرض والزرع بقل حيث يكون العمل في الأرض لأن هناك أبقينا العقد في مدّة والعقد يستند
 العمل على العامل ما هنا العقد قد انقضى فلم يكن هذا البقاء ذلك العقد فلم يختص العامل بوجوب
 العمل عليه فأنفق أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضيه فمستطوع لأنه لا ولاية له عليه ولو
 أراد رب الأرض أن يأخذ الزرع بغيره لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع ولو أراد المزارع
 أن يأخذه بغيره لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع ولو أراد المزارع أن يأخذ الزرع بغيره لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع

(أقنية ٤٢٦) مشترك بينهما وينبغي للأمار أن ينصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الأرض سقاء وقام عليه
 حتى بنت كان له ذلك لأنه لم سقاء فقد استحصده فان كان ثقل الحبات قيمة كان عليه ضمها والا فلا

فذلك على ما لا يخفى انما هي العقد لما عزمها على الفصل والجداد بسرا فصار كما بعد الادراك والله اعلم

كتاب المساقاة

قال بوحيفة رحمه الله تعالى في المساقاة لا يخرج من المهر باطلة وقال جاثرة اذا ذكر معلومة معلومة وسمى جز من الثمر

مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلاب فيهما كالكلاب في الارعة وقال الشافعي للمعاملة

جاثرة ولا يجوز الزراعة لا تبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها كان فيه

شركة في الزايدة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة فالمرج ولانها بان شرط رفعه من راسل الخارج

يفسد فجعنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة تبعها كالشركة في بيع الارض والمنقول في وقف

العقار وشرط المدة قياسا في الجاهل مع كافي الزراعة وتلك الاستحسان في المدين المدة

يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا راكمها وكم معلوم وقام ما يطاوت في مثل فيها ما هو للثبوت

واذا كان البلاء في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة المهر لا الثمان لان له نهاية معلومة فلا يكون طريان

المدة بخلاف الربح لان ابتداءه يختص كغيره فيما وصيها في المدة لا في المدة عليه فتد على الجاهل

وتجلا ما اذا دفع اليه ثم ساقا فلو لم يبلغ المهر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشا وتجل ما اذا دفع فخيلا او اصول رطوبة على ان يكون على

او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا في المهر ما في كس في الارض

فجعلت المدة وكس شرط تسمية الجز مشاعا لما يتا في الزراعة اذ شرط جزء معين يقطع

الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتعامده لا يخرج المهر فيها فسلك المعاملة لغوات لله فهو

الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ المهر فيها وقد يتلوه عنها جازت لان لا يتيقن

هذا الكتاب من كتب الفقه في المساقاة...
المساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلاب...
قال بوحيفة رحمه الله تعالى في المساقاة لا يخرج من المهر باطلة...
مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلاب فيهما كالكلاب في الارعة...
جاثرة ولا يجوز الزراعة لا تبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة...
شركة في الزايدة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة فالمرج...
يفسد فجعنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة تبعها كالشركة في بيع الارض...
العقار وشرط المدة قياسا في الجاهل مع كافي الزراعة وتلك الاستحسان...
يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا راكمها وكم معلوم...
واذا كان البلاء في اصول الرطوبة في هذا بمنزلة المهر لا الثمان لان له نهاية...
المدة بخلاف الربح لان ابتداءه يختص كغيره فيما وصيها في المدة لا في المدة...
وتجلا ما اذا دفع اليه ثم ساقا فلو لم يبلغ المهر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان...
بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشا وتجل ما اذا دفع فخيلا او اصول رطوبة...
او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا في المهر ما في...
فجعلت المدة وكس شرط تسمية الجز مشاعا لما يتا في الزراعة اذ شرط جزء...
الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتعامده لا يخرج المهر فيها فسلك المعاملة...
الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ المهر فيها وقد يتلوه عنها جازت لان لا يتيقن

بذلك في حصة العامل من الثمر لانه ليس له الحق في الثمر بل في المزارعة ولو مات العامل
فلورثته ان يقوموا عليه ان كره رب الارض لان في النظر الجاهل فان اراد ان يضر موه بشر كان
صاحب الارض بيل الخيارات الثلاثة التي بينها وان اجبها فاختار لورثة العامل لقيامهم
مقامه وهذه خلافة في حق ماله وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت ادراكه لان يكون وراثته في الخيار
فان لم يرثه العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك الى ورثة رب الارض على ما وصفنا قال
واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضره او الاول سواء وللعامل ان يقوم عليها
ان يدرك لكن بغير اجر لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذه الارض يجوز استيجارها
وكذلك العمل كله على عامل ههنا في المزارعة في هذا عليها لانه لما وجب اجور مثل الارض
بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل وههنا لا يجوز ان يستحق العمل لا يستحق قبل
انتهائها قال ونفسح بالاعذار ما بينا في الاجازات وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جملتها ان يكون
العامل سارقا يخاف عليه فتر الشفعة التمر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرره لم يلزمه فيفسخ
ومنها مرض العامل فان كان يضعفه عن العمل كان في الزامه استيجار الاجرة زيادة ضرره عليه ليلزمه
فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه روايتان تاويل احدهما ان يشترط
العمل به فيكون راجحة من دفع ارضا بيضاء الى رجل سنين معلومة يغرس فيها اشجارا تكون
لا الارض والشجر بين رب الارض والغارس نصين لم يخرج من ذلك لاشتراط الشركة فيما كان حاصلا قبل
الشركة لا يعمل به جميع الثمر والغرس لرب الارض والغارس قيمته غرسه واجرم مثله فيما عمل لانه
في معنى قضيض الطمان فهو استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان فيفسد
(لقية ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل مزارعته
مكونا لما قامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

كتاب المساقاة

(لقية ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل مزارعته
مكونا لما قامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 كتاب الذبائح...
 في بيان ما يباح وما يحرم من الذبائح...

ولهذا روي عن الغزالي لا يصحها بالارض فيجب قتلها واجزؤها لا يذبح في قيمة الغزاس
 لتقويتها بنفسها وفي تخريبها طريق لخرابها في كفاية المنته وهذا صحيح والله اعلم

كتاب الذبائح

قال الكاظمي شرط حل الذبيحة لقوله تعالى ما ذكيتم وكان مما يميز الدم النجس من اللحم الطاهر
 وكما ثبت به لكل يثبت به الطاهر في المأكول وفي فانيها تنبت عنها ومنه قوله عليه السلام
 ذكاة الارض بسمها وهي ختارية كالجرح ليمارس التخييل اضطرارية وهي الجرح في احدى موضع
 كان من البدن والشارع كالبلل عن الاول لانه لا يصار اليه عند الجرح عن الاول لانه لا يذبح وهذا
 لان الاول عمل في اخراج الدم الثاني في كفاية به عند الجرح على والذبيحة بحسب السع مشروط
 ان يكون اللحم صاحب حياة التوحيد لما اعتقاد المسلم ودعوى كالكتابي ان يكون لا خارج الحرم
 على ما بينه ان شاء الله تعالى قال وفيه المسلم الكتابي حلال لما تلووا لقوله تعالى وطعام الذين
 اوتوا الكتاب حل لكم في كل الاكل يعقل للتسمية والذبيحة يضبط فان كان صبيبا لم يذبح او امرأة اما
 اذا كان لا يضبط ولا يعقل للتسمية والذبيحة لا يحل ان التسمية على الذبيحة شرط بالنص ذلك بالقصة
 وصحة القصة ما ذكرناه والافتقار للمنفق سواء لما ذكرناه واطلاق الكتابي ينظم الكتابي الذي والحري
 والغزير والتعليق لان شرط قيام الملة على ما روي قال ولا تكون ذبيحة الجوس لقوله عليه السلام ستواهم
 سنة اهل الكتاب غيرنا في نسائهم ولا اكل ذبايحهم ولا يذبح على التوحيد فائدة الملة اعتقاد ودعوى
 قال والبركة لانه لا ملة له فانه لا يذبح على ما انتقل اليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غير دينه لانه
 يقر عليه عند ما يعتد به هو عليه عند الذبح لا ما قبله قال والوثني لانه لا يعتقد الملة
 اي ما تحول اليه ١٢

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 كتاب الذبائح...
 في بيان ما يباح وما يحرم من الذبائح...
 هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 كتاب الذبائح...
 في بيان ما يباح وما يحرم من الذبائح...
 هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 كتاب الذبائح...
 في بيان ما يباح وما يحرم من الذبائح...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 كتاب الذبائح...
 في بيان ما يباح وما يحرم من الذبائح...
 هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 كتاب الذبائح...
 في بيان ما يباح وما يحرم من الذبائح...

الحرم من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 الحلال والحرام والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والحرام وهذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 محرم فام تركه كذا بخلافه إذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد مع كونه فعل مشروع
 أي مشور مشاة

قال والحرم يعني من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 الحلال والحرام والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والحرام وهذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 محرم فام تركه كذا بخلافه إذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد مع كونه فعل مشروع
 أي مشور مشاة

قال وإن ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 ميتة لا تؤكل لأن تركها ناسيا أكل وقال لشافعية أكل في الوجعين وقال مالك لا تؤكل في الوجعين في المسلم
 لـ أحمد والنسيان ١٢
 والكتابي في ترك التسمية سواء وتحمل هذا الخلاف إذ ترك التسمية عند إرسال الباري والكلب
 وعند الرمي هذا القول من لشافعية مخالف للاجماع فإنه لا خلاف فيما كان قبله في حرمة متروك
 التسمية عامدا أو غافلا بخلاف بينهم في متروك التسمية ناسيا فمن مذهب ابن عمر رضي الله
 عنهما أنه يحرم من مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه يحل بخلاف متروك التسمية عامدا
 فانه يحرم بالاتفاق ١٢

ولهذا قال أبو يوسف وسلفه للشافعية جميعهم متعلقان بمتروك التسمية عامدا لا يتبع فيه الاجتهاد ولو
 القاضيه بجواز بيعه لا ينفذ لكونه مخالفا للاجماع له قوله عليه السلام المسلم يذبح على اسم الله
 لـ يبيع متروك التسمية عامدا ١٢
 تتكامل في التسمية لو كانت شرطا للحل لما سقطت بعد النسيان كالطهارة في باب الصلوة
 ولو كانت شرطا للملة أقيمت مقامها كما في الناس ولنا الكتاب هو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه الآية فهو للظهير والاجماع وهو ما بينا والسنة وهو حديث عدي
 ابن حاتم الطائي رضي الله عنه فإنه عليه السلام قال في آخره فانك انما سميت على كلبك فلم تنتم على
 كلب غيرك علل الحرم بترك التسمية في مالها فيجوز بظاهر ما ذكرنا من أن الفضل فيه لكتان قوله اعتبار
 ذلك من الحرم ما لا يخفى لأن الإنسان كثير النسيان الحرم مذكور والسمع غير محرم على ظاهره
 أي من الحرم

الحرم من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 الحلال والحرام والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والحرام وهذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 محرم فام تركه كذا بخلافه إذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد مع كونه فعل مشروع
 أي مشور مشاة

الحرم من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 الحلال والحرام والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والحرام وهذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 محرم فام تركه كذا بخلافه إذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد مع كونه فعل مشروع
 أي مشور مشاة

اذ لو اريد به تجر بالمحاجة وظهر لا يقياد وارتفع الخلاف في الصلة الاولى الآقامة في حق النبا ^ص
 وهو معذور لا يدل عليها في حق العامة ولا عدروا وماراه محمول على حالة النسيان ثم التسمية ^{حالة}
 في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح وهو على المذبح وفي الصيد تشترط عند إرسال الرمي وهو ^{حالة}
 على الالة لان مقتضى الاول انه في الثاني الرمي الا ارساله ولا صابة فيشترط عند فعله عليه حتى ^{الصيد التسمية}
 اذا ذبح شاة وسمى فذبح غيره بالتسمية لا يجوز ولو لم يذبح غيره وصاب غيره حل وكذا في الا ارسال ^{او ذبحه}
 ولو ذبح شاة وسمى ثم بالشفرة في ذبح باخرى اكل ولو سمي على سبهم ثم ذبحه بغيره صيد لا يوجب ^{لوجود التسمية على المذبح}
 ويكره ان يذبح مع اسم الله تعالى غيره وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان هذه ثلث مسائل ^{سنة محمد في الكتاب}
 احد ههنا ان يذبح موصولا لا معطوفا فيكره ولا تحرم الذبيحة وهو المراد بما قال في نظيره ان يقول بسم الله ^{في الذكر}
 محمد رسول الله لان الشكر له لا يوجد فلهذا يمكن الذبح واقعاه لانه يكره لوجود القرآن صورة في تصور ^{اي غير الله}
 بصورة المحرم والثانية ان يذبح موصولا على وجه العطف والشكر بان يقول بسم الله واسم فلان ^{ان آوازك}
 او يقول بسم الله وفلان وابسم الله ومحمد رسول الله بكسر الهمزة لانه اهل به لغدا الله ^{ان آوازك}
 والثالثة ان يقول مفصولا عنه صورة ومعنى بان يقول قبل التسمية وقبل ان يضع الذبيحة ^{ان آوازك}
 او بعدة وهذا لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل ^{اي بعد ان يضع الذبيحة}
 هذه عن امة محمد فمن شبهة لك بالوحداية ولي بالبلاغ والشرط هو الذكر الخالص المجد على ^{الذبح}
 ما قال بن مسعود رضي الله عنه جرد والتسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل ^{قلت غريب}
 لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد لله او سبحان الله بريد التسمية حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد ^{بدل بسم الله}
 لله لا يحل في اصح الروايتين لانه يريد به الحمد لله على نعمة دون التسمية

كتاب
 في بيان ما يجب في الذبح
 من شرائط
 وقيل في بيان ما يجب في الذبح
 من شرائط
 وقيل في بيان ما يجب في الذبح
 من شرائط

ومائة اوله لالس عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في قوله تكافؤا كروا اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين كحاى واللبه وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في كحاى كذا وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللبته والطحين
 ولا نه مجمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكلى سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مال كرم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل الكل وان قطع اكثرها فذلك
 عن حنفية ثم وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصره والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو تخلف خلافا واختلاف الرواية في الاكتمال في حنفية ثم اذا قطع الثلث في شكل يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنفية انه لان كل فرد منها الصنف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الاكثر يفتقر فيعتبر اكل كل فرد منها او كما يوجب يوسف ان المقصود من قطع الودجين
 انها والدم فينبط حدها على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من قطعها ولا في حنفية ثم ان الاكثر يقوم بمثل الكلى في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود يتوصل بها وهو انها والدم المسفوح والتوجيه
 اي ما كثر

قوله في قوله تكافؤا كروا اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين كحاى واللبه وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في كحاى كذا وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللبته والطحين
 ولا نه مجمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكلى سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مال كرم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل الكل وان قطع اكثرها فذلك
 عن حنفية ثم وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصره والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو تخلف خلافا واختلاف الرواية في الاكتمال في حنفية ثم اذا قطع الثلث في شكل يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنفية انه لان كل فرد منها الصنف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الاكثر يفتقر فيعتبر اكل كل فرد منها او كما يوجب يوسف ان المقصود من قطع الودجين
 انها والدم فينبط حدها على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من قطعها ولا في حنفية ثم ان الاكثر يقوم بمثل الكلى في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود يتوصل بها وهو انها والدم المسفوح والتوجيه
 اي ما كثر

قوله في قوله تكافؤا كروا اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين كحاى واللبه وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في كحاى كذا وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللبته والطحين
 ولا نه مجمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكلى سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مال كرم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل الكل وان قطع اكثرها فذلك
 عن حنفية ثم وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصره والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو تخلف خلافا واختلاف الرواية في الاكتمال في حنفية ثم اذا قطع الثلث في شكل يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنفية انه لان كل فرد منها الصنف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الاكثر يفتقر فيعتبر اكل كل فرد منها او كما يوجب يوسف ان المقصود من قطع الودجين
 انها والدم فينبط حدها على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من قطعها ولا في حنفية ثم ان الاكثر يقوم بمثل الكلى في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود يتوصل بها وهو انها والدم المسفوح والتوجيه
 اي ما كثر

باق النصار

31

...

三

مجلس

وَجَاعِلُ الذَّبِيحَةِ لَكِنْ فِي الْمَخِ عَنْ الْكَافِيَةِ أَنْ سَالَهَا بِمَا لَمْ تَحِلْ وَأَنْ أَتَجِدُ لَا أَتَمُ فَيُحْفَظُ وَلَكِنْ التَّرْتِيقُ ١٢ مُلْتَقًى بِمَجْمُوعِ ٢٥١١ ج ٢

أما الكراهة فلما سحر عن النبي عليه السلام أنه منعه أن يجمع الشاة إذا ذبحت وتفسيره ما ذكرناه وقيل
 معناه أن يملأ رأسه حتى يظهر من وجهه وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل
 ذلك مكروه وهذا لأن جميع ذلك في قطع الرأس زيادة تغيب الحيوان بلا فائدة وهو منه عنه
 والحاصل أن فيه زيادة لا يلزم الاحتياج إليها الذكاة مكروه ويكره أن يجزأ بريد ذبحه بوجهه
 إلى المذبح وأن يجمع الشاة قبل أن تبرد يغني تسكن من الاضطراب وبعده لا الم فلا يكره التجمع والشلح إلا
 أن الكراهة لمعنى ذلك هو زيادة الكراهة قبل الذبح وبعده فلا يوجب التحريم فلها قال كل في بيته **قال** في
 الشاة في مقامها فبقيت حتى قطع العروق حل لتحقق الموت بما هو ذكاة ويكره لأن فيه زيادة الكراهة فصار
 كما إذا جرحها ثم قطع الأوداج وان ماتت قبل قطع العروق للقول بجو الموت بالشاة **قال** والاستئناس
 من لصيد فلكانه الذبح ما توشح من اللحم فذكاة العروق والحج لا ذكاة الاضطرار غايضا ليد العجز عن ذكاة
 الاختيار ما لم يجرى تحقيق الوجه في ذكاة الكراهة ولو كان ذكاة ما توشح من اللحم في ذكاة الاختيار لما بينا
 وقال الذكاة لا يحل ذكاة الاضطرار في الوجهين لأن ذلك نادى ونحن نقول لمعتبر حقيقة العجز وقد تحقق
 فيصالح البديل كذكاة ذكاة تسلط بل هو في الكتاب يطلق فيما توشح من اللحم عن ذكاة الشاة إذا ذكت
 في الصلح فذكاة العروق في المصالح لا يخلو العروق لا تدفع عنقها فيمكن أخذها في المصالح فلا تجزأ
 والمصروف غيره سواء في البقر والبعية هما يذبحان عن أنفسهما فلا يذبح على أذنهما وان ذكنا في المصروف فلتحقق
 العجز في الصلح كذا إذا كان لا يقدح على أخذه حتى لو: المسول عليه وهو يذبح الذكاة حل **قال** والمستحب في
 الأكل الشرفان في مجازها ويكره المستحب في البقر والغنم الذبح فان شحها جاز ويكره أما الاستحباب في موافقة
 السنة المتوارثة ولا اجتماع العروق فيهما في الكبح وفيهما في المذبح والكراهة لمخالفة السنة وهي

الاستئناس من لصيد فلكانه الذبح ما توشح من اللحم فذكاة العروق والحج لا ذكاة الاضطرار غايضا ليد العجز عن ذكاة
 الاختيار ما لم يجرى تحقيق الوجه في ذكاة الكراهة ولو كان ذكاة ما توشح من اللحم في ذكاة الاختيار لما بينا
 وقال الذكاة لا يحل ذكاة الاضطرار في الوجهين لأن ذلك نادى ونحن نقول لمعتبر حقيقة العجز وقد تحقق
 فيصالح البديل كذكاة ذكاة تسلط بل هو في الكتاب يطلق فيما توشح من اللحم عن ذكاة الشاة إذا ذكت
 في الصلح فذكاة العروق في المصالح لا يخلو العروق لا تدفع عنقها فيمكن أخذها في المصالح فلا تجزأ
 والمصروف غيره سواء في البقر والبعية هما يذبحان عن أنفسهما فلا يذبح على أذنهما وان ذكنا في المصروف فلتحقق
 العجز في الصلح كذا إذا كان لا يقدح على أخذه حتى لو: المسول عليه وهو يذبح الذكاة حل **قال** والمستحب في
 الأكل الشرفان في مجازها ويكره المستحب في البقر والغنم الذبح فان شحها جاز ويكره أما الاستحباب في موافقة
 السنة المتوارثة ولا اجتماع العروق فيهما في الكبح وفيهما في المذبح والكراهة لمخالفة السنة وهي

كتاب
الذبايح

لأنه إذا كان لا يقدح على أخذه بغيره بمنزلة الصيد المتعارى الصنفية ص ٢٨٥ ج ٥ وتفرع هذه المسئلة من المادة الأمور بقاسدها. المجلة

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...

لمعته في غيره فلا تمنع الجوار والمحل خلا فلما يقوله مالك انه لا يحمل **قال** ونحوه اودع بقوله
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر في كتاب الله...

[illegible]

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجس فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كيم يطهر شحم
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع في غير الكاقل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شحم

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجس فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كيم يطهر شحم
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع في غير الكاقل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شحم

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجس فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كيم يطهر شحم
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع في غير الكاقل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شحم

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجس فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كيم يطهر شحم
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع في غير الكاقل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شحم

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجس فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كيم يطهر شحم
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع في غير الكاقل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شحم

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجس فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كيم يطهر شحم
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع في غير الكاقل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شحم

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجس فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كيم يطهر شحم
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع في غير الكاقل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شحم

لله قوله ويكره الطافي فيه الجور من محبته اذا انحسر الماء عن بعضه فان كان رأسه في الماء فما لا يؤكل وان كان ذنبه في
 الماء اكل اذ هذا سبب لموته وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد السمك ميتاً على الماء ولطنه من فوق لم يؤكل لانه
 طاف وان كان ظهره من فوق الكلى ١٢ مجمع الاخير ص ٥١٤

لا نه صيد البر لهذا يجب على المحرم بقتله جزاء يلقى به فلا يحل الا بالقتل كما في سائرهم والمجزة عليه
 ما هو بينا وتسل على فضائله عند كجراد يا خذ الرجل من الارض فيها الميت وغيره فقال
 كله كله وهذه اعم من فصاحة دل على اباحته وان مات حنفاً فانه بخل السك اذا مات من غير
 اذ لا فاختصناه بالنص الوارد في الاصل في السك عند ثلثه اذا مات باقية يحل كما لا يخود
 واذا مات حنفاً من غير اذ لا يحل الا في الطاف وتسمي عليه فروع كثيرة بينها ما في كتاب المنهج
 وعند التمام ينفذ الميزر على هامتها اذا قطع بعضها فاحل يحل اكل ما بين وما بقي لان موته
 باقية وما بين من الحيوان ميتاً فميتته حلال وفي الموت بالحر والبر واليتان والله اعلم بالصواب

كتاب الاضحية

قال الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم ومسلم يوم لا ضحية عن نفسه على له الصغار اما الوجوب
 فقول حنيفة ومحمد في ذوات النسل والروايتين على يوسف حنيفة عليه اربعة اشهر ذكرك في الجوامع
 وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي ان على قول في حنيفة مرة واجبة وعلى قول في يوسف مرة سنة
 مؤكدة وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف وجه السنة قوله عليه اسلام من اهل الذن يضحي منكم
 فلا يلغ من حره وظاهره شيئا والتعليق بالارادة منافي للوجوب لانها لو كانت واجبة على الملهم
 لوجب على الساقية ان لا يختلفا في الوطائف المالية كالزكاة وصار كالعتبة ووجه الوجوب قوله
 عليه السلام من جده سنة ولم يضح فلا يقرب من صلاتنا ومثل هذا الوعيد لا يلحق بفرك غيلا واجب
 ولا تقربة يضاد اليها في اي حال ولا ضحى وذلك يوزن بالوجوب لان الاضافة للاختصاص
 وهو الوجوب والوجوب هو المفضل الى الوجوه ظاهر بالنظر الى الجنس غير ان الاداء يختص باسباب يشق

له قوله كتاب الاضحية التي وجهتنا في ذلك قوله تعالى فصل ربك واخر واخر الاضحية والامر ليقضي الوجوب... في قوله عليه
 السلام ضحوا امره قوله ناخا سنة ابيكم ابراهيم اى طه ليقته فالتسعة ابطه في الدين وذلك لا ينفى الوجوب (بقية ٤٤٢)

على اليسار استحضارها وبقوت بعض الوقت فلا تجلب عليه غزلة الجمعة فالمراد بالمرادة فيما هو والله أعلم
ما هو ضد اليسار هو التخييل والتعبير منسوخة وهي شاة تقام في رجب على ما قيل وإنما الغرض
الوجوبية كونه لا لها وظيفة مالية لا تشارك في الملك المالك هو الحق وبالإسلام لكونها قوية قبل إقامة

مطابق

حبيب هيناك
محمود بن ابي

عبدالله بن محمد بن عبد الله

(بقية ٤٤١) ولا حجة في قوله عليه السلام رمى بكتفك عليكم فانا نقول باخفا غير مكتربة بل هي واجبة فال مكتربة ما يكون فرضا
بغير جاحده فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا بكون الاضحية مكتربة عليه كما قال ١٢
المعبر للشمس الاثني عشر من ج ١٣

[illegible]

له قوله ان كان اوجب على نفسه الخ ولو نذر ان يصحى لبشاة رز الله في ايام الخير وهو موقوف عليه ان يصحى بشاتين عندا شاة لاجل النذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن الواجب عليه بايجاب الشرع ابتداء (بقية ٢٤٥)

قليلًا قليلًا فاذا رآته من موضع أعلم على ذلك المكان ثم تشد عينها الصحيحة

(بقية ٤٤٤) فلا يلزمه الا التضيحية بشاة واحدة ومن الشائخ من قال لا يلزمه الا التضيحية بشاة واحدة لان هذه الصيغة حقيقة لا اخبار فيكون اخبارا عارضا وجب عليه بايجاب الشرع فلا يلزمه التضيحية باخرى (بقية ٤٤٥)

۱۵۰

(لقية ٤٤٦) مراراً بما وكنا لك لوفال ذلك وهو معسر ثم السير في أيام الخريف عليه أن يضي بشاين لأنه لم يكن
وتحذ النذر الصحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية وهو الانشاء فوجب عليه (لقية ٤٤٨)

والقربة اقيمة بانيتها بخلها ما اذا لم الجوسى لانه ليس من هل الذكاة فكان افسادا قال
 واداعط حلال في كل احدهما اضحية الاخر اجزى عنها ولا ضمان عليهما وهذا استحسان واصل
 هذا ان من ذبح اضحية غيره بغير اذنه لا يحل له ذلك وهو ضامن لقيمتهما ولا يجزيه من الاضحية
 في القياس وهو قول فرقة ولا استحسان في ذبحه الا ان الذبح هو لنا وجه القياس انه ذبح شاة غيره
 بغير اذنه فضمن كذا ذبح شاة اشتراها القصاب جلا استحسانا في تعيينه للذبح لتعيينها للاضحية
 حتى يجب علي ان يذبحها بعينها في يوم الذبح يكره ان يتبدل بها غيرها فصار المالك مستعينا بكل من يكون
 اهلا للذبح اذ قال لاله لا تخافوت بعضه هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها العوارض فصار
 كما اذا ذبح شاة شاة القصاب جلا فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه
 او يشهد الذبح ولا يرضى قلنا يحصل استحسانا اخر في ذبحه مضى الما عتد بكونه معقولا في ذبحه
 ولعلمنا ان الله من هذا الجنس مثل استحسانية وهو ان يذبح كحم غيره او يذبح حنطة او رفع جوفه
 فانكسر او حمل على اذنه فعطبت كل ذلك بغير المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم
 في القدر والقه على الكانون والحط تحتها وجعل الحنطة في الدرف ويطه الدابة عليه ورفع الحجر واما الهالك
 نفسه او جعل على اذنه فسقط في الطريق فاوقد هو نار فيه فطبخه او ساق الدابة فطبخها او اعان على رفع
 الحجر فانكسر فيما بينهما او حمل على اذنه واسقط فعطبت لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا لوجوبه لاذن
 دلاله اذ ثبت نقول مسائل الكتاب في كل منهما اضحية غير يغيره بغيره فخره خلافة في عينها وبنا
 فيها القياس لا استحسان كذا ذكرنا في اخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه لا يضمنه كذا وكذا فيما فعل كاله
 فان كانا كلاهما علما لم يعلل كل واحد منهما صاحبه بخلافه لو اطمعه في الابتداء يجوز ان كان
 قائل حلال كرويندين ام

جمله
 كتاب
 الاضحية

من ذبح اضحية غيره بغير اذنه لا يحل له ذلك وهو ضامن لقيمتهما ولا يجزيه من الاضحية في القياس وهو قول فرقة ولا استحسان في ذبحه الا ان الذبح هو لنا وجه القياس انه ذبح شاة غيره بغير اذنه فضمن كذا ذبح شاة اشتراها القصاب جلا استحسانا في تعيينه للذبح لتعيينها للاضحية حتى يجب علي ان يذبحها بعينها في يوم الذبح يكره ان يتبدل بها غيرها فصار المالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح اذ قال لاله لا تخافوت بعضه هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها العوارض فصار كما اذا ذبح شاة شاة القصاب جلا فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه او يشهد الذبح ولا يرضى قلنا يحصل استحسانا اخر في ذبحه مضى الما عتد بكونه معقولا في ذبحه ولعلمنا ان الله من هذا الجنس مثل استحسانية وهو ان يذبح كحم غيره او يذبح حنطة او رفع جوفه فانكسر او حمل على اذنه فعطبت كل ذلك بغير المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر والقه على الكانون والحط تحتها وجعل الحنطة في الدرف ويطه الدابة عليه ورفع الحجر واما الهالك نفسه او جعل على اذنه فسقط في الطريق فاوقد هو نار فيه فطبخه او ساق الدابة فطبخها او اعان على رفع الحجر فانكسر فيما بينهما او حمل على اذنه واسقط فعطبت لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا لوجوبه لاذن دلاله اذ ثبت نقول مسائل الكتاب في كل منهما اضحية غير يغيره بغيره فخره خلافة في عينها وبنا فيها القياس لا استحسان كذا ذكرنا في اخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه لا يضمنه كذا وكذا فيما فعل كاله فان كانا كلاهما علما لم يعلل كل واحد منهما صاحبه بخلافه لو اطمعه في الابتداء يجوز ان كان قائل حلال كرويندين ام

(لغية ٤٤٨) نقرا حقيقة وان لزوم الشاة عليه بايجاب الشرع اما اذا اطلق ولم يؤمدا الاخبار او كان قبل ايام النحر او كما عسرنا ما ليس فيها مائة وان لم يمت شاة اخرى بالغدر لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فضر نذر حقيقة ١٢ رد المحتار ص ٢٢٥ ج ٥ (١) ٢٣٤ ج ٥

غنيًا فكذا له ان يجلبه في الانتماء، وان تشاحا فكل واحد منهما ان يضم صاحب به فيم له حمد

يتصدق بتلك القيمة لا يبادل عن المحرم فصار كما لو باع ضميته وهذا لأن التضحية لما وقعت

عن علي بن الحسن بن النعمان عن أنس بن كهماضية عن غيره كان الحكم ما ذكرناه ومن غصب شاة

قضى بها ضمن قيمتها و جاز عن اضحيته ^٥ لانه ملكها بسابق الغصب بخلاف ما لو اودع
 في يد المولى ^{١١} ^{بعد رمضان كما استندوا} ^{في يوم} شاء قضى بحالانه يضمه بالذبح فلم يثبت الملك له الا بعد الذبح والله اعلم

کتاب الکراهیۃ

قال رضي الله عنه تكلموا في معنى المكروه والبرء عن محمد بن نضال كل مكروه حواء إلا أنه ما لم يجد فيه نصا

قَالَ عَالَمٌ يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْكُرْفِ عَنْ حَنِيفَةٍ وَابْنِ سَفْرَةَ أَنَّهُ إِلَى الْكُرْمِ قَرِيبٌ هُوَ يُشْتَمَلُ عَلَى فُصُولِ
 ١٢٠ مَكْرَهٍ فِي أَنْ تَأْكُلَ مَتَقَّ الْعُقَابِ بِلَا ١٢٠

منها فصل في الأكل والشرب قال أبو حنيفة يكره الخمر واللقاب والبايعات وأبوال لابل وقال أبو يوسف

وَمَحْنُ الْبَاسِ بِالْأَبْلِ وَقَوْلُ أَبِي يَوْسُفَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِاللَّتِ وَأَيُّ قَدِّبْنَاهُذِهِ الْجَلَّةُ فِيمَا

تقدم في الصلوة والذباح فلا تعيد هاتين اللتين متولدتا من اللحم فاخذ حكمة **قال** ولا يجوز

الأكل والشرب لا دهاءان الطيب في أنية الذهب والفضة لرجال والنساء لقوله عليه السلام

في الدمشق في اثناء الذهب والفضة انما يخرج جوفى بطنه نار جهنم وآتى ابو هريرة بشراب في اثناء

فَضْلُهُ فَلَمْ يَقْبَلْ قَالَ هَذَا عَنْهُ سَوَالُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اثْبَتَ هَذَا فِي الشَّرِبِ فَكَذَا

في الادهان نحوه لانه في معناه ولانه تشبه بزي للمشركين وتنعم بتنعم المستوفين

والمسرفين وقال في الجامع الصغير بكرة ومراد في التحريم يستوى فيه الرجال والنساء

لعمري والله وكذلك الأكل بمِلْعَقَةِ الذهب والفضة والاكتمال بمِلْ الذهب

[illegible]

والفضة وكذلك ما شبه ذلك كالحلقة والمرأة وغيرهما ذكرنا قال ولا بأس استعمال أنية
 الزواجر التي حاج البلور والعقيق قال لشافعي يكره لأنه في معناه الذهب والفضة في التفاضل
 به قلنا ليس كذلك لأنه كان عاده أنهم التفاضل بغير الذهب والفضة قال ويجوز الشرب فلا بناء
 المستأقذري ١٢

المفضض عند أبي حنيفة مرة والركوب في السرج المفضض الجلوس على الكرسي المفضض
 وألشتر لمفضض إذا كان في موضع الفضة ومعناه يقع موضع الفهم قيل هذا موضع اليد في الأخذ
 المستأقذري ١٢

وفي لشتر والسرج موضع الجلوس قال أبو يوسف يكره ذلك قول محمد بن يعقوب أبي حنيفة ويروى
 مع أبي يوسف في هذا الخلاف إلا أن الأبناء المصنوعين من الذهب والفضة والكرسي المصنوعين من الذهب والفضة إذا جعل ذلك
 في السيف والمشبك وحلقة المرأة جعل المصحف مذهبا أو مفضضا وكذلك الاختلاف في البجام
 والركاب والشواظ إذا كان مفضضا وكذلك الثوب في كتابه بذهبه أو فضة على هذا وهذا الاختلاف
 فيما يخص قامة الثوبية التي لا يخلص بأس به بالاجماع لها في استعمال جزء من الأبناء
 مستعمل جميع الأجزاء فيكره كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة ولا في حنيفة من ذلك
 تابع لا معتبرا بالتوقع فلا يكره كاجبة المكفوفة بالحمر والعلم في الثوب ومثما والذهب
 في لشتر قال ومن سأل أجياله مجوسيا أو خادما فاشترى كما قال شريمته من يهودي
 أو نصراني ومسلمه وسعه أكله لأن أهل الكافر مقبول في المعاملات لأنه خير صحيح
 لصدوره عن عقل دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما سه إلى قبوله لكثرة
 وقوع المعاملات وأن كان غير ذلك لم يسهه إن يأكل منه معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكتابي والسلم لأنه لما قبل قوله في المحل أولى أن يقبل في الحرمة
 المستأقذري ١٢

في لشتر قال ومن سأل أجياله مجوسيا أو خادما فاشترى كما قال شريمته من يهودي
 أو نصراني ومسلمه وسعه أكله لأن أهل الكافر مقبول في المعاملات لأنه خير صحيح
 لصدوره عن عقل دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما سه إلى قبوله لكثرة
 وقوع المعاملات وأن كان غير ذلك لم يسهه إن يأكل منه معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكتابي والسلم لأنه لما قبل قوله في المحل أولى أن يقبل في الحرمة
 المستأقذري ١٢

في لشتر قال ومن سأل أجياله مجوسيا أو خادما فاشترى كما قال شريمته من يهودي
 أو نصراني ومسلمه وسعه أكله لأن أهل الكافر مقبول في المعاملات لأنه خير صحيح
 لصدوره عن عقل دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما سه إلى قبوله لكثرة
 وقوع المعاملات وأن كان غير ذلك لم يسهه إن يأكل منه معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكتابي والسلم لأنه لما قبل قوله في المحل أولى أن يقبل في الحرمة
 المستأقذري ١٢

في لشتر قال ومن سأل أجياله مجوسيا أو خادما فاشترى كما قال شريمته من يهودي
 أو نصراني ومسلمه وسعه أكله لأن أهل الكافر مقبول في المعاملات لأنه خير صحيح
 لصدوره عن عقل دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما سه إلى قبوله لكثرة
 وقوع المعاملات وأن كان غير ذلك لم يسهه إن يأكل منه معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكتابي والسلم لأنه لما قبل قوله في المحل أولى أن يقبل في الحرمة
 المستأقذري ١٢

في لشتر قال ومن سأل أجياله مجوسيا أو خادما فاشترى كما قال شريمته من يهودي
 أو نصراني ومسلمه وسعه أكله لأن أهل الكافر مقبول في المعاملات لأنه خير صحيح
 لصدوره عن عقل دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما سه إلى قبوله لكثرة
 وقوع المعاملات وأن كان غير ذلك لم يسهه إن يأكل منه معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكتابي والسلم لأنه لما قبل قوله في المحل أولى أن يقبل في الحرمة
 المستأقذري ١٢

في لشتر قال ومن سأل أجياله مجوسيا أو خادما فاشترى كما قال شريمته من يهودي
 أو نصراني ومسلمه وسعه أكله لأن أهل الكافر مقبول في المعاملات لأنه خير صحيح
 لصدوره عن عقل دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما سه إلى قبوله لكثرة
 وقوع المعاملات وأن كان غير ذلك لم يسهه إن يأكل منه معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكتابي والسلم لأنه لما قبل قوله في المحل أولى أن يقبل في الحرمة
 المستأقذري ١٢

٢٥٣

[illegible][illegible]

لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الألباس كالخمر الحرام شره حرم شقيقه **قال** وتكروه
 الحرة التي تحمل قميص بها العرق لأنه نوع من تجديرتك وتكبروكا **والله** عسى بها الوضوء أو يقطر بها وقيل إذا
 كان عن حاجة لا يكره وهو الصحيح وأما يكره إذا كان عن تكبر وتجديرتك وصار كالترقع في الجلبوس كالألباس
 بأن يربط الرجل في أصبعه أو خاتمه الحيط للحاجة ويسمى ذلك الرزمة والريشة وكان ذلك من
 عادة العرب **قال** اللهم **شعر** لا يفعنك اليوم أن كتمت بجمعة كثرة ما توصى وتعتاد البرقة
 وقد روي أن النبي عليه السلام أمر بعض أصحابه بذلك ولأنه ليس لما يلبس من الغرض الصحيح وهو

التذكر عند النسيان **فصل** في الوطئ والنظر والمس **قال** ولا يجوز ان ينظر الرجل الا لاجنبية
 الا الى وجهها وكفيها لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها **قال** علي وابن عباس رضي الله عنهما
 ما ظهر منها الكحل والخاتمة والمراد منهما وهو الوجه الكف كان المراد بالزينة المذكورة مواضعها
 وكان في ابداء الوجه الكف ضرورة كما اجتهدت المعاملة مع الرجال خذا واعطاء وغير ذلك وهذا
 تنصيص على انه لا يباح النظر الى القدمين وعن ابي حنيفة رآه انه يباح لان فيه بعض الضرورة
 وعن يوسف رآه انه يباح النظر الى راعيها ايضا لانه قد يبدن منها عادة **قال** فان كان لا يأم
 الشهوة لا ينظر الى وجهها الا كحاجة لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية
 عن شهوة ضمت في عينه الا انك يوم القيمة فان خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة
 تحذر عن الحرام وقوله لا يأم يدل على انه لا يباح اذا شك في الاشتباه كما اذا علم او كان
 اكبر اياه ذلك ولا يحل ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يأم من الشهوة لقيام الحرام وانعدام
 الضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى والحرام قوله عليه السلام من مشكك امرأة

[illegible]

قال وينظر الرجل من العمل الى جميع بدنه الا الى ما بين يديه الى ركبته لقوله عليه السلام

[illegible]

هذا هو الرجل ما بين تلك الركبة يروي ما دون شترته حتى تجاوزت كبتة جهنا ثبات السرقة ليست
 نوجوه الدارطقي وغيره ١٢ هذه الرواية تدل على ان كبتة في الرواية السابقة بمن معناه اي ابراهيم بن ابي
 يعقوب خلافا لما يقوله ابو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفخري عورة
 ١٣ من الامامة ١٢

خلافا لصحاح الطحاوي ومادون لشرقة الى متبعت الشعر عورة خلافا لما يقوله الامام ابو بكر محمد
 ابن الفضل الكارخي معتقاً فيه العباد لا لانه لا معتبر بهما مع النص بخلافه قد روى ابو هريرة
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الركبة من العورة وايدى الحسن علي رضي الله عنهما
 شترته فقبلها ابو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام كبر هذا واخذك اما علمت ان الفخذ
 عورة ولان الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع الحرم والمبيع في مثله يغلب الحرم وحكمه
 العورة في الركبة لاختصاصه في الفخذ والفخذ اخوة منه في الشؤنة حتى ان كشف الركبة ينكر عليه
 يرفق وكشف الفخذ يعتق عليه كاشف الشؤنة وقد بان الح وما يباح النظر اليه للرجل
 من الرجل يباح المس لا سيما في اليسر عورة سواء قال ويجوز للمرأة ان تنظر الى ما ينظر
 الرجل اليه ما امنت الشهوة لا مستواء الرجل والمرأة في النظر الى اليسر بعورة كالتياب للدواب
 وفي كتاب الخنثى من الاصل ان نظرها الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظرها الى محارمه لان النظر
 الى خلافا لجنس غلط فان كان قلبها شهوة او اكبر ارجاها انها تشتهه او شدة في ذلك يستحب لها
 ان تغض بصرها ولو كان لناظر هو الرجل اليها وهو بهذه الصفة لم يغلظ هذا الشارة
 الى التحريم ووجه الفرق ان الشهوة عليها غالبية وهو كما المتحقق اعتبارا فاذا تشتهه
 الرجل كانت الشهوة من الجانبين موجودة ولا كذلك اذا اشتهدت المرأة
 لان الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد

هذا هو الرجل ما بين تلك الركبة يروي ما دون شترته حتى تجاوزت كبتة جهنا ثبات السرقة ليست
 نوجوه الدارطقي وغيره ١٢ هذه الرواية تدل على ان كبتة في الرواية السابقة بمن معناه اي ابراهيم بن ابي
 يعقوب خلافا لما يقوله ابو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفخري عورة
 ١٣ من الامامة ١٢

هذا هو الرجل ما بين تلك الركبة يروي ما دون شترته حتى تجاوزت كبتة جهنا ثبات السرقة ليست
 نوجوه الدارطقي وغيره ١٢ هذه الرواية تدل على ان كبتة في الرواية السابقة بمن معناه اي ابراهيم بن ابي
 يعقوب خلافا لما يقوله ابو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفخري عورة
 ١٣ من الامامة ١٢

هذا هو الرجل ما بين تلك الركبة يروي ما دون شترته حتى تجاوزت كبتة جهنا ثبات السرقة ليست
 نوجوه الدارطقي وغيره ١٢ هذه الرواية تدل على ان كبتة في الرواية السابقة بمن معناه اي ابراهيم بن ابي
 يعقوب خلافا لما يقوله ابو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفخري عورة
 ١٣ من الامامة ١٢

هذا هو الرجل ما بين تلك الركبة يروي ما دون شترته حتى تجاوزت كبتة جهنا ثبات السرقة ليست
 نوجوه الدارطقي وغيره ١٢ هذه الرواية تدل على ان كبتة في الرواية السابقة بمن معناه اي ابراهيم بن ابي
 يعقوب خلافا لما يقوله ابو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفخري عورة
 ١٣ من الامامة ١٢

هذا هو الرجل ما بين تلك الركبة يروي ما دون شترته حتى تجاوزت كبتة جهنا ثبات السرقة ليست
 نوجوه الدارطقي وغيره ١٢ هذه الرواية تدل على ان كبتة في الرواية السابقة بمن معناه اي ابراهيم بن ابي
 يعقوب خلافا لما يقوله ابو عصمة والشافعي رحمهما الله الركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والفخري عورة
 ١٣ من الامامة ١٢

البراحیہ شریعی مقامی مزد کاروں ۲۵۹ ج ۵

لأنه لا ضرورة كما في المحارم بل والقلّة الشبهة في كمالها في الاما، وتفظه المملوكة تنتظم بالضرورة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنه حليفه في علم ما عرف
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل في بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعلم الضرورة وفي
 الاكراه لا تزال اعتبار محله في الاصل للضرورة فيهن في ذوات المحارم بحجها الحاجة قال
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما ايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح اليقين الشبهة وكان كبريه ذلك لانه نوع استملاء في غير حالة
 الشارع يباح النظر والمسلم شرط الشهوة قال واذا حاضت الامه لم تعرض ازار واحد ومعتاده
 بلغت هذه الما يتبالي الظهر والبطن منها عورة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في تجمع مثلها
 في كالبالغة لا تعرض ازار واحد لوجود الاشياء قال والخص في النظر الى الاجنبية
 كالفصل اقول ان شئت رضي الله عنها الخبيثاء مثله فلا يباح ما كان حراما قبله ولا لانه
 فحل بما يباح كذا الجمبوا لانه يستحق بيان كذا الخبيث في الردى من الافعال لانه فحل فاسق
 والاحصالي انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل الصغير مستثنى بالنص قال
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سبيته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك ده
 هو كالمحرمة وهو احد قولين لشافعية لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن وكان الحاجة
 متحققة لسنوله عليها من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرمة ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

الاستساعة في المحارم بل والقلّة الشبهة في كمالها في الاما، وتفظه المملوكة تنتظم بالضرورة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنه حليفه في علم ما عرف
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل في بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعلم الضرورة وفي
 الاكراه لا تزال اعتبار محله في الاصل للضرورة فيهن في ذوات المحارم بحجها الحاجة قال
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما ايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح اليقين الشبهة وكان كبريه ذلك لانه نوع استملاء في غير حالة
 الشارع يباح النظر والمسلم شرط الشهوة قال واذا حاضت الامه لم تعرض ازار واحد ومعتاده
 بلغت هذه الما يتبالي الظهر والبطن منها عورة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في تجمع مثلها
 في كالبالغة لا تعرض ازار واحد لوجود الاشياء قال والخص في النظر الى الاجنبية
 كالفصل اقول ان شئت رضي الله عنها الخبيثاء مثله فلا يباح ما كان حراما قبله ولا لانه
 فحل بما يباح كذا الجمبوا لانه يستحق بيان كذا الخبيث في الردى من الافعال لانه فحل فاسق
 والاحصالي انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل الصغير مستثنى بالنص قال
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سبيته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك ده
 هو كالمحرمة وهو احد قولين لشافعية لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن وكان الحاجة
 متحققة لسنوله عليها من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرمة ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

له قوله اما الخوف بها والمسافة معها الخ وقد اختلف الشافعية في الحل وعدمه وذهبوا لان صحاحنا ما اتوا لكن هذا في
 زمانهم لها سبيته من الشارح عن ابن كمال انه لا يفسد الا لمة بلح محرمة من زماننا لغلبة اهل الفساد وذهب لغيره ما قبل
 رد المحتار ص ٢٤٠ ٥

[illegible][illegible][illegible]

والمراد بالصلح الاماءة
جواب عن استدلاله في السامع
الذكر **وقال** ويعزل
اي القدر الذي في
عطف
نحوه عن العزل عن الحكم
رواه ابن ابراهيم عن ابن الخطاب
قضاء للشهوة وتمنع
فلهذا لا ينقص حق
الزوج ١٢ عن
فقدها في النكاح
لا يقرؤها ولا يمسها
عليه السلام في سبب
بحيضة افاد وجوب
الملك واليد لانه هو
المعترمة عن الاختلا
بما محترم وهو ان
ارادة الوطي والمشتري
مبطن في ادر الحكم
فانصب سببا واد
المؤكد باليد وتعد
والوصية والميراث

قال سعيد والحسن و
 أي قوله تبارك الملك المومن
 عن أمته بغير إذنها
 عطف
 في الأباذنها وقال لمولى
 ب
 صيلاً للولد ولهذا تخيلاً
 في الحرة بغير إذنها وليس
 بان يعزل عنها
فصل في الام
 ما ولا يقيمها ولا ينظر إلى
 ما لا وطاس إلا لا توطأ
 الاستبراء على المولى
 الموجود في مود النص
 ط ولا أنساب عن الاشت
 يكون المولد ثابت النسب
 أي هو الذي يريده دو
 على دليلها وهو التكم
 يرا الحكم عليه تسييراً
 أي الحكم في سائر
 والجماع والكتابة و

٢٦١
غيرهما لا تنفيكم سورة
اي سورة بن جندب
لا يعزل عن زوجته
ما اعزل عنها ان شئت
زنى الجنب والعنة وكا
متبد به المولى ولو كان
يتفرق اي الولد من
استبراء وغيره قال
المرء بان لا يملك
فوجها بشهوة حتى
يحبالى حتى يضع حملها
يجعل بين ماله
يدل على السبب في المس
اي حسب ال
اذ لان الحكمة فيه لتعرف
بابه وذلك عند حقيقة
يجب على الشهدى لاعل
ون البائع فيجب عليه
من الوطى والتمكن
فكان السبب استم
سباب الملك كا
غير ذلك وكذلك
كالصدة

النور فاعطاني لإثباته
لا يذبحها لأنه عليه السلام
ملك ولا نال الوطي حتى
الحق للامة في الوبي
فم توف الغزل على راسها
نت تحتها امة غ
من اشترى جارية ف
يستبد بها والاصل فيه
ولا الخيال حتى يست
سببها هو استبد
لأن في السبب
من براءة الرحم صيانة للبر
لما الشغل أو قوم الشغل
البائع كان العلة الحقيقية
غيدان الارادة
اغايثت بالملك وال
عدا ملك الرقيب
الشراء والهبة
يجب على المشتري
الملك الذي هو
الملك الذي هو
الملك الذي هو

ون	ون
لام	لام
حجره	حجره
ط	ط
یوه	یوه
بانه	بانه
قول	قول
بوت	بوت
ش	ش
بناه	بناه
سل	سل
قیه	قیه
ر	ر
لید	لید
ه	ه
ه	ه
زی	زی

له قوله، ويعزاه عن أمته إلخ النظر هنا البحث في رد المختار مع مطلب استعاط الحل على مجوز

2414

[illegible][illegible]

له قوله من مال الصبي إلى تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات ١٢ مجلة الأحكام العدلية وتفرع منه أن الصبي إذا مات فعلى امرأته عدة الوفاة ١٣

في حق الفاسق والعليل
 الملك لا يورثه الا ان يولد له
 في حق الفاسق والعليل
 الملك لا يورثه الا ان يولد له
 في حق الفاسق والعليل
 الملك لا يورثه الا ان يولد له

الاول لم يشتريها حتى تعلم انتقالها الى ملك الثاني لان يد الاول ليل ملكه ^{ان كان لا يعرف ذلك له}
 ان يشتريها وان كان في اليد فاسق لان يد الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والعديل لم يعارضه
 معارض ولا معتبرا كبر الراي عند وجوب الدليل الظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل
 ذلك فحينئذ يستحب له ان يشتريه ومع ذلك لو اشتراها رجلان يكون في سعة من ذلك
 لا اعتماد الدليل الشرعي ان كان الله اتاه بها عبدا او امته لم يقبلها ولم يشتريها حتى يتسأل
 لان المملوك لا ملك له فيعلم ان الملك فيها الغيرة فان اخبره ان مولا له اذن له
 وهو ثقة قبل ان لم يكن ثقة يعتبر كبر الراي ان لم يكن له راي لم يشتريها القيام بالحاجر

فلا بد من دليل قال ولو ان امرأة اخبرها ثقة ان زوجها الفاسق مات عنها او طلقها ثلاثا او كان
غير ثقة واناها بكتاب من زوجها بالطلاق لا تدري نه كتابه ام لا الا ان اكبر ايمانها انه حق
يعني بعد التحري فلا بأس بان تعتد به وتزوج لان لقاطع طاروا ولا منازع وكذا لو قالت لرجل
طلقني زوجي انقضت عدي فلا بأس بان يتزوجها وكذا اذا قالت المطلقة الثلاث انقضت عدي
وتزوجت بزوج آخر ودخل في طلقه وانقضت عدي فلا بأس بان يتزوجها الزوج الاول وكذا
لو قالت جارية كنت ممة لفلان فاعتقته لان لقاطع طاروا واخبرها بخبر ان اصل النكاح
كان فاسدا او كان الزوج حين تزوجها ميتا او اخاها من الرضاة لم يقبل قوله حتى يشهد
بذلك رجلان او رجل وامرأتان كذا اذا اخبره مخبر انك تزوجتها وهي مرتدة او اختك
من الرضاة لم يتزوج باختها واربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان
لانه اخبر بفساد مقرن والا قد ام على العقد يدل على صحته وانكار فساد
معه

[illegible]

له قوله الحمري الخ اما القليلة فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب امرأى عنه
لغته الوقوف على حقيقة كذا في المبروط واما كنه فهو طلب الصواب
(لغته ٤٧٨)

في الكواكب
فمنهم من يرى في الكواكب
والاخرى هي من الكواكب
التي هي من الكواكب
التي هي من الكواكب
التي هي من الكواكب
التي هي من الكواكب
التي هي من الكواكب
التي هي من الكواكب

[illegible][illegible]

فثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما إذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبار الزوج انهما ارتفعت
من أمها واخته حيث يقبل قول الواحد في أن القاطع طارء والأول لا يدل على انعقاد
فلم يثبت المنازع فافترقا وعلى هذا الخلاف في الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر
نفسها في رجل يدعي انهما له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت أنا حرة الأصل ليس عبي
ان يترجها التحق المنازع وهو اليد بخلاف ما تقدم قال واخبايع المسلم خيرا واخذت مني
دين فانه يكره لصاحب الدين ان يأخذ منه ان كان بائع نصرانيا فلا بأس به والفرق ان البيع
في الوجه الاول باطل لان الخمر ليس بل متقوه في حق المسلم فيه الثمن على ملك المسلم فلا يعمل
من البائع والوجه الثاني صحيح البيع لانه مال متقوه في حق الذي فملكه البائع فيحل له اخذ منه قال
ويكره الاحتكار في اقوات الأدميين والبهائم اذا كان في لك في بلد يضر الاحتكار باهله وكذلك
التلف فاما اذا كان لا يضر فلا بأس به والأصل فيه قوله عليه السلام الجالب من رزقي والمحتكم لمع
ولا نه تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليه فاما اذا كان
يضر فملك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان لمصر كبلد لا نه حابس ملكه
من غير اضرار بغيره وكذلك التلف على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تلف الجلب
وعن تلفي الزكيات قالوا هذا اذا لم يلبس المتلف على التجار صغير البلدة فان لبس فهو مكروه
في الوجهين لانه غادر وتنفذ تخصيص الاحتكار باقوات كالحنطة والشعير والبن والقمح والقث
قول ابي حنيفة ر. وقال ابو يوسف ر. كل ما اضر بالعامه حبسه فهو احتكار
وان كان ذهباً او فضة او ثوباً وعن محمد ر. انه قال لا احتكار في الثياب
شعيرة

[illegible]

فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكرامة وأبو حنيفة اعتبر الضرر للمعروف المتعارف
ثم المدة إذا قصر لا يكون حثا كما العدة الضرر وإذا طالت يكون حثا كما أمكروها لتحقيق الضرر
ثم قيل في مقدرة باربعين يوما القول النبي عليه السلام من حثك طعاما أربعين ليلة
فقد برئ من الله وبرئ من الله منه قيل الشهر لأن ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه
كثير أجل قد تم في غير موضع ويقع التفاوت في ما ضربين أن يتربص العنة وبين
أن يتربص القحط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا ما يأتى من قلة
المدة والحاصل أن التجارة في الطعام غير مجمدة **قال** ومن حثك غلة ضيعته أو ما جلبه
من بلد آخر فليس يحثك ما الأول فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة لا ترى له
أن لا يزرع فذلك له أن لا يبيع أما الثاني فالمذكور قول أبي حنيفة مرة لأن حق العامة غايته
بأن يجمع في المصير جملته فأنها وقال أبو يوسف نكرة لا إطلاق ما روينا وقال محمد كل ما يتحول
منه إلى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير يحرم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف
ما إذا كان البلد بعيدا عن التجارة العادة بأهل منه إلى المصير لأنه لم يتعلق به حق العامة
قال ولا ينبغي للسلطان أن يسبق على الناس لقوله عليه السلام لا تسبقوا فان الله
هو المسبق القابض الباسط الرزاق وكان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي
للامان أن يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين وإذا رفع
إلى لقاضيه هذا الأمر يبرأ من الاحتكار ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على
اعتبار السعة في ذلك وفيها عن الاحتكار فإن رفع اليه مرة أخرى حبسه

جمله
كتاب
الكراهية

(بقية ٤٦٨) في إشارات الأرباب إلى قد علمت أن هذه المسئلة متفرعة من القاعدة ستة وعشرين من المادة وحاصلها
يحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل ١٢ قال سليم رستم في شرحه (بقية ٤٧٠)

وغيره على ما يرى في جزالة دفع الضر عن الناس فان كان باب الطعام يحكمون ويتعدون عن
 القيمة تعدا فاحشا وعج القاض عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسغير فحينئذ لا بأس به
 بمشورة من اهل الراي البصير فاذا فعل في ذلك تعدى جل عن ذلك باع باكر منه اجازم
 القاض وهذا ظاهر عند ابي حنيفة رحمه الله لان لا يرى الحرج على المالك عند هذا لان يكون الحرج على
 قوم باعيا ختم من باع منهم قلة الامام صحيح لانه غير مكروه على البائع هل يبيع القاض على التكرار
 طعامه من غير رضا قيل هو على الاختلاف والتعارف في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق

تقوم بعينه قال ومن اتخذ بيتا ليقيم فيه بيتنا وكنيسة وبيعة أو سباع فيلحز بالسواد
 فلا بأس وهذا عند أبي حنيفة ر. وقال لا ينبغي أن يكره لشئ من ذلك لأنه اعانة
 على المعصية وله أن لا يجارة ترد على منفعة البيت لهذا التجب الاجرة في جرد التسليم ولا معصية
 فيه غا المعصية بفعل المستاجر وهو مختار فيه فقطع نسبتته عنه غا قبيحه بالسواد لا فهم
 لا يمكنون من اتخاذ البيع الكنائس والنهارس الخجوا والخنازير في الامصار لهم وشعار الاسلام
 فيها بخلاف السواد قالوا هذا كان في سواد الكوفة لان غالبها هاهنا الى متز فاعا في سوادنا

[illegible][illegible]

في قبضة العبد والصدقة له واصل هذا المصنف على الصنفان نوع ثلثة هو من باب الولاية
 لا يملكه الا من هو ولي كانه كالحاكم والبيع لا ماله لا يملكه لان المولى هو الذي قام مقامه
 بانابه الشرع ونوع اخر ما كان من ضرر في حال الصغار وهو شراء ماله للصغير منه وتبيعه
 واجارة الاظهار ذلك جازم على ما يفيق عليه الاجماع والعلم لا يملك للفقير اذا كان في حجرهم
 واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا ان لا يشترط في حق الولي ان يكون لصبي في حجره
 ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فها يملك الملتقط ولا يلزم العلم
 والصبي بنفسه اذا كان في حجره بالحق بالحكمة فحقه باجتهاد نظر للصبي فيملك بالعقل والولاية
 والحجج صغار عذلة لانفاق **قال** ولا يجوز للملتقط ان يوجره ويجوز له ان يملكه اذا كان في حجره
 ولا يجوز له ان يملكه لان ذلك منافع باستخدامه لا كذلك الملتقط والعلم لو اجره لصبي نفسه
 لا يجوز له مشورته بالضرر الا اذا فرغ من العمل عن عند ذلك فمضى نفعها فيجب المستوفى هو نظيره
 العبد المجرب يوجر نفسه قد ذكرناه **قال** وتذكر ان يجعل لرجل في عتقه عيده الولاية ويؤوى
 الداية وهو طوق كد يملك يملكه من ان يوجر رأسه وهو معتاد بين الظلمة لانه عقوبة
 اصل النار فيكره كالحاق بالنار ولا يكره ان يقيده لانه سنة المسلمين في السفهاء
 واصل الاعارة فلا يكره في العبد شرعا على باقية وصيانة ماله **قال** ولا بأس بالحقنة
 يريد به التلاوي كالتلاوي مباح بالاجماع وقد ورد باباحتها الحديث ولا فرق
 بين الرجال والنساء لانه لا يوجب ان يستعمل الحرق كالحرق فهو ماله لان الاستشفاء
 بالمحرم حرام **قال** ولا بأس بزرعي القلح لانه عليه السلام بعث عتابة بن اسيد مكة

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

وفرض له وتبعث عليا الي ابيه من فرض الاكلانية محبوبا لحق المسلمين فتكون نطقته في ما لهم

وهو مال بيت المال هذا لان الحبس من اسباب النفقة كما في الوصية والمضارب اذا سافر

بوت الرزق لاهل الكسب

اذا القضاء طاعة بل هو افضلها ثم القاضى اذا كان فقيرا فلا فضل له، والواحد لا خذ

الملك الناصر المنصور الملك الناصر المنصور

هذه هي القيمة التي حصلنا عليها بالقسمة على العدد الذي كان
الفاصل بين

غنياف الافضل الامتناع على ما قيل فقايبيت المال قيل الاخذ وهو الاصح صفيانة القضاء

عن الهوان نظر المن يولي بعده من المحتاجين لأنه إذا انقطع زمانايتبعوا عادته ثم تسميته

حارة الزين ١٢ م القاهر الغني ١٢ راق ١٢
 زقانتا علان بقدر الكفاية وقد دعا لاسم باعطائه فلهذا الاسباب كان الخاسر

ای ایضا از این کلان در مختار الزنی

في اول السنة وهو يعطى منه وفي زماننا الخراج يؤخذ في آخر السنة والمأخوذ

من الخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح وكواستوفى رزقي سنة وعزل قبل استكمالها

١٢ قيل هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة إذا ماتت في السنة بعد استعمال نفقة

وہ باس بنی مسافرہ مہ و امہ اولہ بغیر حرمہ

کتاب احیاء الموات

قَالَ الْوَاتِ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنْ الْأَرْضِ فَقَطَعَ الْمَاءَ عَنْهُ وَأَوْفَلَهُ الْمَاءُ عَلَيْهِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ

ہذا قول القدوری فی مختصرہ "یعنی : منہجہ تدریسیہ"۔

ای الزمان ۱۱ ای القدرے فی مختصر ۱۲ ای قدیم الخرب ۱۳

من خزانة
المكتبة
الاسلاميه
بمصر

...التي هي من ...

الرجوع إلى

لعمري ولا بأس بان نساعد الامة المحميه في رعايتهم واماني زماننا فلهذا لغلبة الفساد

میت ذکر بکثرت من روی التبعيض و التیزیع علی الزیادۃ کہ
ہاں قولہ و فیما کی تمایز یا اختلاف نے الاما ریث سانہ دفع ایستحق علی قبولہ و لسانہ نے تخلف فیہ نزع الاول و التمسارض فیضہ الما و اۃ ۱۲ ط

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

التي لا تبطل حق ما لكه ولكن يلحق الطين للحاجة والضرورة ١٢ شرح المجلة لسليمان بن سنان ص ٢٩٣

كتاب في معرفة ما يحتاج اليه الطين في البناء والعمارة والفساد والفساد في البناء والعمارة

في معرفة ما يحتاج اليه الطين في البناء والعمارة والفساد والفساد في البناء والعمارة

٣٨٦

في معرفة ما يحتاج اليه الطين في البناء والعمارة والفساد والفساد في البناء والعمارة

ابن جعفر اخذ بقوله في الغرض بقوله في القاء الطين ثم عن ابي يوسف ان حريم مقدار نصف بطن النهر من كل جانب عن محمد بن المقداد بطن النهر من كل جانب هذا ارفق بالناس

فصول في مسائل الشرب

فصل في المياه واذا كان رجل نهرا وبيرة او قنطرة فليس له ان يمنع شيئا من الشفة وشفة الشرب بل ياتي ادم والبهائم اعلم ان المياه انواع منها ماء البحر وكل واحد من الناس في حق الشفة وسقي الاراضي حتى ان من ادان بكري فهدا منها الى ارضه لم يمنع من ذلك ولا انتفاع بماء البحر كما لا انتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على اي وجه شاء والثاني ماء الاودية والعظام كالحجور وسجون ودجلة والفرات للناس في حق الشفة على الاطلاق وحق سقي الاراضي ان احيى احد ارضه مائة وكري من غير السقيها ان كان لا يضر العامة ولا يكون النهر في ملك احد لانها مباحة الاصل اذ قهر الماء يدفع قهر غيره وان كان يضر العامة فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب في ذلك في ارباع الماء الى هذا الجانب وانكسر خضفت فيخرج القرمي الاراضي على هذا نصيب الرعي عليه لان شق النهر للرعي كشفته للسقي به والثالث اذا دخل الماء في المقاسم فحق الشفة ثابت الاصل فيه قوله عليه السلام

في معرفة ما يحتاج اليه الطين في البناء والعمارة والفساد والفساد في البناء والعمارة

في معرفة ما يحتاج اليه الطين في البناء والعمارة والفساد والفساد في البناء والعمارة

[illegible][illegible]

لا تأخذ إشارة إلى أنه كونه لولم يرد لم يبعده من رأسهم بل يمكنه عند الشك في أن الامراز جعل الشيء في موضع حصص ١٢
شرح الجبل محمد خالده الخامس ص ١٩٣ ج ٤

[illegible]

[illegible][illegible]

الشركة في الشفة ولو منعته عن ذلك هو يخاف على نفسه العطل له ان يقاتله بالسلاح
لانه قصدا تلافيع حقه وهو الشفة والماء في اليد مباح غير ملوك بخلاف الماء الحزين
في الاناء حيث يقاتله بغير السلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند اصابة المخصصة وقيل
في البير ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح بعضا لانه ارتكب معصية فقام ذلك مقام
التعزير في الشفة اذا كان ياتي على الماء كله بان كان جذا لا صغيرا وفيما يرد من ابل للموا
كثرة ينقطع الماء بشرها قيل لا يمنع منه لان ابل لا يرد لها في كل وقت فصارت كالماء
وهو سبيل في قسمة الشرع وقيل له ان يمنع اعتبارا بسقي المزارع والمشاجر والجامع
تفويت حقه وطم ان يأخذ والماء منه للوضوء وغسل الثياب في الصحيح لان الامر
بالوضوء والغسل فيه كما قيل يؤدي الى الحج وهو مدفوع وان اراد ان يسقي شجره او خضره
في دارة حمله لانه له ذلك في الاصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع من الداء
وليس له ان يسقي شجره ونخله وشجره من غير هذا الرجل يديره وقنائه الا باذنه نصا وله ان يمنع
من ذلك لان الماء متى دخل في المقاسم انقطعت شركة الشرب بواحدة لان في بقائه قطع
شرب صاحبه وكان المسيل حق صاحب النهر والضفة تتعلق بها حقه فلا يمكن التسهيل
فيه ولا شق الضفة فان اذن له صلح في ذلك اعارة فلا بأس به لانه حقه فتجري فيه الا باح
كما الماء الحزين في اناءه فصل في كونه لا يملكه الا بالرضا عنه لانه يملكه غير ملوك لاحد ولا
يملكه ماؤه في المقاسم بعد كالفراش في شجره وغير ملوك دخل ماؤه تحت القسمة الا انه عام وغير
ملوك دخل ماؤه في القسمة وهو خاص والفصل بينهما استحقاق الشفعة با

[illegible]

وعدمه فلاول كره على السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون
مؤنته عليهم ويصرف اليه من مؤنة اخرجوا الجزية دون العتق والصدقات لان الثاني
للفقراء واول للنواب فلان لم يكن في بيت المال شيء فاما ما تجبر الناس على كراهية لمصلحة
العامتة اذ هم لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لعمركم لدم لانهم يخرجون
من كان يطبقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطبقونه بانفسهم ولما الثاني فذكر على اهله
لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص فالحل من ابي منهم
يجبر على كره دفعاً للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابرار خاصة يقابلها عوض
فلا يعارض به ولو ارادوا ان يجزئوا خيفة الاقتتال وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق
يجبر الابرار والافلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل
وجه فكريه على اهله لما بينا ثقله على الابرار كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضر
خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابرار بما انفقوا فيه اذا كان بامر القاضي فاستورا الجنب
بجلا وما تقدم ولا يجبر بحق الشفقة كما اذا المتعوا جميعاً ومؤنة كرى المنه المشترك عليهم
فلا يجوز ان يفرقوا ولا يفرقوا من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون
مؤنته عليهم ويصرف اليه من مؤنة اخرجوا الجزية دون العتق والصدقات لان الثاني
للفقراء واول للنواب فلان لم يكن في بيت المال شيء فاما ما تجبر الناس على كراهية لمصلحة
العامتة اذ هم لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لعمركم لدم لانهم يخرجون
من كان يطبقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطبقونه بانفسهم ولما الثاني فذكر على اهله
لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص فالحل من ابي منهم
يجبر على كره دفعاً للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابرار خاصة يقابلها عوض
فلا يعارض به ولو ارادوا ان يجزئوا خيفة الاقتتال وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق
يجبر الابرار والافلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل
وجه فكريه على اهله لما بينا ثقله على الابرار كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضر
خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابرار بما انفقوا فيه اذا كان بامر القاضي فاستورا الجنب
بجلا وما تقدم ولا يجبر بحق الشفقة كما اذا المتعوا جميعاً ومؤنة كرى المنه المشترك عليهم

له قوله واما الثالث فصرح الى من كل وجه الى اعلم ان من ابي من اصحاب النسخ المملوك عن كريمة يجبر عليه سواد كان عاماد

بسم الله الرحمن الرحيم في بيان ما هو المشي في دار غيره فحكم الاختلاف

وعلى هذا المصتب في غير او على سطح او الميزاب والمشي في دار غيره فحكم الاختلاف
فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيشترط بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
التطريق وهو في الدار الواسعة والضيق على غلط واحد فان كان لا على منكم لا يشترط
حتى يسكن النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن يشترط بحصته
فان تراخوا على ان يسكنوا على النهر حتى يشرب بحصته او اصطلموا على ان يسكن كل رجل
منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكنوا وينكس
من غير تراخي لكونوا ضار بهم وليس كاحد هومان يكرى منهم هرا او ينصب عليه سحى ماء الاضياء
اصحابه لان فيه كسر ضيقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
سحى لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
ضيقته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
نظير السحى ولا يتخذ عليه جسر ولا قطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
ما اذا كان لواحد نهر خاص ياخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان يقنطر
ذلك ولا يزيده ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا يتصرف
في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يبيع

كتاب احياء الموات

في بيان ما هو المشي في دار غيره فحكم الاختلاف
فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيشترط بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
التطريق وهو في الدار الواسعة والضيق على غلط واحد فان كان لا على منكم لا يشترط
حتى يسكن النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن يشترط بحصته
فان تراخوا على ان يسكنوا على النهر حتى يشرب بحصته او اصطلموا على ان يسكن كل رجل
منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكنوا وينكس
من غير تراخي لكونوا ضار بهم وليس كاحد هومان يكرى منهم هرا او ينصب عليه سحى ماء الاضياء
اصحابه لان فيه كسر ضيقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
سحى لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
ضيقته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
نظير السحى ولا يتخذ عليه جسر ولا قطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
ما اذا كان لواحد نهر خاص ياخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان يقنطر
ذلك ولا يزيده ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا يتصرف
في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يبيع

وهذا عندنا وهو المعنى وعند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للحمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والخلة ولا يشترق من حرام العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بطباق اهل
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتراط استعماله في غير غيره ولا يشترط حرمه قطعيه وهي في
غيرها ظنية وانما سمى حراما لان العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الحمر مشتق من النجس وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للحمر ولا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن فيه يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب
قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد صاخر او لا يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزبد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحل وحرمه البيع وقيل يؤخذ في حرمه الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمه عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرم العين
وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

هذا عندنا وهو المعنى وعند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للحمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والخلة ولا يشترق من حرام العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بطباق اهل
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتراط استعماله في غير غيره ولا يشترط حرمه قطعيه وهي في
غيرها ظنية وانما سمى حراما لان العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الحمر مشتق من النجس وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للحمر ولا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن فيه يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب
قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد صاخر او لا يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزبد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحل وحرمه البيع وقيل يؤخذ في حرمه الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمه عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرم العين
وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

وهذا عندنا وهو المعنى وعند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للحمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والخلة ولا يشترق من حرام العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بطباق اهل
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتراط استعماله في غير غيره ولا يشترط حرمه قطعيه وهي في
غيرها ظنية وانما سمى حراما لان العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الحمر مشتق من النجس وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للحمر ولا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن فيه يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب
قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد صاخر او لا يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزبد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحل وحرمه البيع وقيل يؤخذ في حرمه الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمه عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرم العين
وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

بجلاؤ سائر المطعومات تقر هو غير محلول عندنا حتى لا يتعدى حكمها إلى سائر المسكرات
 والشافعي يبعد ظاهرها وهذا بعيد لا يخالف السنة المشهورة وتعليل تعدد الاسم والتعليل
 الأحكام لا في الأسماء بل في أفعالها نجاسة غليظة تكاليف البول لثبوتها بالدلائل القطعية على ما
 بيناه والخامس أن يكفر تحتها لا تكراه الدليل القطعي والسادس سقوط تقومها في حق المسلم
 حتى لا يضمن متلفها وغاصبه لا يجوز بيعها لأن الله تعالى منجها فإفادها والتقوم يشعر بعجزها
 وقال عليه السلام إن الذي حرّم شرها حرّم بيعها وأكل ثمرها واختلفوا في سقوط ماليتها
 ولا يصح أن يباع لأن الطباع قميل إليها وتضمن بها ومن كان له على مسلم دين فإوفاه ممن جهر
 لا يصلح له أن يأخذ ولا المديون أن يؤديه لأنه ممن بيع بطل وهو غصب في يد أو أمانة على
 حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع الميته ولو كان الدين على من يؤديه من ثمن الجهر والمسلم
 الطالب يستوفي لأن بيعها فيما بينهم جائز والسابع حرمة الانتفاع بها لأن الانتفاع بها
 حرام ولا نه واجب الاجتناب وفي الانتفاع بها اقتراب نحو الثامن أن يحد شار بها وان لم يسكنها
 لقول عليه السلام من شر الخمر فاجلد فان عاد فاجلد فان عاد فاجلد فان عاد
 فاقتلوه إلا أن حكم القتل قد انتفى فبقى الجلد مشروعا وعليه انعقاد إجماع الصحابة
 رضوا عنه من وتقديره ما ذكرناه في الحدود والتاسع أن الطبخ لا يؤثر فيها لأنه لا يمنع
 من ثبوت الحرمة لا رخصها بعد ثبوتها إلا أنه لا يحد فيه ما لم يسكنه علما قالوا لا يحد
 بالقليل في التي خاصته ما ذكرناه وهذا قد طعن والعاشرون أن تخليها وفيه خلاف الشافعي
 وسند كره من بعد أن شاء الله تعالى هذا هو الكلام في الخمس

قريب البول ما
 عن شافعي قال
 لا يحد في سائر المطعومات
 إلا في الخمر والسكر
 والشافعي يبعد ظاهرها
 وهذا بعيد لا يخالف السنة
 المشهورة وتعليل تعدد الاسم
 والتعليل الأحكام لا في الأسماء
 بل في أفعالها نجاسة غليظة
 تكاليف البول لثبوتها بالدلائل
 القطعية على ما بيناه والخامس
 أن يكفر تحتها لا تكراه الدليل
 القطعي والسادس سقوط تقومها
 في حق المسلم حتى لا يضمن
 متلفها وغاصبه لا يجوز بيعها
 لأن الله تعالى منجها فإفادها
 والتقوم يشعر بعجزها وقال
 عليه السلام إن الذي حرّم شرها
 حرّم بيعها وأكل ثمرها واختلفوا
 في سقوط ماليتها ولا يصح أن يباع
 لأن الطباع قميل إليها وتضمن
 بها ومن كان له على مسلم دين
 فإوفاه ممن جهر لا يصلح له أن
 يأخذ ولا المديون أن يؤديه
 لأنه ممن بيع بطل وهو غصب في
 يد أو أمانة على حسب ما اختلفوا
 فيه كما في بيع الميته ولو كان
 الدين على من يؤديه من ثمن الجهر
 والمسلم الطالب يستوفي لأن بيعها
 فيما بينهم جائز والسابع حرمة
 الانتفاع بها لأن الانتفاع بها
 حرام ولا نه واجب الاجتناب وفي
 الانتفاع بها اقتراب نحو الثامن
 أن يحد شار بها وان لم يسكنها
 لقول عليه السلام من شر الخمر
 فاجلد فان عاد فاجلد فان عاد
 فاجلد فان عاد فاقتلوه إلا أن
 حكم القتل قد انتفى فبقى الجلد
 مشروعا وعليه انعقاد إجماع
 الصحابة رضوا عنه من وتقديره
 ما ذكرناه في الحدود والتاسع أن
 الطبخ لا يؤثر فيها لأنه لا يمنع
 من ثبوت الحرمة لا رخصها بعد
 ثبوتها إلا أنه لا يحد فيه ما لم
 يسكنه علما قالوا لا يحد بالقليل
 في التي خاصته ما ذكرناه وهذا
 قد طعن والعاشرون أن تخليها
 وفيه خلاف الشافعي وسند كره من
 بعد أن شاء الله تعالى هذا هو
 الكلام في الخمس

كتاب
 الأشربة
 جلد
 كتاب
 الأشربة
 جلد

(معلماً) تليها كشيروا (وبه فتى) ذكره السريحي رينه واخذا، شارح الرصافية: ج. ١. وذكر

ادقوله من محمد الحرام ويحد شاربه الخ (وحرر محمد) اي الا شربة المتخذة من العسل والبنين ونحوها قاله المصنف

قالوا هذا الجواب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وهو نص على ان ما يتخذ من
الخطية والشعير والحسل والذرة حلال عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجد شاربها عند سكر
منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النساء ومن ههنا علقه بالشراب والشراب المأكول وعن
محمد رحمه الله انه حرام ويجوز شربه اذا سكر منه يقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشربة المحرمة
وقال فيه ايضا وكان ابو يوسف يقول ما كان من الاشربة يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد
فاني اكرهه ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله وقوله الاول مثل قول محمد رحمه الله ان كل مسكر حرام الا ان يفرغ
بهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ يغلي ويشند ومعنى قوله ولا يفسد لا يحض في وجهه زبقاء هذه
المدة عن غير ان يحض له قوته وشدة فكان اية حرمة ومثل ذلك مروي عن ابن عباس رضي الله
عنه واما أبو حنيفة رحمه الله فيعتبر حقيقة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يحرم اصل شربه و
فيما يحرم السكر منه على ما ذكرناه ان شاء الله تعالى واما أبو يوسف رحمه الله فجمع الى قول أبي حنيفة رحمه الله فلم
يحرم كل مسكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في المختصر ونبيذ القرو والزبيب اذا طهر كل واحد
منهما ادنى طبخة حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكر من غير طهي
ولا طيب وهذا عند أبي حنيفة واما أبو يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله الشاذي حرام والكلام في كالكلام
في المثلث العنبي نذكره ان شاء الله تعالى قال ولا بأس بالخيلطين لما روي عن ابن زياد
انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما ما كنت استأثرك الى اهل قعد ونيالي من الغدا فخيرته بذلك
فقال ما زدتناك على عجو وزبيب هذا من الخيلطين كان مطبوخا لان المروي عنه حرمة
نقيع الزبيب هو النبي منه وما روي انه عليه السلام نهي عن الجمع بين القرو والزبيب

[illegible]

[illegible][illegible]

والزبيب والرطب الرطب بالبس محمول على حالة الشدة وكان ذلك في ابتداء قال

[illegible][illegible]

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثنية بالخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصرف بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشئ يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شئ فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شئ فيه فله في الخل الحاصل به قولان لا يحل في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مراً بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ ولا اقترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهرها يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من ساعته فيطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهر في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب جردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا انتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بجرحا او بترقة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثنية بالخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصرف بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشئ يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شئ فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شئ فيه فله في الخل الحاصل به قولان لا يحل في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مراً بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ ولا اقترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهرها يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من ساعته فيطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهر في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب جردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا انتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بجرحا او بترقة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثنية بالخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصرف بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشئ يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شئ فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شئ فيه فله في الخل الحاصل به قولان لا يحل في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مراً بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ ولا اقترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهرها يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من ساعته فيطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهر في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب جردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا انتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بجرحا او بترقة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

له قوله وقيل عن ابى يوسف في الخمر على قول ابى يوسف كما اشار اليه في التناولي العالم في حقه حيث قال وقال بعض
 المشايخ على قول ابى يوسف ان لم يخفف في كل مرة لكن ملأه بالماء مرة (فتية ٤٩٧)

792

[illegible]

(تجربة ٤٦٤) لعل آخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء صاعيا غير متغير حكم
 بطهارته وعليه الفتوى ١٢ ص ٤١٤ ج ٥

له قوله كتاب الصيد والخمر والنوعان من صيد البحر لا يحل تناول شئ مما سورت السمك ومنها صيد البر ويحل تناولها الا ما ياب الخشب لخص الهني صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب

من صيد البحر لا يحل تناول شئ مما سورت السمك ومنها صيد البر ويحل تناولها الا ما ياب الخشب لخص الهني صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب

من صيد البحر لا يحل تناول شئ مما سورت السمك ومنها صيد البر ويحل تناولها الا ما ياب الخشب لخص الهني صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب

والغلي يدق قعة ودفعات سواء اذا حصل قبل ان يصير محرما ولو قطع عند النار فغلي حتى ذهب الثلثان يحل لانه اثر النار واصل اخوان العصيد اذا لم يذهب بعضه ثم اهرق بعضه كمر تطبخ البقية حتى يذهب الثلثان في السبيل في ان اخذ ثلث الجميع فتضربه في لبا بعد المنصب ثم تقسمه على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب بالطبخ قبل ان ينصب شئ فما يخرج بالقسم فهو حلال بيا انه عشرة ارطال عصيد يطبخ حتى يذهب طل ثم اهرق منه ثلثة ارطال تاخذ ثلث العصيد كله وهو ثلثة وثلث تضربه فيما بقي بعد المنصب وهو فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل ان ينصب منه شئ وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك ثمان وتسعان فعرفت ان الحلال ما بقي منه رطلان وتسعان وعلى هذا تخرج المسائل ولها طريق اخرو فيا اكتفينا به كفاية وهداية الى تخرج غيرها من المسائل والله اعلم بالصواب

كتاب الصيد

الصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد والفعل صابح لغير المحرم في غير الحرم لقوله تعالى واذا حلالتم فاصطادوا ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقوله عليه السلام لعدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك على العلم فذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل لانه لما امسكه على نفسه وان شارك كلبك كلبا اخر فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك لم تسم على كلب غيره وعلى هذا لا تعقد الاجماع ولا نوع الكفاية وانفق بما هو مخلوق لذلك فيه استبقاء المكلف فمكنه من اقامة التكاليف

والصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد والفعل صابح لغير المحرم في غير الحرم لقوله تعالى واذا حلالتم فاصطادوا ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقوله عليه السلام لعدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك على العلم فذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل لانه لما امسكه على نفسه وان شارك كلبك كلبا اخر فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك لم تسم على كلب غيره وعلى هذا لا تعقد الاجماع ولا نوع الكفاية وانفق بما هو مخلوق لذلك فيه استبقاء المكلف فمكنه من اقامة التكاليف

كتاب الصبيد (٥٠٠ رقيقة)

الاصطيدان في الجوارح المعلقة وفي الجماع الصغير وكل شيء علمته من يارب من السباع وذئب من الطيور فلا بأس بصيده ولا خيفة مما سوداك لان تذك ذكاته ولا اصل فيه قوله تعالى ما علمتم من الجوارح مكليين والجماع الكواشي في تأويله المساطين فيتناول الكل اعمى دل عليه ما روينا من حديث علي رضي الله عنه واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن ابي يوسف ان استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يحملان اغيرهما الاسد لغو منه والذئب لحسانته والحق بهما بعضهما البعض

كتاب الصبيد
الاصطيدان في الجوارح المعلقة وفي الجماع الصغير وكل شيء علمته من يارب من السباع وذئب من الطيور فلا بأس بصيده ولا خيفة مما سوداك لان تذك ذكاته ولا اصل فيه قوله تعالى ما علمتم من الجوارح مكليين والجماع الكواشي في تأويله المساطين فيتناول الكل اعمى دل عليه ما روينا من حديث علي رضي الله عنه واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن ابي يوسف ان استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يحملان اغيرهما الاسد لغو منه والذئب لحسانته والحق بهما بعضهما البعض

فكان صاحب منزلة الاحطاب شجرة ماله ما يحويه الكتاب فصلان احدهما في الصيد بالجماع والثاني في الاصطيد بالروي فصل في الجماع قال يجوز الاصطيد بالكل البعير والفهد البازي سائر الجوارح المعلقة وفي الجماع الصغير وكل شيء علمته من يارب من السباع وذئب من الطيور فلا بأس بصيده ولا خيفة مما سوداك لان تذك ذكاته ولا اصل فيه قوله تعالى ما علمتم من الجوارح مكليين والجماع الكواشي في تأويله المساطين فيتناول الكل اعمى دل عليه ما روينا من حديث علي رضي الله عنه واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن ابي يوسف ان استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يحملان اغيرهما الاسد لغو منه والذئب لحسانته والحق بهما بعضهما البعض

الاصطيدان في الجوارح المعلقة وفي الجماع الصغير وكل شيء علمته من يارب من السباع وذئب من الطيور فلا بأس بصيده ولا خيفة مما سوداك لان تذك ذكاته ولا اصل فيه قوله تعالى ما علمتم من الجوارح مكليين والجماع الكواشي في تأويله المساطين فيتناول الكل اعمى دل عليه ما روينا من حديث علي رضي الله عنه واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن ابي يوسف ان استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يحملان اغيرهما الاسد لغو منه والذئب لحسانته والحق بهما بعضهما البعض

له قوله لم يؤكل في ظاهر الرواية الخ الفتوى على قول ظاهر الرواية كما في الفتاوى العالمة الكبيرة وإن أدرك المرسل
الصريحاً وجب عليه أن يذكيه وإن ترك تذكيته حتى مات حرم الكله وكذا البازي (النبية) ٥٣

ليس منج وفصل بعضهم فيه تفصيلا وهو انه ان لم يتمكن لفقد الالة لم يوجب كل وان لم
 يتمكن لضيق الوقت لم يوجب كل عندنا خلافا للشافعي لانه اذا وقع في يده لم يوجب صيدا
 فبطل حكم ذكاة الاضطرار وهذا اذا كان يتوهم بقاءه اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه
 ثم وقع في يده صاحب حل لان ما بقي اضطرار المذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء
 بعد ما دبحت وقبل هذا قطعا اما عند ارجح حنفية ولا يوجب كل ايضا لانه وقع في يده حيا فلا يحل الا
 بذكاة الاختيار الى المترتبة على ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك التذكية فلو انه
 ذكاه حل اكله عند ارجح حنفية وكذا المترتبة والنظير والموقوفة والذي يقرر ان الشاة في
 حيا خفية او بينة وعليه الفتوى لقول تعالى لا ما ذكيت استثناء مطلقا من غير فصل وعند
 ابي يوسف اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح وقال محمد بن ابي عيسى
 مثل فوق ما يعيش المذبح يحل والا فلا لانه لا معتبر بهذه الحيوة على ما قرناه ولو ادركه لم يأخذ
 فان كان في وقت لو اخذه امكنه ذبح لم يوجب كل لانه صار في حكم المقدور عليه وان كان لا يمكنه
 ذبحه اكل لان اليد لم تثبت بهم التمكن من الذبح لم يوجد وان ادركه ذكاه حل لانه ان كانت
 فيه حيوة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حيوة مستقرة فعند ارجح
 حنفية ذكاته الذبح على ما ذكرناه وقد وجد عندنا الاحتجاج الى الذبح واذا ارسل عليه على صيد
 واخذ غيره حل وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذا ارسل مختصا بالمشاء
 اليه ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصود حصول الصيد لا يقدر على الوفاء به اذا لا
 يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتبار ذكاه ولو ارسله على صيد كثير
 فكان المصير الى ارسال ذكاه

كتاب الصيد

٥٢٤٧٢ راجع الفتوى كراخي السنين ١٢ الفتاوى الصالحية

الفتوى (٥٠٢) والسهم لانه ترك ذكاة الاختيار مع القدرة عليها وهذا اذا تمكن من ذكاه اما اذا وقع في يده ولم يتمكن
 من ذكاه لم يوجب ذكاة الاضطرار وهذا اذا كان يتوهم بقاءه اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يده صاحب حل لان ما بقي اضطرار المذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما دبحت وقبل هذا قطعا اما عند ارجح حنفية ولا يوجب كل ايضا لانه وقع في يده حيا فلا يحل الا بذكاة الاختيار الى المترتبة على ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك التذكية فلو انه ذكاه حل اكله عند ارجح حنفية وكذا المترتبة والنظير والموقوفة والذي يقرر ان الشاة في حيا خفية او بينة وعليه الفتوى لقول تعالى لا ما ذكيت استثناء مطلقا من غير فصل وعند ابي يوسف اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح وقال محمد بن ابي عيسى مثل فوق ما يعيش المذبح يحل والا فلا لانه لا معتبر بهذه الحيوة على ما قرناه ولو ادركه لم يأخذ فان كان في وقت لو اخذه امكنه ذبح لم يوجب كل لانه صار في حكم المقدور عليه وان كان لا يمكنه ذبحه اكل لان اليد لم تثبت بهم التمكن من الذبح لم يوجد وان ادركه ذكاه حل لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حيوة مستقرة فعند ارجح حنفية ذكاته الذبح على ما ذكرناه وقد وجد عندنا الاحتجاج الى الذبح واذا ارسل عليه على صيد واخذ غيره حل وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذا ارسل مختصا بالمشاء اليه ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصود حصول الصيد لا يقدر على الوفاء به اذا لا يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتبار ذكاه ولو ارسله على صيد كثير فكان المصير الى ارسال ذكاه

يُرِيدُ بِهِ عَدَايَ كُلِّ بَارٍ وَبَيْنَا فِي حَدِيثٍ عَدِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا نَدْرِكُ أَجْمَعُ الْمَلِيحَ وَالْمُحَرَّمِ

في غلبته الحرة تضاعوا احتياطا ولورده عليه الكلب الثاني لم يجر حربه مات بحرج الاو

يكره أكله أوجب المشاركة في الأخذ فقد هب في الجرح وهذا بخلاف ما إذا رخصه الجوع

حيث لا يكره لأن فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب لا تحقق المشاركة وتحقق بين فعلي الكلبين

لوجود المجاسة ولو لم يرد الكلام الثاني على الاول لكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد
 ذكر ان بناء من مسائل الأصول من

فأخذته وقتله لئلا ينكحها لأن فعل الثاني أثر في الكلب المرسل دون الصيد حيث زاد

بِهِ طَلِبَا فَمَنْ تَبِعَا فَعَلُوا لَهُ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَيْهِ فَلَا يُضَافُ إِلَّا خِذْلًا إِلَى التَّبَعِ بِخِلَافِ مَا ذَا

كان ذه عليه لانه لم يصرته **ايفاض اليها قال** ولذا ارسل المسلم عليه فخره **سبحي**
 اى اول
 اى فى الكائنات الصغيره من الانبياء كقوله **سبحي**

فانرجوزجمله فلا باس بصيده والمراد بالزجر الاغرام بالصباح عليه وبلا نزع اظهارة
ای انزبار قبول کرد ای بانه نودن او قبول کرد

زيادة الطلب وجهه ان الفعل يرفع بما هو فوقه ومثله كما في اسم الاي الزجودون لاسمال
 اكل ١٢ دون الارل ١٢

للمؤمنين بآئله عليه السلام واولاده بنحو سي و فوجي مسلم فانه جملهم يوكل لان ازجود و اولاد اسلام
 اي اوصافي الحامض الصديق عن
 اي اوصافه
 اي كم هست

وهذا من حيث لا يشك فيه فاولى ان لا يثبت له اسلم وكل من لا يجوز ذلك كما لا يثبت له
 اى يكون الزوج ودا الزنى
 ليعنى زجر المسلم اع
 المزمع ان لا يثبت له اسلم وكل من لا يجوز ذلك كما لا يثبت له

[illegible]

انہذا علیہ فوضہ فوضہ صحیحہ انہذا علیہ فوضہ صحیحہ انہذا علیہ فوضہ صحیحہ

المسلم عليه عاصد وسيم رواد كه فضه به و وقده تضر به فقنا اكاو : : : : : ساكن

فوقہ احد ہاتھ قتلہ الاخ اکالا الامناء علیہم لا خاتم التجار فیہ لعقبا

ای کلہ افر

بريد به عذريته وكل ما روي في حديث عدي رضي الله عنه ولا تاجتمع للمبيع والمحرّم
 فيغلب جهة الحرمه فضاوا احتياطاً وكورد عليه الكلب الثاني فلم يجره معه مات بحج كاو
 بكرة اكله لوجع المشاركة في لاخذ فقهها في الحج وهذا بخلاف ما اذا خرج الحيواني على نفسه
 حيث لا يكره ان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة ويتحقق بين فعل الكلبين
 لوجود المجامعة ولو لم يرد الكلب الثاني على الاول لكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد
 فاخذه وقتله باس ياكله لان فعل الثاني اثر في الكلب المرسل دون الصيد حيث ازيد
 به طلبا فكم كان تبعاً لفعله لانه بناء عليه فلا يضاف لاخذ الى التبع بخلاف ما اذا
 كان ذمه عليه لانه لم يصر به فافضاف اليه ما قال ولذا رسل المسلم كلبه فزجره حي
 فانزجره فزجره فلا باس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه وبالكثرة جازاظهار
 زيادة الطلب وجهه ان الفعل يرتفع بما هو فوقه ومثله كما في نسخ الاي الزجر دون لاسال
 لكونه بناء عليه قال ولو ارسله مجوسي فزجره مسلم فانزجره لم يوكّل لان الزجر دون لاسال
 ولهذا لم تثبت به شبهة كحرمة فاولى ان لا يثبت به الحبل وكل من لا تجوز ذكاته كالموتة
 والمحرّم وتارك التسمية عامداً في هذا بمنزلة المجوسي وان لم يرسله احد فزجره مسلم
 فانزجره فاخذ الصيد فلا باس باكله لان الزجر مثل الانفلات لانه ان كان دونيه من حيث
 انه بناء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف فاستويا ففصل ناسخا ولو ارسل
 المسلم كلبه على صيد وسمى فادركه فضره به وقتله ثم ضره به فقتله اكله كذا في الرسل كلبين
 فوقه احدهما ثم قتله الاخر اكله لان الامتناع عن الحجح بعد الحجح لا يدخل تحت التعليم ففعل عفوفاً

(البقية ٥٠٤) ويعلم ما حرم بالفحار أي كسبهم ويمكن حملها عليها فنقول الشرط أن يكون

من الأراسيد التي تجرح ١٢ المبسوط لشمس الأئمة السرخسي ص ١١٢٢ (تبية ٥٠٧)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والله اعلم بالصواب

[illegible]

(نقبة ٥٠٥) اذا علمت ان اذا العذر الحقيقة يحضر الى المجاز كما هو مقتضى المادة والمجر حقيقة ان يكون نياب القلب از مخدبه حتى يفهمه الناس ۳

[illegible]

[illegible]

جلد
کتاب
الصیقل

لحمه قوله ولا يؤكل ما اصابه البهقهة الا فضل الخادى في حواشى الدرر عن فتاوى على آفندى الحل معللا بان الناس يفعل عمل الزكاة في الحيوان حتى لو قذف الناس في المذبح فاحترقت العروق يؤكل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا سال الدم حتى اذا انجد و (بقية ٥٠٩)

(بقية ٥٠٨) لم يسئل لاجل الى آخر ما ذكره فانظره وسيأتى للحشى عن الجنايات ان القتل بالبندقية المصاحص عند لاعفا من جنس الحديد وتجرم فيقتص به لكن ازاله تجرم لا يقتص به على رواية الطحاوى انتهى ومقتضاه حل الصيد *

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وقوله فان أدماه حل والأفلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال وأذا رمى صيدا فقطع
 عضواً منه أكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعي إذا أكل من مائة الصيد
 لأنه مبكّر بذكاة الأضطرار فيجل المبكّر المبكّر منه كما إذا بين الرأس بذكاة الاختيار
 بخلاف ما إذا لم يمت لأنه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي
 فهو ميت ذكر الحي مطلقاً فينصرف إلى الحي حقيقةً وحكمًا والعضو المبكّر بهذه
 الصفة لأن المبكّر منه حي حقيقةً لقيام الحي في ذكائه لأنه تنوهم سلامته بعد هذه
 الجراحة ولهذا اعتد الشرح حتى لو وقع في الماء وفي حي هذه الصفة يحرم وقوله
 أبين بالذكاة قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعندنا لا تظهر في
 المبكّر لعدم الحي في ذكائه ولا تبعية لرواها بالانفصال فصاحب هذا القول هو الأصل في المبكّر
 الحي حقيقةً وحكمًا لا يحل والمبكّر من الحي صفة لا حكمًا يحل وذلك بأن يبقى في المبكّر منه حيوة
 بقدر ما يكون في المذبح فانه حيوة صفة لا حكمًا ولهذا وقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة
 أو تردي من جبل أو سطح لا يحرم فخرج عليه المسائل فنقول إذا قطع يد أو رجل أو فخذ أو ثلثة
 مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس يحرم المبكّر يحل المبكّر منه لأنه تنوهم بقاء الحيوة في الباقي
 ولو قد تم نصفين أو قطعاً أو ثلاثاً أو أكثر مما يلي العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه يحل
 المبكّر المبكّر منه لأن المبكّر من الحيوة صفة لا حكمًا إذا تنوهم بقاء الحيوة بعد هذا الجرح والحكم
 وأن تناول السمك وما بين منه فهو ميت إلا أن ميتة حلال بالحديث الذي
 رويناه ولو ضرب عقيق شاة فابان رأسها يحل لقطع الأوداج ويكره هذا الصنيع

١٢
 كذا في نسخة
 الخلفاء من الحوت بين كبريتان
 بنى طرقت الشى فلان يا ١٢
 قد اذاع كورن صيد ليف فلان منه
 وذاك الضوضاء كل الضوضاء ان
 تعلق ذلك الضوضاء ان كان
 انصار البوليت فو دالمان سوار دان كان
 جيتت يتبع ذلك كبريتان
 كذا ان قلقت ضيق دالمان كبريتان
 لقا الصيكة لوز كبريتان كبريتان
 الفرح ان قطع الفات من على كبريتان
 الذي ما على الفات من على كبريتان
 فانيك كبريتان من على كبريتان
 لان الادراج كبريتان من على كبريتان
 وذا بان الفات من على كبريتان
 لقطع الادراج كبريتان
 بافاد بان
 من المقتدر وان كان المبان نصف الراس او كثر يركل الكل كذا في المحيط ١٢ القادى العالم كبريتان من ٥٦٣١

[illegible]

٤٣٧
ج: حيث نال وان ذبح الشاة من قفاها فبقيت حية حتى افلغ العروني حل بتحقيق الموت بجاهوزكاة و
كثيره لاف فيه زيادة الالم من غيرة..... وان ماتت قبل قطع الادوا ج: لم توكل ١٢

له و من اي يرسف في ان لا يفتي على قول ابي يوسف بل التحلية كما في القرض كما انشا واليه محمد خاتم الانبياء في شرح الحجة
تم في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ في يوم الاثنين ١٢ من الشهر المذكور في مدينة دمشق في داره المشرفة

كتاب الرهن

الرهن لغة حبس الشيء بآي سبك كان في الشريعة جعل الشيء رهنا لغيره حتى يمكن استيفاء
من الرهن كالديون وهو مشروع لقوله تعالى فلهن مقبوضه ولما روى عنه عليه السلام
اشترى من يهودى طعاما ورهنه بهاد رعه وقد انعقد على ذلك الاجماع ولا ينعقد
وثيقة كالكفالة فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب وهي الكفالة قال الرهن
بمعنى الكفالة والقبول ويتم بالقبض والركن الايجاب مجرد ولا ينعقد تبرع فيتم
بالمستبرع كالهبة والصدقة والقبض شرط للزوم على ما بينه ان شاء الله تعالى
وقال مالك يزيل من بنفس العقد لأنه يختص بالمال من الجانبين فصار كالبيع ولا ينعقد
عقد وثيقة فاشبه الكفالة ولما اتوا ما تلوناه والمصدر المقرون بحرف الفاء في محل الخبر
يراد به الامرو ولا ينعقد تبرع لما ان الراهن لا يستوجب بمقابله على المرهن شيئا وطنا
لا يجبر عليه فلا بد من امضاء كما في الوصية وذلك بالقبض ثم يكتفى فيه بالتحلية في
ظاهرها رواية لا ينعقد بغيره عقد مشروع فاشبه قبض المبيع وعن ابي يوسف
انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل لا ينعقد بغيره عقد مشروع فاشبه قبض المبيع وعن ابي يوسف
بجواز البيع لان ناقل للضمان من البائع الى المشتري وليس موجبا ابتداء لعن كة الغصب
اصح قال فاذا قبضه المرتهن محو ما مفرقا متميزا انما العقد في وجوب القبض
بكماله فلزم العقد وما لم يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سلبه وان
شاء رجع عن الرهن لما ذكرنا ان الزوم بالقبض اذ المقصود لا يحصل قبله

كتاب الرهن

الرهن لغة حبس الشيء بآي سبك كان في الشريعة جعل الشيء رهنا لغيره حتى يمكن استيفاء
من الرهن كالديون وهو مشروع لقوله تعالى فلهن مقبوضه ولما روى عنه عليه السلام
اشترى من يهودى طعاما ورهنه بهاد رعه وقد انعقد على ذلك الاجماع ولا ينعقد
وثيقة كالكفالة فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب وهي الكفالة قال الرهن
بمعنى الكفالة والقبول ويتم بالقبض والركن الايجاب مجرد ولا ينعقد تبرع فيتم
بالمستبرع كالهبة والصدقة والقبض شرط للزوم على ما بينه ان شاء الله تعالى
وقال مالك يزيل من بنفس العقد لأنه يختص بالمال من الجانبين فصار كالبيع ولا ينعقد
عقد وثيقة فاشبه الكفالة ولما اتوا ما تلوناه والمصدر المقرون بحرف الفاء في محل الخبر
يراد به الامرو ولا ينعقد تبرع لما ان الراهن لا يستوجب بمقابله على المرهن شيئا وطنا
لا يجبر عليه فلا بد من امضاء كما في الوصية وذلك بالقبض ثم يكتفى فيه بالتحلية في
ظاهرها رواية لا ينعقد بغيره عقد مشروع فاشبه قبض المبيع وعن ابي يوسف
انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل لا ينعقد بغيره عقد مشروع فاشبه قبض المبيع وعن ابي يوسف
بجواز البيع لان ناقل للضمان من البائع الى المشتري وليس موجبا ابتداء لعن كة الغصب
اصح قال فاذا قبضه المرتهن محو ما مفرقا متميزا انما العقد في وجوب القبض
بكماله فلزم العقد وما لم يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سلبه وان
شاء رجع عن الرهن لما ذكرنا ان الزوم بالقبض اذ المقصود لا يحصل قبله

الرهن لغة حبس الشيء بآي سبك كان في الشريعة جعل الشيء رهنا لغيره حتى يمكن استيفاء
من الرهن كالديون وهو مشروع لقوله تعالى فلهن مقبوضه ولما روى عنه عليه السلام
اشترى من يهودى طعاما ورهنه بهاد رعه وقد انعقد على ذلك الاجماع ولا ينعقد
وثيقة كالكفالة فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب وهي الكفالة قال الرهن
بمعنى الكفالة والقبول ويتم بالقبض والركن الايجاب مجرد ولا ينعقد تبرع فيتم
بالمستبرع كالهبة والصدقة والقبض شرط للزوم على ما بينه ان شاء الله تعالى
وقال مالك يزيل من بنفس العقد لأنه يختص بالمال من الجانبين فصار كالبيع ولا ينعقد
عقد وثيقة فاشبه الكفالة ولما اتوا ما تلوناه والمصدر المقرون بحرف الفاء في محل الخبر
يراد به الامرو ولا ينعقد تبرع لما ان الراهن لا يستوجب بمقابله على المرهن شيئا وطنا
لا يجبر عليه فلا بد من امضاء كما في الوصية وذلك بالقبض ثم يكتفى فيه بالتحلية في
ظاهرها رواية لا ينعقد بغيره عقد مشروع فاشبه قبض المبيع وعن ابي يوسف
انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل لا ينعقد بغيره عقد مشروع فاشبه قبض المبيع وعن ابي يوسف
بجواز البيع لان ناقل للضمان من البائع الى المشتري وليس موجبا ابتداء لعن كة الغصب
اصح قال فاذا قبضه المرتهن محو ما مفرقا متميزا انما العقد في وجوب القبض
بكماله فلزم العقد وما لم يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سلبه وان
شاء رجع عن الرهن لما ذكرنا ان الزوم بالقبض اذ المقصود لا يحصل قبله

حالة القيام لانه يقتض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا يتكرر ولا وجه الى
استيفاء الباقي بدونه لانه لا يتصور ولا يستيفاء يقع بالمالية اما العين امانة حتى كانت
نفقة المهر على الراهن حياته وكفته بعد مائة وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء اذا اشتراه
المقرض لان العين امانة فلا ينوب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت الاستيفاء وهذا يحقق
الصيانة وان كان فراغ الذمة مضمرة في الحوالة فلا يحصل ان عند الحكم الرهن ضرورة
الرهن محتسبا بدنه باثبات الاستيفاء عليه وعنده تعالى الدين بالعين استيفاء منه عينا
بالباع ويخرج على هذين الاصلين عدل المسائل المختلف فيها بيننا وبينه عندنا في كفاية للتمتع
جملة منها ان الراهن ممنوع عن الاسترداد لا انتفاع لانه يفتقر موجبه وهو الاحتباس على الدوام
وعنده لا يمنع منه كونه لا ينافي موجبه هو تعيينه للبيع وسيأتي البواقي في اثناء المسائل ان
شاء الله تعالى قال ولا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرمان المضمون بانفسها فانه

لا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرمان المضمون بانفسها فانه

باعتبار ان المثل او القيمة
فانه مقامها واكثر من
عن الامكان المضمون به
دسب ما يفي به المثل فانه
مضمون بقيمة وهو المثل
على ثلث او جزء من المثل
لان موجبه هو المثل
باعتبار الاستيفاء المثل
مقتصر عليه فاستيفاء
الدين من عين او من
باعتبار المثل او القيمة
فانه مقامها واكثر من
عن الامكان المضمون به
دسب ما يفي به المثل فانه
مضمون بقيمة وهو المثل
على ثلث او جزء من المثل
لان موجبه هو المثل
باعتبار الاستيفاء المثل
مقتصر عليه فاستيفاء
الدين من عين او من

كتاب
الدين

في كتابه شرح العقد المهرين باب القبض الاول من قبض جرمه وترجم به المهرين والشرم (بقية ٥١٦)

الدين بالدين
اي بثلث او قيمتها
فانه لا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرمان المضمون بانفسها فانه

الانتفاع وليس له ان يبيع الا بتسليم من الراهن وليس له ان يواجر ويبيع له ليس له ولاية

الانتفاع بنفسه فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الكف

بالتعدي قال وللمرته ان يحفظ الرهن بنفسه من ربحه وولده وخادمه للذي في عياله

قال رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا لان عينه امانة في يده

فصار كالوديعة وان حفظه بغير من في عياله او اودع ضمنه وهل ضمن المثلث فهو على

الخلاف وقد بينا جميع ذلك بدلالة في الوديعة واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان

العصبة بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة واكاملات تضمن بالتعدي فلو رهنه

خاتما فحمله في خنصره فهو ضامن لانه متعدي بالاستعمال لانه غير ماذون فيه وانما

الاذن بالحفظ واليمن واليسر في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولو جعله في بقية

الاصابع كان رهنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا

الطليسان ان يلبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين

او ثلثة فقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان

بتقلد سيفين في الحرب ولم تجر بتقلد الثلثة وان ليس خاتما في خاتم ان كان هو من

يتحمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لا يتحمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن قال ولجربليت

الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك جرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الرهن على

الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في

الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية عليه وكذلك منافع مملوكه فيكون اصله

كتاب الرهن

في قوله لا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الكف...
في قوله وللمرته ان يحفظ الرهن بنفسه من ربحه وولده وخادمه للذي في عياله...
في قوله قال رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا لان عينه امانة في يده...
في قوله فصار كالوديعة وان حفظه بغير من في عياله او اودع ضمنه وهل ضمن المثلث فهو على...
في قوله الخلاف وقد بينا جميع ذلك بدلالة في الوديعة واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان...
في قوله العصبة بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة واكاملات تضمن بالتعدي فلو رهنه...
في قوله خاتما فحمله في خنصره فهو ضامن لانه متعدي بالاستعمال لانه غير ماذون فيه وانما...
في قوله الاذن بالحفظ واليمن واليسر في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولو جعله في بقية...
في قوله الاصابع كان رهنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا...
في قوله الطليسان ان يلبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين...
في قوله او ثلثة فقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان...
في قوله بتقلد سيفين في الحرب ولم تجر بتقلد الثلثة وان ليس خاتما في خاتم ان كان هو من...
في قوله يتحمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لا يتحمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن قال ولجربليت...
في قوله الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك جرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الرهن على...
في قوله الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في...
في قوله الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية عليه وكذلك منافع مملوكه فيكون اصله...

له قوله الذي في عياله الخ قال في رد المحتار المختصر في كون الشخص عيالا له ان ليس له سواء كان في نفقته ام لا

وتبقيته عليه لما أنه مؤنة ملكه كما في الوديعة وذلك مثل النفقة في ما كل ومشر به
 وأجرة الراعي في معناه لأنه علف الحيوان ومن هذا الجنس كسوة الرقيق وأجرة ظئرو ولبن
 الرهن وسقي البستان وكسرى النهر وتلقيح نخيله وجداة والقيام بمصالحه وكل ما كان
 لحفظه أو لركه إلى يد المرتهن أو لكره جزء منه فهو على المرتهن مثل أجرة الحافظ لأن الأمانة
 حوله والحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه وكذلك أجرة البيت الذي يحفظ الرهن
 فيه وهذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رآه أن كراء الماوى على الراهن بمنزلة النفقة
 لأنه سعى في تبقيته ومن هذا القسم جعل الأبق فأنه على المرتهن لأنه محتاج إلى عادة
 يدا لاستيفاء التركة كانت له ليرده فكانت من مؤنة الرد فيلزمه وهذا إذا كانت
 قيمة الرهن والدين سواء وإن كانت قيمة الرهن أكثر فعليه بقدر المضمون وعلى
 الراهن بقدر الزيادة عليه لأنه أمانة في يديه وإيرد لأعادة اليد ويكفي في الزيادة يد
 المالك أذ هو كالمودع فيها فلهذا يكون على المالك وهذا بخلاف أجرة البيت
 الذي ذكرناه فان كانها تجب على المرتهن وإن كان في قيمة الرهن فضل لأن وجوب
 ذلك بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له فاما الجعل فما يلزمه لأجل
 الضمان فتقبل بقدر المضمون ومداواة الحاجة ومعالجة القروح ومعالجة الأمراض
 والفداء من الجناية ينقسم على المضمون والأمانة والخراج على الراهن خاصة
 لأنه من مئون المالك والعشير فيخرج مقدم على حق المرتهن لتعلقه بالعين
 ولا يبطل الرهن في الباقي لأن وجوبه لا ينافي ملكه بخلاف الاستحقاق

[illegible]

لحقوله ومد لواء الجراحه و معالجه القروح الخ وكذا كسرى النحر والخراج والفقر والصل

[illegible]

رهننا ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء
لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو متاع له
دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة
مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من تواعج الدابة
منزلة الثمن للخيال حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر **قال** ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع
والعوارض والمضاربات ومال الشريك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت
ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها
كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمم البائع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي
يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه
وان كان هالكه انجب قيمته فكان رهننا به مضمون **فصيح قال** والرهن بالدين باطل والكفا
بالدين جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك
الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا
الى المال كما في الصوم والصاوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه
قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين
الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك
بما سته من المال بمقابله لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولانه مقبوض جهة

كتاب الرهن

قوله قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال اي في الرهن في غير ما ذكره في المتن
قوله وان كان هالكه انجب قيمته فكان رهننا به مضمون اي في الرهن بالدين
قوله والرهن بالدين باطل والكفا بالدين جائز اي في الرهن بالدين
قوله والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب اي في الرهن بالدين
قوله واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة
قوله والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصاوة
قوله ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه
قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف
قوله الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم
قوله وهلك في يد المقرض حيث يهلك بما سته من المال بمقابله لان
قوله الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولانه مقبوض جهة

قوله الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
بأذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
بطل لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
به وان كان محبوسا بغير كسر باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
ان يحبس لانه لا يبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذلك
اشترى عبدا فاشرا فاسدا واذا ثمنه له ان يحبس لانه يبيع لانه يبيع بالثمن ولو هلك
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

المرتهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
بأذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
بطل لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
به وان كان محبوسا بغير كسر باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
ان يحبس لانه لا يبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذلك
اشترى عبدا فاشرا فاسدا واذا ثمنه له ان يحبس لانه يبيع لانه يبيع بالثمن ولو هلك
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

قوله الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
بأذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
بطل لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
به وان كان محبوسا بغير كسر باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
ان يحبس لانه لا يبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذلك
اشترى عبدا فاشرا فاسدا واذا ثمنه له ان يحبس لانه يبيع لانه يبيع بالثمن ولو هلك
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

له قولنا ان المجانسة ثابتة في الغرض على قولنا لا على قول زفر كما اشار اليه صاحب المعركة حيث اخذ لينا

لتعدا الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجناية خطأ لان استيفاء الكرش من الرهن يمكن
ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني والعبد
المدين المادون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا جواز التمسك
والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا لانه لا يقابل شيء مضمون ولا يجوز للمسلم ان
يرهن خرا او يرهنه من مسلم واذمى لتعدا الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الرهن
اذا كان ذميا فالخمس مضمون عليه للذمى كما اذا غصبه وان كان المرتفع في ماله يضمنه المسلم
كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرد ذلك فيما بينهم لانها مال فحقهم اما المينة
فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارتماها فيما بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ولو اشترى
عبد ورهن بقتنه عبدا او خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر العبد حرا او الخل خمر او الشاة
ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين ولحق ظاهرا وكذا اذا قتل عبدا ورهن
بقيته رهنا ثم ظهر انه حرو هذا كله على ظاهر الرواية وكذا اذا صالح على انكار رهنه ما
صالح عليه رهنا ثم تصادق ان لا دين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف ربه خلافه
وكذا قياسه فيما تقدم من رهنه قال ويجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبدا
لابنه الصغير لانه يملك الايداع وهذا النظر في حق الصبي منه لان قيام المرتفع بحفظه
المنخفضة الغرامة ولو هلك يملك مضمونا والوديعة تملك امانة والوصي
بعائلة الاب في هذا الباب لما بينا وعن ابي يوسف ونفسه انه لا يجوز ذلك منها
وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايفاء ووجه الفرق على الظاهر هو الاستحسان ان في

كتاب
الرهن

للابن ان يرحم وحتي يقض الدين لوقوعه لازما من جانبه اذ تصرف الاب بماله تصرفه
 بنفسه بعد البلوغ لقيام مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه فقضاء الاب رجوع به
 في مال الاب لانه مضطر فيه لحاجته الى احياء ملكه فاشبهه مع الرهن وكذا اذا هلك
 قبل ان يفتك لان الاب يصير قاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه يدين على
 نفسه وبدين على الصغير جاز لا شتاله على امرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته
 من ذلك لكونه لا يفيته دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجدا اب الاب
 اذ لم يكن الاب ووصي الاب لو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدان له عليه وقبض
 المرتهن ثم استعار الوصي لحاجة اليتيم فضااع في يد الوصي فانه خرج من الرهن وهلك من
 مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي والحكومة
 هذا على ما بينه ان شاء الله تعالى والمال دين على الوصي معناه هو المطالبة ثم يرجع بذلك
 على الصبي لانه غير متعلق في هذا الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي ولو استعاره لنفسه
 ضمنه للصبي لانه متعلق اذ ليس له ولاية الاستعمال فحاجة نفسه ولو غصب الوصي
 ماله فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمة ما كان متعلقا في حق
 المرتهن بالصبي والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال فحاجة نفسه فيقضى بالدين ان كان قد
 حل فان كانت قيمته مثل الدين اياه المرتهن ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه ما وجب له
 على اليتيم فالتقاضي قاصدا وان كانت قيمته اقل من الدين اياه قد القيمة المرتهن وادى المباداة مال اليتيم
 المضمون على قدر القيمة لا غير ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين اياه قد الدين الى المرتهن والفضل
 للمضمون على قدر القيمة لا غير ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين اياه قد الدين الى المرتهن والفضل

كتاب
 ال هـ

وما تأتينا منه لليتيم حينئذ فوليها صاحب العيانية ودين العكس فان ما شئت لكل
 بجز ان يثبت لكل وازالم يمنع عنه عالم سيما في الامور الصغيرة ١٢ تكمله في النسخ
 ٨٤٠٢١١١

نقد الخ اذ قلنا ان الدين لا يقضى بالدين اياه المرتهن ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه ما وجب له
 على اليتيم فالتقاضي قاصدا وان كانت قيمة الرهن اقل من الدين اياه قد القيمة المرتهن وادى المباداة مال اليتيم
 المضمون على قدر القيمة لا غير ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين اياه قد الدين الى المرتهن والفضل
 للمضمون على قدر القيمة لا غير ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين اياه قد الدين الى المرتهن والفضل

ما قوله قال في الحاشية ١٢ لان كل ما جاز ان يثبت لكل واحد من ثم ان بعض المفضل لا يشبهه لا اختلال الكلية الواقة
 في كلهم صاحب العيانية قصدا لا هله حيث قيل له لان كل ما جاز ان يثبت لكل واحد من اجزاء المركب جاز ان
 يثبت لكل ما ان قال ازاله يمنع ما منع كما في المجموع بين الاخنتين وسائر ما لا يجوز الجمع بينها اقول بهذا التقييد بل
 بالتمام اما اولاً فلان التعليل المذكور لا يتم اثباتاً لعدم تحقق المانع فيما نحن فيه اول المصلحة

للتيم وان كان لم يحل الدين فالقيمة رهن لان وضامن للمرتفن بتفويت حق المحترم
 لانه بل كلمة رهن اي كسبه لانه بود لقيام مقام الرهن r كانى

فتكون ههنا عندئذ ثم إذا حل الأجل كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه ولو أنه
 القيمة ١٢ ^{١٢} بعد ذلك ^{١٢} فيما إذا كانت القيمة مثل الدين أو أقل منه أو أكثر منه ^{١٢} عن

غصبه واستعمل الحاجة الصغيرة حتى هلك في يده يضمنه كحق المرتضى ولا يضمن كحق
 الوصي ١٢

الصغير لأن استعماله لحاجة الصغير ليس بتعدي وكذا الإخذ له ولا يتأخذ مال اليتيم
 الوصي ١٢ أي ليس بعد ١٢ من الميراث ١٢ وحق

ولهذا قال في كتاب الاقرا اذا اقرا اب والوصى بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور

غصبه لما ان له ولاية الاخذ فاذا هلك في يده يضمنه للمرتهن باخذ بدنيه ان كان

قد حل ويجمع الوصى على الصغير كنه ليس متعددا بل هو عامل له وان كان لم يحل يكون الدين ١٢

هنا عند المرحوم ثم إذا حل الدين يأخذ دينه منه ويرجع الوصي على الصبي بذلك لما ذكرنا قال
 أي يأخذ المرحوم دينه من القيمة أي يأخذ المرحوم على الصبي من

وَجَوْنُ هَذَا لَهُمُ الدَّانِيَرُ وَالْمَكِيلُ وَالْمَوْزُونُ لَا يَنْتَقِضُ إِلَّا سِتْفَاءً مِنْهُ فَكَانَ مُحَالًا لِلْهَرَفَانِ رُحْنَتُ

بجانبها وهذا عند أبي حنيفة لأن عند أبي بصير توفي أبو اعتبار الوزن دون القيمة وعندهما
 أي عند أبي حنيفة ١٣ بالولاء ١٤

يضم القبة من خلاف جنته كوزها مكانه وفي الجامع الصغير فان رهنه ابرق فضته وشره
المرتن

عشرة بضعه فضعه فهو ما فيه قال رضى الله عنه معناه ان تكون قيمته مثل وزنه واكثر هذا
 اى عشرة دراهم اى ذلك الرهن ضاع بمقابلة ذلك الدين كل واحد منهما قيمته عشرة دراهم

الحجج الوجهين بالانفاق لان الاستيفاء عند اعتبار الوزن وعند ما باعتبار القيمة وهي مثل
 اى يكون قيمة مثل وزنه ادا كان ^{الايام} ١١ ولا اعتبار للجودة ^{وحتى به المخرج من الماهية} ١٣

الدین فی الاول و ثانیہ علی الثانی فی صیرہ بقدر الدین مستوفیاً فان كانت قیمته اقل من
 هو ما فا كانت قیمته الرین مثل وزن الرین من

الدين فهو على خلاف المذكور لهما انه لا وجه الاستيفاء بالتون لما فيه من الضرر بالمرتهن

ولا إلى اعتبار القيمة لأنه يؤدي إلى الربوا فصرنا إلى التضمين بخلاف الجنس كينتقص القبض

[illegible]

له قوله وهو اعنوا بحقيقة / الإفرقة قدم في العداية الثالثة في حجت الجيود والروى

[illegible]

له قوله والفرق الحمد أنه قبض الزم واللام ان هذه مسئلة مبتدئة لان محمد بن ابي حنيفة في تلك المسئلة في المشهور ومع
ابن يوسف في هذه المسئلة والفرق الحمد أنه قبض الريف الى آخر كلامه تبصر ١٢ تكلمه فتح القديس ص ٨٢٠

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

وتكون رهنا عنه وهذا بالاتفاق اما عندنا فما ظنهم بذلك عند محمد لانه يعتد بحالة
الانكسار بحالة الهلاك والهلاك عند القيمة وفي لوجه الثاني وهو اذا كان بقيمة
اكثر من وزنه اثني عشر عنديا حنيفة رة يضم جميع قيمته وتكون رهنا عنه كان
العبرة للوزن عند الجودة والرداءة فان كان باعتبار الوزن كله مضمونا يجعل
كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وهذا لان الجودة تابعة للذات ومتصلا بالاصل
مضمونا استحالة ان يكون التابع امانة وعند ابي يوسف يضم خمسة اسداس قيمته
وتكون خمسة اسداس لا يربق له بالضمان وسداسه يفرج حتى يبقى الرهن شائعا
ويكون مع قيمة خمسة اسداس لمكسور رهنا فعنده تعتد الجودة والرداءة وتجعل زيادة
القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر وهذا لان الجودة متقومة في ذاتها حتى تعتبر عند
المقابلة بخلاف جنسها وفي تصف المرصون كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سماعا لمكن
اعتبارها وفي بيان قول محمد نوع طول يعرف في موضعه من المبسوط والزيادات مع جميع
شعبها قال ومن باع عبدا على ان يرهقه المشتري شيئا بعينه جاز استحسانا والقياس ان لا
يجوز وعلى هذا القياس والاستحسان اذا باع شيئا على ان يعطيه كفلا معينا حاضرا في المجلس
فقبل وجه القياس انه صفقة وصفقة وهو منه عنه لانه بشرط لا يقتضيه العقد وفي منفعة
لا حرجها ومثله يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملايم للعقد الكفالة والرهن للاستيناف
وانه يلايم الوجه فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى وهو ملايم فصح
العقد اذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى افتقر الى بيعه الكفالة والرهن للجودة لا اعتبار

كتاب الرهن

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

(فرع) اخذ عمامة المديرين لتكون رهناء عنده لم تكن رهناء كما في التنوير وتمامه فيما علقته عليه ٢
ملحق الا بحر على هامش جميع الاقرص ٢٨٥٩٩

له قوله وان مات الراهن لم ينحل الخ لا يبطل الرهن بوفاة الراهن والمركن (المادة ٧٣٤)
واذا توفي الراهن فان كانت الورثة كبارا تماموا مقامه ويلزمهم اداء الدين (بقية ٥٣٥)

بغير محض من الوارث كما يبيعه في حال حياته بغير مضرته وان مات المرتهن فالوكيل
على وكالته لان العقد لا يبطل بموتهما ولا بموت احدهما فيبقى بحقوقه واوصافه وان مات
الوكيل انتقضت الوكالة ولا يثبت ولا وصية مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل
رضي بما يراه لا بما يراه غيره وعزاني يوسف بن ابي بصير لان الوكالة لا تترتب في ملكه
الوصي كالمضارب اذا مات بعد ما صار اسر المال عيانا يملك وصي المضارب بيعه المالك كما لم يملك
ما صار عيانا قلنا التوكيل حق لا يترتب عليه ولا ارث يجري فيما له بخلاف المضاربة لانها حق
المضارب وليس المرتهن ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه ومما رضي ببيعه وليس للراهن ان
يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن الحق بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال
فان حل الاجل والى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه لما
ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى ان يخاض
اجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيعه
فلا يتوى حقه اما المدعي لا يقدر على الدعوى المرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل
مشرطاً في عقد الرهن وانما شرط بعد قليل لا يجبر اعتباراً للوجه الاول وقيل يجبر رجوعاً
الى الوجه الثاني وهذا صحيح لان شرط الفصل واحد يؤيد اطلاق الجواز في الجامع الضعيف
واذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن والتمس قائم مقامه فكان رهنه وان لم يقض بعد لقيام مقام ما
كان مقبوضاً واذا اتى كمال المرتهن ببقاء عقد الرهن في الثمن لقيام مقام المبيع المرهون وكذلك اذا
قلل الجهد الرهن وغرم القاتل قيمته لان المالك يستحق من حيث المالية وان كان يبدل الدم
المرهون

كتاب
المرتهن

المرتهن لا يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن الحق بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال
فان حل الاجل والى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه لما
ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى ان يخاض
اجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيعه
فلا يتوى حقه اما المدعي لا يقدر على الدعوى المرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل
مشرطاً في عقد الرهن وانما شرط بعد قليل لا يجبر اعتباراً للوجه الاول وقيل يجبر رجوعاً
الى الوجه الثاني وهذا صحيح لان شرط الفصل واحد يؤيد اطلاق الجواز في الجامع الضعيف
واذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن والتمس قائم مقامه فكان رهنه وان لم يقض بعد لقيام مقام ما
كان مقبوضاً واذا اتى كمال المرتهن ببقاء عقد الرهن في الثمن لقيام مقام المبيع المرهون وكذلك اذا
قلل الجهد الرهن وغرم القاتل قيمته لان المالك يستحق من حيث المالية وان كان يبدل الدم
المرهون

(بقية ٥٣٤) من التركة وتختص الرهن وان كان موصفاً او كياراً الا انهم غابون عن المبدل اي هم في محل لبيعها
مرة المهر فالمرتهن يبيع الرهن باذن المرتهن ويرى الرهن من ثمنه ٣ مجلة الاحكام العدلية

فَأَخَذَ حَكْمُضَانَ الْمَالَ فِي حَقِّ الْمُسْتَحْقِ فِي عَقْدِ الرِّهْنِ وَكَذَلِكَ لَوْ قَتَلَهُ عَبْدٌ فِدْفَعُ بِلَادِ قِائِمٍ
بِرَأْسِهِ ۱۲

مقام الاول في اود ما قال وان باع العبد الرهن فاوفى المرتهن الثمن استحق الرهن فضمنه

العدل كان بالخيار ان شاء ضمير الراهن قيمته وان شاء ضمير المقتن الثمن الذي اعطاه وليس له

ان يضمنه غيره وكشف هذا الموهون المبيع اذا استحق اما ان يكون هالكاً او قائماً ففي الوجه الاول

المستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته لانه غاصب في حقه وان شاء ضمن العدل لانه

متعدي في حقه بالبيع والتسليم فان ضمن الراهن نفذ البيع وضح الاقتضاء لانه ملكه باداء
 اى مع العدا الرهن ١٢
 راس ١٢

الضمان فتبين انه امر ببيع ملك نفسه وان ضمير البائع ينفذ البيع ايضا لانه ملكه باداء
 اى القول ١٢٤ ع ١

الضمان فتبين انه باع ملك نفسه واذا ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء مرجع على

الراهن بالقيمة لا به وكيل مرجته عامل له فيدفع عليه بالحق من العدة ونفذ البيع وصح

الاقتضاء فلا يرجع المرتحن عليه بشيء من دينه وأن شاء رجع على المرتحن بالثمن لا بتبتيق
 ای علی الاربعین اک ای عدد ۱۲

انه اخذ الثمن بغير حق لانهم ملك العبد باداء الضمان ونقد بيعه عليه فصار الثمن له وانما

إداه اليه على حسب ان ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه

وإذا رجع بطل الاقتضاء فيرجع المرتفع على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو أن يكون

قَائِمًا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَلَا سَجْعَانَ يَأْخُذُهُ مِنْ يَدِهِ لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ ثُمَّ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ

على العدل بالشر. لأنه العاقد فتعلق به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب

باب البيع وانما الكاه ليس له المبيع ولم يسلم له العدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة

لأنه هو الذي أدخله في العهدة فيجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه صح قبض المرتين

حرف اولی از الف
ایمان را بران
و در خط میانه
الوسطه فاذا
ضمین یغیب
یا شتر لا طبع
کان له ان
جمع علی
سین الیکان

له قوله ثم استحق الرهن فضمنه الذي ثم علم ان كل ما ذكره صاحب العداية فيما اذا استحق الرهن بعد بيعه اما لو استحق قبل البيع في يد المرحون فان كان قائما يأخذ المشتري منه ويبطل الرهن ولو كان الرهن شيئين فاستحق احدها لبطل الرهن منه ويبقى الآخر هنا بكل الرين (در مختار) (تقد ٥٣٦)

[illegible]

جلد
کتاب
الرهن

لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمننا
اي الثمن المقبوض على السلم
فيقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عاده حق في الدين كما كان فيرجع به
على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن للمرتحن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للمرهن
واما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض في الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد
الرهن غير مشروط في العقد فما لحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن
اذ اباغ الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدا لا يرجع به على المقبض بخلاف
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق بحق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه
هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يبي جبر هذا الوكيل على البيع قال وانما
العبد المرهون في يده المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء
ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم وبالقبض فان ضمن الراهن
فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد انتقض
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن برجوع المرتهن عليه
والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت انه مرتهن ملك نفسه فصار
كما اذا ضمن المرتهن الرهن ابتداء قلنا هذا طعن في خازم القاضية والحجاب عنه انه
يرجع عليه بسبب الغرض والغرض بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه لانه
اي انتقال المالك من المرتهن الى الراهن

شرح المجلة لمسلم بن احمد ٢٤٢٢ هـ

كتاب الرهن

في رهن المرتهن لتعديده بالتسليم (مستحق) وان شاء ضمن المرتهن لتعديده بالقبض (مقبوض)

وقوله في الضمان على السلم
اي الثمن المقبوض على السلم
وقوله في قبضه ضرره
اي الضرر الذي يلحقه المرتهن
وقوله في رجع على المرتهن
اي رجع على المرتهن
وقوله في عامل للمرهن
اي المرتهن
وقوله في التوكيل
اي التوكيل
وقوله في العهدة
اي العهدة
وقوله في المخرج
اي المخرج
وقوله في حقه
اي حقه
وقوله في اقتضاؤه
اي اقتضاؤه
وقوله في يثبت لمن
اي يثبت لمن
وقوله في خازم القاضية
اي خازم القاضية
وقوله في حجاب عنه
اي حجاب عنه
وقوله في رجع عليه
اي رجع عليه
وقوله في بسبب الغرض
اي بسبب الغرض
وقوله في الغرض بالتسليم
اي الغرض بالتسليم
وقوله في انتقال المالك
اي انتقال المالك
وقوله في المرتهن الى الراهن
اي المرتهن الى الراهن

تأنيلاً من غيره قبل ان يجيزه المجه فالتاني موقوفنا يصنع على اجازته لان الاول لم ينفذ ولو
لا يمنع توقف الثاني فلما اجاز المرتهن البيع الثاني جازر الثاني ولو باع الراهن ثم اجر
او وهب او هب من غيره واجاز المرتهن هذا العقود جازر البيع الاول والفرق ان المرتهن
ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق حقه ببدله فيصح تعيينه لتعلق فائده به اما لاح له
في هذه العقود لانه لا يدل في الحبية والرهن والذي في الاجارة بدل المنفعة لا يدل العين حقه
في مالية العبد ولا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطاً للحق فال مانع فنفاذ البيع الاول فوضح
الفرق قال ولو اعتق الراهن عبيداً الرهن نفذ عتقه وفي بعض اقوال المشافعة لا ينفذ اذا كان
المعتق معسراً كان في تنفيذه ابطال حق المرتهن فاشبه البيع بخلاف ما اذا كان موسراً
حيث ينفذ على بعض اقواله لانه لا يطل حقه معه بالتضمين بخلاف عتاق المستاجر لان
الاجارة تبقى مدتھا اذا لم يقبل الرهن فلا يفي ولسا انه محاطاً بعتق ملك نفسه
فلا يلغو تصرفه بعد اذن المرتهن كما اذا اعتق العبد المشتري قبل القبض واعتق الأب أو
المغضوب ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقض وعارض الرهن لا يبيح عن زواله
انما ازال ملكه في الرقبة باعتاقه يزول ملك المرتهن في اليد بناء عليه كاعتاق العبد
المشتري بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم يمنع الاصل لا يمنع الادنى في النظر
الاول امتناع النفاذ في البيع والحبية لانعدام القدرة على التسليم واعتاق الوارث العبد
الموصى بوقته لا يلغو بل يؤخر الى اداء السعاية عند ابي حنيفة مرة واذا انفاذ الاعتاق بطل
الرهن لفوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسراً والدين حالاً طو لب اداء الدين لانه

الدين كان الدين في الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان متحقق و
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتة الفضل وان كان
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر
 الوصول الى عين حقه من جهة المعتق يرجع الى من ينتفع بعقده وهو العبد لان الخراج
 بالضمان قال رضي الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل
 تذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا يسر له فقه دينه وهو مضطر
 فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما سعى عليه بخلاف المستع في الاعناق لانه يؤدي ضمانا
 عليه لانه انما يسعى لتسليم العتق عنده وعند هالتكيدله وهنالسعى في ضمان على غيره
 بعد تمام عتاقه فصار كعتق الرهن ثم اوجبه فرة اوجب السعاية في المستع المشرك
 في حاله اليسار والاعسار في العبد المهرهون شرط الاعسار لان الثابت للمهرهون حق
 الملك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حاله و
 اظهار للنقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتق المشتري بحيث لا يسعى
 للبائع الا رواية عن ابي يوسف والمهرهون يسعى لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع
 لا يملكه والاخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري
 والمرتمين ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو
 اوجبت السعاية فيها السقونابين الحقير وذلك ليجوز فلو اقر المولى برهن عيدا بان قال له شكك

لو طوبى باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان متحقق و
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتة الفضل وان كان
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر
 الوصول الى عين حقه من جهة المعتق يرجع الى من ينتفع بعقده وهو العبد لان الخراج
 بالضمان قال رضي الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل
 تذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا يسر له فقه دينه وهو مضطر
 فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما سعى عليه بخلاف المستع في الاعناق لانه يؤدي ضمانا
 عليه لانه انما يسعى لتسليم العتق عنده وعند هالتكيدله وهنالسعى في ضمان على غيره
 بعد تمام عتاقه فصار كعتق الرهن ثم اوجبه فرة اوجب السعاية في المستع المشرك
 في حاله اليسار والاعسار في العبد المهرهون شرط الاعسار لان الثابت للمهرهون حق
 الملك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حاله و
 اظهار للنقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتق المشتري بحيث لا يسعى
 للبائع الا رواية عن ابي يوسف والمهرهون يسعى لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع
 لا يملكه والاخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري
 والمرتمين ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو
 اوجبت السعاية فيها السقونابين الحقير وذلك ليجوز فلو اقر المولى برهن عيدا بان قال له شكك

كتاب الرهن

(لقية ٥٣٩) فيبطل الرهن ثم اذا صار رهنه وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان الرهن مؤسرا لا سعاية على العبد و
 الرهن على حاله على الراهن وان كان الرهن صالما يجبر على فضاكه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك (لقية ٥٤١)

571

جلد
کتاب
الہن

(بقية ٥٤٠) ولولم يجل لغز العتق فيأخذ من الرهن قيمة العبة فيجسبها ههنا مكان العبة ثم إذا حل لأجل
ينظر أن كان قيمة العبة من جنس الدين استوفى دينه وره الغضل وأن كانت من خلاف جنس الدين

[illegible]

فتبين انه رهن ملك نفسه وان شاء ضم المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن بالدين
على الراهن وقد بيناه في الاستحقاق وان وافق بان رهنه بمقدار ما امر به ان كانت قيمته مثل
الدين او اكثر فهلك عند المرتهن يبطل المال عن الراهن لتام الاستيفاء بالهلاك ووجب
مثله لرب الثوب على الراهن لانه صار قاضيا دينه بماله هذا القدر هو الموجب للرجوع
دون القبض بل انه لانه برضاة وكذلك ان اصابه عيب ذهب من الدين حسابا ووجب
مثله لرب الثوب على الراهن على ما بيناه وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القيمة
وعلى الراهن بقية دينه للمرتهن لانه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمة على الراهن اصابا
الثوب ما صار له موقفا لما بيناه ولو كانت قيمته مثل الدين فاعاد المعين يفتكه جبرا عن
الراهن لم يكن للمرتهن اذا فسخ دينه ان يمتنع لانه غير متبرع حيث تخلى عن ملكه لهذا رجع على الراهن
بما ادى فاجبر المرتهن على الدفع بخلاف الاجنبة اذ فسخ الدين لانه متبرع اذ هو لا يبيع في
تخليص ملكه ولا في تفخيخ دمه فكان للطالب ان لا يقبله ولو هلك الثوب العار فمضى المرتهن
قبل ان يرهنه او بعد ما افكه فلا ضمان عليه لانه لا يصير قاضيا بهذا وهو الموجب على ما
بيناه ولو اختلفا في ذلك فالقول للراهن لانه يتكبر لا يفاء بد عوا الهلاك في هاتين الحالتين
كما لو اختلفا في مقدار ما امر به بالرهن به فالقول للمعير القول قوله في احواله فله فكذا
في ان كان روصفه ولو رهنه المستعير بدين موعود وهو ان يرهنه ليقرضه
كذا فهلك في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة سواء يضمن قدا
الموعود المسمى لما بيناه ان كالموجود ويرجع المعير على الراهن

[illegible]

دينه منه وان كان الذي مؤجلا فليأخذ قيمته من الراهن ويكون رهنه كانه لاني العتق به
(بقية ٥٤٣) اخذ جميع

[illegible]

[illegible]

۵۳

على الراهن الشيء وأصله ان نقصان من حيث السعة لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا للزفرية
هو يقول ان المالية قد انتقصت فاشبه انتقاص العين ولنا ان نقصان السعة عبارة عن
فتور غيات الناس ذلك لا يعتبر البيع حتى لا يثبت به الخيار ولا في الغصب حتى لا يجر الضمان
بخلاف نقصان العين لان بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه اذ اليد لا تستيفاء
واذا لم يسقط شيء من الدين بنقصان السعة بقي موهونا بكل الدين فاذا اقله حرم قيمته
ما به لانه تعتبر قيمته يوما لا تلاف في ضمان الا تلاف لان الجابر بقدر الغائت واخذ
المرتفع لانه بدل المالية في حق المسقوت وان كان مقابلا بالدم على اصلنا حتى لا يزداد على
دية الحر لان المولى يستحقه بسبب المالية وحق المرتفع متعلق بالمالية فكذلك قيام
مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشيء لان يد الراهن يد الاستيفاء من الابتداء وبالحلاك يتقرر
وقيته كانت في الابتداء الفاقصير مستوفيا للكل من الابتداء او نقول لا يمكن ان يجعل
مستوفيا الالف بمائة لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقية تسع مائة والعين
فاذا هلك يصير مستوفيا تسع مائة بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد
لانه يصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يؤدي الى الربوا قال وان كان امره الراهن ان
يبعه فباعه بمائة وقبض المائة قضاء فحقه ف يرجع بتسع مائة لانه لما باعه باءا
صار كان الراهن استرد وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الرهن وبقي الدين لا بقدر
ما استوفى كذا هذا قال وان قتله عبد قيمته مائة فدفع مكانه افتكه بجميع الدين
وهذا عند ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء

كتاب
الرهن

بحر المختار في الصفحة ٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠

وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له
وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له
وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له

سَلَّمَ الْعَبْدَ الْمُدْفُوعَ إِلَى الرَّهْنِ بِمَالِهِ وَقَالَ زُرْفَرٌ هَبْ بِي مَالَهُ إِنْ يَدُ الرَّهْنِ بَدَلَتْ
وَقَدْ تَقَرَّرَ بِالْهَلَاكِ أَلَا إِنَّهُ اخْتَلَفَ بِلَا بَقْدَرِ الْعَشِيرَةِ فَبَقِيَ الدِّينُ بَقْدَرَهُ وَلَا صَاحِبًا عَلَيْهِ
زُرْفَرٌ إِنْ الْعَبْدَ الثَّانِيَ قَاتِمٌ مَقَامَ الْأَوَّلِ كَمَا وَدَّ مَا وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ قَاتِمًا وَانْتَقَصَ السَّعْرُ
يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ عِنْدَ مَا ذَكَرْنَا فَكُلُّ ذَلِكَ إِذَا قَامَ الْمُدْفُوعُ مَكَانَهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْخِيَارِ
إِنْ الْمَرْهُونُ تَغَيَّرَ فِي ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ فَيُخَيَّرُ الرَّاهِنُ كَالْمَبِيعِ إِذَا قُتِلَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْمَغْضُوبُ إِذَا
قُتِلَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ الْكَاشِرِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ كَالْهَذَا وَلَوْ أَنَّ التَّغْيِيرَ لَمْ يَنْظُرْ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ الْقَبِيحِ
الثَّانِي مَقَامَ الْأَوَّلِ كَمَا وَدَّ مَا كُنَّا مَعَ زُرْفَرٍ وَعَيْنُ الرَّهْنِ مَانَةٌ عِنْدَنَا فَلَا يَجُوزُ تَمْلِيكَ
مِنْهُ بِغَيْرِ رِضَاهِ وَلَا أَنْ جُعِلَ الرَّهْنُ بِالْدِّينِ حَكْمًا جَاهِلًا وَأَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ
لَا أَنَّ الْخِيَارَ فِيهِ حَكْمٌ الْفَسْخِ وَهُوَ شَرْعٌ وَخِلَافُ النَّصْبِ لَا أَنْ تَمْلِكَهُ بِإِذْنِ الضَّامِنِ
شَرْعًا وَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ تَوَاجِعَ سَعْرٍ حَتَّى صَارَ مَانَةً ثُمَّ قَتَلَهُ عَبْدٌ يَسْأَلُ مَانَةً فَقَدْ رُفِعَ بِهِ
فَهُوَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ وَإِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ الرَّهْنُ قَتْلًا خَطَاً فَضَمَانُ الْجَنَاحَةِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يَدْفَعَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّمْلِيكَ وَلَوْ قَدِيَ طَرَفُ الْمَجْلُ فِي الدِّينِ عَلَى حَالِهِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ
بِشَيْءٍ مِنَ الْفِدَاءِ لِأَنَّ الْجَنَاحَةَ حَصَلَتْ فِي ضَمَانِهِ فَكَانَ عَلَيْهِ إِصْلَاحُهَا وَلَوْ أَنَّ الْمُرْتَهِنَ أَنْ
يَقْدِيَ قِيلَ لِلرَّاهِنِ أَدْفَعْ الْعَبْدَ أَوْ أَفِدْهُ بِالْأَدْيَةِ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِي الرِّقَةِ قَاتِلُهُ وَإِنَّمَا إِلَى
الْمُرْتَهِنِ الْفِدَاءُ لِقِيَامِ حَقِّهِ فَإِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْفِدَاءِ يَطْلُبُ الرَّاهِنُ بِحَكْمِ الْجَنَاحَةِ وَجَعَلَهَا
التَّخْيِيرُ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ فَإِنْ اخْتَارَ الدَّفْعَ سَقَطَ الدِّينُ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعَةَ فِي ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ
فَصَارَ كَالْهَلَاكِ وَكَذَلِكَ أَنْ قَدِيَ لَكَ الْعَبْدَ كَمَا حَاصِلٌ لَهُ بِمَعْوَضٍ كَانَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ

وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له
وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له
وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له

كتاب
الرهن

وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له
وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له
وإذا ظهر الرهن بغيره
فإنه يرد له

له قوله ولما ان التغير لم يظهر له الفري على قول الشيخين كما اشار اليه صاحب الور المختار وادبر المختار
حيث قال الدر اعنك الرهن وجوبا بكل الدين وهو الف لقيام الثاني عام الاول لخار ومقتبة ٥٤٩

امكن مخاطبته فاذا افلا المرهن فقد تبرع كالاجنبه فاما اذا كان الراهن غائبا تعذر
مخاطبته والمرهن يحتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا
يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين لان الوصي قائم
مقامه ولو تولى الموصى حيا بنفسه كان له ولاية البيع باذن المرهن فكذا لو وصيه وان
لم يكن له وصي نص القاضى له وصيا وامره ببيعه لان القاضى نصب ناظر الحقوق
المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليوذى ما عليه لغيره
ويستوفى ماله من غيره وان كان على الميت دين فهو الوصى بعض التركة عند
غيره من غير ماله لم يجر ولا اخرين ان يردوه لانه اثر بعض الغرماء بالايفاء المحكم فاشبه
الايفاء بالحقيقة فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوال المانع لوصول
حقهم اليهم ولو لم يكن للميت غير اخ جاز الرهن اعتبارا بالايفاء المحقق وبيع في
دينه لا يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد واذا الرهن الوصى بدله للميت على رجل جاز
لانه استيفاء وهو ملكه قال رحمه الله عنه وفي رهن الوصى تفصيلات نذكرها في كتابنا
الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل قال** ومن رهن عسيرا بعشرة قيمته عشرة فخرج
صاخر خلاياوى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن
اذا المحلية بالمالية فيها وانخر ان لم يكن محلا للبيع ابتداء فهو محل له بقاء حتى ان
من اشترى عسيرا فخرج قبل القبض **فصل** العقد الا انه يخير في البيع لتغير وصف المبيع
بمنزلة ما اذا تعين ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فذبح جلد فاصا لهما
بعد البيع قبل القبض فلهما شاة فخرجت

كتاب
الرهن

(قبة ٥٥٠) وان ادى الراهن ان يفتدى وقال المرهن انا ائذى بجميع الدين فدى وكان منطوقه لا يلحق الراهن
مما فدى عنه شئ لانه متبرع ابتداء فلهما العسرة ولم يكن يجبر عليه كذا في المصنف ١٢ الشاؤون العسرة ٣٨٣
٥٥٠

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

٥٥٢
 دبرها فهو من بدرهم لان الرهن يتقرر بالهلاك فاذا حجب بعض الحبل يعود حكمه كحكم
 بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فربغ جلدها حيث لا يعود البيع ولا البيع
 ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود اما الرهن يتقرر بالهلاك على ما بيناه
 ومن مشايخنا من يمنع مسالة البيع ويقول يعود البيع قال ونماء الرهن للرهن
 وهو مثل الولد والثمر والابن والصق لانه متولد من ملكه ويكون رهنا مع الاصل لانه
 تبع له والرهن حق لازم فيسرق اليه فان هلك بغير شيء كان الاتباع لا قسط لها
 ما يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد مقصود اذا اللفظ لا يتناولها وان
 هلك الاصل وبقي النماء افتكه الرهن بحصته يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض
 وقيمة النماء يوم الفكاك لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة بالفكاك
 اذ بقى الى وقتها والتبع يقابل به شيء اذ اصاب مقصود اكله المبيع فما اصاب الاصل
 يسقط من الدين لانه يقابلها الاصل مقصود او ما اصاب النماء افتكه الرهن لما
 فكرنا وصور المسائل على هذا الاصل فخرج وقد ذكرنا بعضها في كفاية الملتزم فاما
 في الجامع والزيادات وكول من شاة بعشرة وقيمتها عشرة وقال للرهن للمرته جلب
 الشاة فما حبلت فهو لك حلال فحلب وشرب فلا ضمان عليه في شيء من ذلك اما
 الاباحة فيصح تعليقها بالشرط والخطر لانها اطلاق وليس بتمليك فتصح مع الخطر
 يسقط شيء من الدين لانه ائلفه باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد
 المرتهن قسم الدين على قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط

(غرض) الرهن ينفرد لبيع الرهن والرهن لا ينفرد به حتى لو قال المرحن فسخ الرهن ولم يرف الرهن هناك لا يستقط شئ من الدين وفي العكس ليستقط بقدره كما في القنية وغيره ٣٣٨ رد المحتار من ٥٦٣٧١



کے گناہ گناہات

۱۳ مئی ۱۹۴۷ء

عبر بار باطلون اسم الجناية الفعل في المنفوس واللاطراف فانهم ضموا الفعل في الحال باسم وهو الغصب والعرف غيره في سائر الاسماء (بقية ٥٥٧)

[illegible]

لَمْ يَمْلِكْ لَكُمْ تَوْبَةً عَلَيْهِمْ وَأَنَّهُمْ يَافِقُونَ

حرمان الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبهه العمد عند احنيفه

ان يتعمد الضرب به اليه سلاح ولا ما أجرى مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو
 اي باليد يوضع الفلج كذا في الحديث

قوله الشافعية اذا ضرب به حجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمدة ان يتعمد

ضربه بالايقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الإصغيرة لا يقتل

بها غالباً ما أنه يقصد بها غيره كالنواذيب نحو فكان شبه العمد ولا يتقاصر
تكم

بإستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمدا موجبا للقول
 اي إستعمال الة لا تلبث

قوله عليه السلام الآن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الأبل

ولأن الآلة غير موضوعة للقتل ولا مستعملة فيه إذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود

قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصرت العمدية نظراً إلى الإلالة فكان شبه العمد كالقتل
 في القتل الجرمي العظيم في القتل الجرمي العظيم

بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لا يمكنه قتل وهو فاصد في

الضرب والكفارة الشبهة باحطاء والديه مغلفة على العاقلة والاصل ان كل دية

وجبت بالقتل ابتداء لا عن مجرد موت بعد سعي في العاقلة اعتبارا بالخطأ ويجب

ثَلَاثَ سَنِينَ لِقَضِيهِ عَنْهُ اِحْطَابًا بِاللَّهِ عَنْهُ وَجِبَّ مَعَاظُهُ وَسُلْبِيْنِ مَعَاظِهِ

من بعد ان شاء الله تعالى يعاقبهم من ميراث لا يجرأ الفصل التبيهة لورث
 (الكلان الفصل باشرقة وده ۱۳)

سقوط القصاص من حرمانهم من الماء وان الرمح سبب العمد التي طليت سلفاً
وملته ١٧

۱۷۲۰ء کا دورہ ۱۲-۱۳
ایک نمبر کا قلم و کتبہ ۱۲

[illegible][illegible]

(بقية ٥٥٦) لغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا بعد جعل قتل نفس واحدة كخريب العالم ان لو كان ذلك في دسم البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم مقام الجماعة في الرعاء الى الدين (البقية ٥٥٦)

كتاب الجنايات

الان من خطا حقيقة لا بد من عقوبة ولا بد من عقاب...
الان من خطا حقيقة لا بد من عقوبة ولا بد من عقاب...
الان من خطا حقيقة لا بد من عقوبة ولا بد من عقاب...

الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى فخر برقية مؤمنة ودية مسلمة الى اهل الالة
وهي على عاقلة في ثلث سنين لما بيناه ولا اثم فيه يعني في الوجهين قالوا الم اثم القتل
فاما في نفسه فلا يري عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمباغة التثنية في حال السر او شرع
الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويحرم عن الميراث لان فيه اثما فيصع تعليق الحرمان به بخلاف
ما اذا تم الضرب موضعاً من جسد فاختطأ فاصاب موضعاً اخر فمما يجب القصاص
لان القتل قد وجد بالقصد الى بعض بدن جميع البدن كالحل الواحد قال وما الجري
يجري الخطاء مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطاء في الشرع واما القتل بسبب
كحافر البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب اذاتلف فيه ادمى لدية على العاقلة لانه
سبب التلief وهو متعد فيه فانزل موقعا دافعاً فوجب الدية ولا كفارة فيه ولا
يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي يلحق بالخطا في احكام مكان الشرع انزله قاتلاً ولا
ان القتل معكوم منه حقيقة فالخطا في حق الضمان في حق غيره على الاصل هو
ان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بالموت على ما قالوا وهذه كفارة ذنب القتل وكذا
الحرمان بسببه وما يكون شبه عمد النفس فهو عمد فيما سواها لان اتلاف النفس
يختلف باختلاف الالة ومادونها لا يختص اتلافه بالة دون الة والله اعلم

باب ما يجب القصاص وما لا يوجب

قال القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التابيد اذا قتل عمداً ما العمدية فلما
بيناه واما حق الدم على التابيد فلتنفث شبهة الاباحة وتحقق المساواة قال ويقتل الحر
بقتل الحر

الان من خطا حقيقة لا بد من عقوبة ولا بد من عقاب...
الان من خطا حقيقة لا بد من عقوبة ولا بد من عقاب...
الان من خطا حقيقة لا بد من عقوبة ولا بد من عقاب...

بالحر والحر بالعبد للعمومات قال الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقابلة ان لا يقتل حر بعبد ولا كن مبنى القصاص
على المساواة وهي منتفية بين المالك والمملوك ولهذا لا يقطع طرف الحر بطرفه بخلاف
العبد بالعبد لانهما يتويان وبخلاف العبد حيث يقتل بالحر لانه تفاوت ال
نقصان ولنا ان القصاص يعتد بالمساواة في العصمة وهي بالدين او بالدار ويسويان
فيهما وجريان القصاص بين العبدين يؤذن بانتفاء شبهة الا باحتواء النص فخص
بالذ كفر لا ينفاه قال المسلم بالذمي خلافا للشافعي لانه قوله عليه السلام لا يقتل مؤمن
بكافر لانه مساواة بينه ما وقت للجناية وكذا الكفر مبيح في وقت الشبهة ولنا ما روينا عن النبي عليه
السلام قتل مسلم بدين ولا بالمساواة في العصمة ثابتة نظرا للتكليف او الدار فليكن كالحمل
دون المساواة يقتل بمثل يؤذن بانتفاء شبهة ولنا ما روينا عن النبي عليه السلام لا يقتل مؤمن
والمعطف للمغايرة قال ولا يقتل بالمستامن لانه غير محقون الدم على التاميد وكذلك
كفره باعث على الحر لانه على قصد الجوع ولا يقتل المذمي بالمستامن لما بينا ويقتل المستامن
بالمستامن قياسا للمساواة ولا يقتل استحسانا لقيام المبيع ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير
والصحيح بالاعرج والارمن بباقر الاطراف والمجنون للعمومات ولان اعتبار التفاوت في اول العصمة امتناع
القصاص وظهور التقابل والتفاني قال ولا يقتل الرجل بالمرأة لقوله عليه السلام لا يقاتل المؤمن بالله
وهو اطلاق حجة على مالك في قوله يقاتل اذا دعى فمحا ولا يسلح لاجل حاله يستحق له
افناه وهذا لا يوجب له قتل وان وجد في صف اعداء مقاتلا او زانيا وهو محصن القصاص
عليه يستحق

قوله ولا يقاتل المؤمن بالله وهو اطلاق حجة على مالك في قوله يقاتل اذا دعى فمحا ولا يسلح لاجل حاله يستحق له
افناه وهذا لا يوجب له قتل وان وجد في صف اعداء مقاتلا او زانيا وهو محصن القصاص عليه يستحق
قوله ولا يقاتل المؤمن بالله وهو اطلاق حجة على مالك في قوله يقاتل اذا دعى فمحا ولا يسلح لاجل حاله يستحق له
افناه وهذا لا يوجب له قتل وان وجد في صف اعداء مقاتلا او زانيا وهو محصن القصاص عليه يستحق
قوله ولا يقاتل المؤمن بالله وهو اطلاق حجة على مالك في قوله يقاتل اذا دعى فمحا ولا يسلح لاجل حاله يستحق له
افناه وهذا لا يوجب له قتل وان وجد في صف اعداء مقاتلا او زانيا وهو محصن القصاص عليه يستحق

كتاب الجنائيات

المرءى ١٣ الاضحية ١٩٠

له قوله والمسلم بالذمي الذي افترى على قوله كما اشار اليه صاحب كتاب الاختيار

المقتول ثم يخلفه اثره والجد من قبل الرجال والنساء وان خلا في هذا بمنزلة الاب وجد

والأب والأم قُتِلَتَا مِثْلُ مَا بَيْنَنَا وَيَقْتُلُ الْوَلَدُ بِالْوَالِدِ لَعْدِمِ الْمُسْقُطِ

قال ولا يقتل الرجل عبده ولا ميده ولا مكاتبه ولا يعبد ولده لانه لا يستحق لنفسه

عازفة القصاص ولأولده عليه وكذا لا يقتل بعيد ملك بعضه لان القصاص لا يجزى

عمر بن قيس مولا ابي ولايتي وجب وقد علي ابيه اذا قتل الوعد عبد الله القصاص من ماله ولا يستوفي القصاص

ای القدری ۱۲ یعنی ابن قنبر اب ام ولد ۱۳

ألا بالسيوف قال أسامة بن زيد يفعل به مثل ما فعل أن كان فاعلا مسرعا قال مات هـ

خز رفته ان مجنن القصاص المساواة ولنا قول عليه السلام لا فلاح الا بالسيوف والارباب

السلاح ولأن فيما ذهب إليه استيفاء الزيادة لولم يحصل المقصود بمثل ما فعل المحجب

الترغنه كما في كسر العظم قال اذا قتل المكاتب عدا وليس له وارث الا المولى وتركه وفاء فيه
 زياده ١٢ اے القدر ١٢ یعنی

القصاص غلبني حيفته وابيوسه وقال محمد لا آتي في هذا قصاصا لا اشتبه بالاستيفاء

فانه لو ان ما بين حجر أو ملك ان مات عبدا وصا كره قال الغير بعينه هذه الجارية بكذا وقال المولى

نروجهت امانت لا يحمل لوطيه باختلاف السبب كذا هذا فلما ان حق الاستيفاء للمولى يقين على

التقدير وهو علم الحكم متحد واختلاف السبب يفضي الى المنافع ولا الى اختلاف حكم فلا

سورة النحل

ای با اختلاف اسباب و ادک ای استشهد با ادک

فلا فصاحن معقول مني لانه سبب في نفسي ان اسبقها وحي من ان يسبقني

بإذن صاحب السيف والشمس مؤيداً على نعمته خيراً أو الشرف بخلافه الأول أن لموت مسعياً بين يدي وان يبرئهم وفاء وأمانة
أي فيما ليس وارثاً المولى ١٢

وتتحرر وجب القصاص لولا قتلهم جميعا لعلمهم عبد بل لا يفسح الكتابه بخلاف معنوق
المرت عاجزا ١٢١ ٢٨ القصاص

الاصحاح الثامن عشر في بيان ما كان عليه حال المسلمين في بلاد الهند في سنة ١٠٠٠ هـ

[illegible]

لو فعل عنبر الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوي وغيره ١٣
ملتقى المرحوم على هاشم محمد بن الامام ٧٢٧٠

١٢٠١١ - ٥٧٨٦

من ذلك
وغيره من
القصص
والأخبار
والشأنات
التي هي
مختصة
بالسلاطين
والأمراء
والنبلاء
والعظماء
والقضاة
والعلماء
والفلاسفة
والطوائف
والجماعات
والأفراد
والأحداث
والوقائع
والأحوال
والآثار
والإنتاجات
والخدمات
والإنجازات
والنعمات
والكرامات
والفضائل
والجواهر
والكنوز
والغرائب
والعجائب
والنادر
والخارج
والاستثنائي
والخاص
والعزيب
والنفيس
والجليل
والعظيم
والكبير
والضخم
والواسع
والشاسع
والمتين
والصلب
والثبات
والديموم
والعزم
والجدد
والحماسة
والشجاعة
والبراعة
والدها
والذكاء
والحكمة
والعقلية
والفطنة
والبيان
والإيضاح
والسهولة
والوضوح
والجلي
والواضح
والبارز
والظاهر
والجلي

كتاب الجمليات

له مؤلفه ولا يعرفون القصص إلا بالسيف الخ والمراد بالسيف السلاج فلما راد قتله بجزر

البعض الامات لم يترك وفاء لان العتق في البعض لا ينفسخ بالعجز واذا قتل عبد الرحمن
اي ماخر ١١١

في هذا المرقم لم يجب البصا حتى يجمع الرهن والمرقم لان المرتمن لا مصل له فلا يليه والراهن

لو تولا بطل عن المهر في الدين في شرط اجتماعه الي سقط حق المهر بوضاه قال واذا

قتل ولي المعنوق فلا يديه ان يقتل لانه من الولاية على النفس شرع لا يراجع اليها وهو

الصدور في كيه كالانكاح وله ان يصالح لانه انظر في حق المعتوم وليس له ان يعفوا لان

فيه ابطال حقه وكذلك ان قطعت اليد المعتوه عن الماء ذكرنا والصحي بمنزلة الا ان جميع
معتوه ١٢٥ اي الاخر ١٢٥

فذلك لانهم لا يقتلونه لانهم ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ويندرج تحت هذا

الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف فإنه لم يستثن إلا القتل وفي

كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرو في النفس بالاعتياض عنه في نزل منزلة

لاستيفاء وجهه المذكور ههنا ان المقصود من الصلح المال وانما يجب عقد كاي عقد
اي استيفاء القصاص ۱۱ اي الى الجاهل المغفر ۱۲

لابد من خلاص القضاة لان المقصود الكشف وهو مختص بالان في الامور العفوان الا ان لا يكون

منه من الابطال فهو اولى وقالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كالا يملك في

لنفسه لان المقصود متحد هو التشفي وفي الاستحسان يملك لان الاطراف يملك بها مملك

لاموال فانها خلقت وقايةً للانفس كالمال على ما عرفت فكان استيفاء هذه منزلة التصرف في

مال وأصبى بمنزلة المعتوه في هذا والقاض بمنزلة الأب الصالح لا ترى من قتل الأولي يستحق

سلطان القاضى عزله فيه قال ومن قبله اولياء صغار كبر فلما كبروا يقتلوا

فقاتل عند ابن حنيفة وقال ليس له ذلك حتى يترك الصغار لان القصاص مشرك بينهم

الملك
عبد الملك بن عبد العزيز
ابن عبد الله بن عبد الوهاب
ابن عبد الرحمن بن عبد الحميد
ابن عبد المطلب بن عبد مناف
ابن عبد شمس بن عبد قيس
ابن عبد نضر بن عبد كنانة
ابن عبد قصية بن عبد قصيلة
ابن عبد عذرة بن عبد عذرة
ابن عبد دهمش بن عبد دهمش
ابن عبد شمس بن عبد قيس
ابن عبد نضر بن عبد كنانة
ابن عبد قصية بن عبد قصيلة
ابن عبد عذرة بن عبد عذرة
ابن عبد دهمش بن عبد دهمش

قوله فللكبار ان يبتلوا القائل الخ الفترة على قول ابي حنيفة ٢ لما علمت من صنع الهواية حيث
وليله واليا يعلم من صنع صا. علق الاصح حيث في رفق او قال فللكبار الاقوت

له قبل كبر الصغار خلا ما لها ١٢ ص ٩٢١ ج ٢

في قوله لا يجرى في حق الصغير استيفاء البعوض لعدم التجزئ في استيفاء البعوض الكلي ابطال حق الصغير في حق الادارة
في قوله لا يجرى في حق الصغير استيفاء البعوض لعدم التجزئ في استيفاء البعوض الكلي ابطال حق الصغير في حق الادارة
في قوله لا يجرى في حق الصغير استيفاء البعوض لعدم التجزئ في استيفاء البعوض الكلي ابطال حق الصغير في حق الادارة

ولا يجرى استيفاء البعوض لعدم التجزئ في استيفاء البعوض الكلي ابطال حق الصغير في حق الادارة
كما اذا كان بين الكبيرين واحدا غائب وكان بين المولىين وله انه حق لا يجرى تشويش
لا يجرى وهو القربة واحتمال العفون الصغير منقطع فيثبت لكل واحد كلاهما في ولاية
الا نكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفون الغائب ثابت ومساءلة المولىين ممنوعة
قال ومن ضرب رجلا ثم قتله فان اصابه بالحد يد قتل به وان اصابه بالعود فعليه المأثم
قال رضي الله عنه وهذا اذا اصابه الحد بالحد يد او جرح فكمثل السبب ان اصابه بظهر
الحد يد فعند ما يجب وهو رواية عن ابي حنيفة راع اعتبار اصابه للالة وهو الحد يد وعنه
انما يجب الجرح وهو الاصح على ما بينه ان شاء الله تعالى وعل هذا الضرب بسبب الميزان
واما اذا ضرب بالعود فانما تجوز الية لوجود قتل النفس المعصومة وامتناع القصاص حتى لا
يحد الدم ثم قيل هو بمنزلة العصا الكبيرة فيكون قتلا بالمشقة فيه خلاف ابي حنيفة على
ما بين وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي وهو مسألة المولاة لمان المولاة في الضرب
ان مات دليل العدية فيحقق الموجب قلنا ما رينا الا ان قتل خطأ العمد ويرى في العمد
الحديث وكان فيه شبهة عدم العدية لان المولاة قد تستعمل للتأديب لعلها اعتراف
القصد في خلال الضربات فيعربى اول الفعل عنه وعساه اصابا لمقتل والشبهة انه
للقوم فوجبت الدية قال ومن غرق صبيا او بالغافي البحر فلا قصاص عند ابي حنيفة وقال
يقتصر منه وهو قول الشافعي وغيره ان عند ما يستحق جزا وعند يفرق كما بيناه من قبل
الحرم عليه السلام من غرق غرقاه وكان لالة قاتلة فاستعملها اماراة العمد ولا يجرى

كتاب الجنايات
في قوله لا يجرى في حق الصغير استيفاء البعوض لعدم التجزئ في استيفاء البعوض الكلي ابطال حق الصغير في حق الادارة
في قوله لا يجرى في حق الصغير استيفاء البعوض لعدم التجزئ في استيفاء البعوض الكلي ابطال حق الصغير في حق الادارة
في قوله لا يجرى في حق الصغير استيفاء البعوض لعدم التجزئ في استيفاء البعوض الكلي ابطال حق الصغير في حق الادارة

لعله قوله ومن غرق صبيا او بالغافي البحر فلا قصاص عند ابي حنيفة وقال يقتصر منه وهو قول الشافعي وغيره ان عند ما يستحق جزا وعند يفرق كما بيناه من قبل
الحرم عليه السلام من غرق غرقاه وكان لالة قاتلة فاستعملها اماراة العمد ولا يجرى
لعله قوله ومن غرق صبيا او بالغافي البحر فلا قصاص عند ابي حنيفة وقال يقتصر منه وهو قول الشافعي وغيره ان عند ما يستحق جزا وعند يفرق كما بيناه من قبل

في العصمة قوله عليه السلام لان قتل خطأ العبد قتل الشوط والخصاء وفي كل
 خطأ ارتكبه وكان الآلة غير معدة للقتل لا مستعمل فيه لتعد استعماله فتمكنت شبهة
 عدم العمدية وكان القصاص يخرج عن المماثلة ومنه يقال قصصا لثمة ومنه المقتصة للجلد
 ولا تماثل بين الجرح والدق لقصور الثاني عن تخريب الظاهر وكذا لا تماثلان في حكمه لثمة
 لان القتل بالاسلح غالب بالمشغل نادر ما رواه غير مرفوع او هو محمول على التيسار
 او تمت اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة
 وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عمدا فله من حصة
 فراش حتى مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف
 اليه قال واذا التقت الصفان من المسلمين والمشركين فقتل مسلما ظلما مشركا فلا
 قتل عليه وعليه الكفارة لان هذا احد نوعي الخطاء على ابيانه ولما لا يوجب القتل ويوجب
 الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكفار ولما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان
 ابو حذيفة ثم خضع رسول الله عليه السلام بالدية قالوا انما تجلب الدية اذا كانوا مختلطين فان
 كان في صف المشركين لا تجلب سقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثرت
 سواد قوم فهو منهم قال ومن شج نفسه وشجته رجل وعقرة اسد واصابته حية
 فمات من ذلك كله فعلى الاجنم ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس احد الكفر
 هدر في الدنيا والاخرة وقعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في الاخرة حتى يؤتم عليه
 وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد يغسل ويصل عليه وعند ابى يوسف يغسل

كتاب
 الجنايات

له قوله ومن جرح رجلا عمدا الخ الا اذا وجد ما يقطع نحر الرقبة والبرء منه ولو اشهد المجرم ورجل على
 نفسه ان فلانا لم يجرح حتى ثم مات فلا يدعى لورثته ١٢ ملحقا لا جرح على هاشم مجمع الدرر ص ٢٦٠ ٢٦٢

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة عليه اختلاف المشايخ على ما كتبناه
 ١٢١ لا كما لا يخفى

ففي كتاب التنجيس والزياد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل الاجنم معتبر في الملة
 متعلق بقوله به من الدنيا معتبر في الآخرة ١٢ ع

والأخيرة فصارت ثلاثة اجناس فكان النفس تلفت بثلاثة افعال فيكون التالف بفعل

كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شهر على المسلمين سبيًا
اي اجنبية ١٢
يلا وانا لان مصر وغيره ١٢ وختار

فَعْلِهِمْ إِنْ يَاقْتُلُوا لَقَوْلِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ شَرْهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ سَيْفًا قَدْ أَطْلَدَ مِنْهُ وَلَا يَبَاقُ

فَتَسْقُطُ عَصْمَتُهُ بِبَغْيِهِ وَلَا يَنْتَعِزُّ طَرَفٌ يَقَالُ دَفْعَ الْقَتْلِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَقَوْلُهُ

فعلينهم وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الواجب والمعنى
اي تدينه الميت ١٢

وجوب دفع الضرر وفي سرقة الجامع الصغير من شهر على رجل سلاحا لئلا او نهرا او شهر

عصا اليلا في مصر ونهارا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلاشي عليه لما بينا

وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى فعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن

في الليل لا يلحقه الغوث فيضطر الى فعل القتل وكذا في النهار في غير المصير الطريق لا يلحقه الغوث فاذا
بالفتح زياد رس ١٢

قتله كان دمه هدا قالوا فان كان عصا اثلثية محتمل ان يكون مثل السلاح عندنا قال
الشاعر ١٣

وان شهر المجنون على غير سلاحا فقتل المشهور علي بن عبد الله في مال وقال الشافعي

لا شيء عليه على هذا الخلاف الصبي والدابة وعن أبي يوسف فإنه يجزئ الضمان في الدابة ولا

مجب في الصفة والمجنون للشافعي انه قتله دافعاً عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشافعي

ولأنه يصحح كونه قتلته بفعله فاشبه المكرة وكأى يوسف أن فعل الدابة غير معتبر
أي اگر شربت شود فعل ایشانست

اصلاحه ولو تحقق لا يوجب الضمان اما فعلها باعتبارها مجمل حتى لو حققها يحجب عليها الضمان
 اي رضا بمتن شتر فعلها على الدابة ١٢
 اي فعلها ١٣

[illegible][illegible]

وكذا عصمتها بالحقوق وعصمة الدابة لحق مالها فكان فعلها مسقطاً للعصمة دون
فعل الدابة ولنا انه قتل شخصاً معصوماً واختلف ما لا يعصى طاعة الله وفعل الدابة لا يصلح مسقطاً
وكذا فعلها وان كانت عصمتها بحقوقها لعدم اختيارها صحيح وهذا لا يجب القصاص تحقيق الفعل منها
بخلاف العاقل البالغ لان له اختياراً صحيحاً وانما لا يجب القصاص لوجوب المبيع وهو وقع الشر
فجاءت الدابة قال ومن شتم على غيره سلاحاً في المصرفة ثم قتله الاخر فعلى القاتل
القصاص معناه اذا ضرب به فانصرف كانه خرج من ان يكون محارباً بالانصراف فعادته
عصمته قال ومن دخل عليه غيره ليلاً واخرج السرقة فاتبه وقاتله فلا شيء عليه
لقلوله عليه السلام قاتل دون مالك ولا يباح له القتل دفاعاً لا ابتداءً فكذا استدرا
في الاشياء وتاويل المسألة اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل والله اعلم

باب القصاص فيما دون النفس

قال ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده وان كانت يداً اكبر من اليد المقطوعة
لقوله تعالى والجرح قصاصاً وهو ينسب عن المماثلة فكل ما امكن رعايتها فيجب فيه القصاص
وما لا فلا وقد امكن في القطع من المفصل واعتبر ولا معتبر بكون اليد صغيرة لان
منفعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن لا مكان رعايتها المماثلة
قال ومن ضرب عين رجل فقلعه الا قصاصاً على ما متناع المماثلة في القلع وان كانت
قائمة فذهب وضوءها فعلى القصاص لا مكان المماثلة على ما قال في الكتاب جعل للمراة ويجعل
على وجهه قطرساً طيباً وتقابل عين المرأة فيذهب وضوءها وهو ما تولى عن جماعة من الصحابة

كتاب الجنائيات

[illegible]

رضی اللہ عنہم قال وفي السن القصاص لقوله تعالى والسن بالسن وان كان سن من
 اى القدرى ۱۲ عیے
 (جہاد اور سہارا)

يقتصم من الكبير من سن الآخر لان منفعة السن لا تتفاوت بالصغر والكبر قال وفي كل شجرة

كما في الموضع كما سيأتي في فصل الشجاع ١٢
اي القدرى ١٢ عيني

عن عمر رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه وقال علي السلام لا قصاص في العظم والدم

غير السن ولان اعتبار المماثلة في غير السن متعدد لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف

السن لانہ یترد بالمبرد ولو قلع من اصلہ یقلع الثانی فیتماثلان قال فیما دون
برو بافتح بسو ان سائین ۲۱۶

النفس شبه عبدٍ إنما هو عبدٌ أو خطا لأن شبه العبد يعود إلى الالة والقتل هو الذي يختلف

بأختلاف أفعالهم دون أنفسهم لا يمتثلون إلا لأمر الله فلا يطيعون إلا الله والخطأ ولا
 سرور لهم به فقد

فصاحبين الرجل والمرأة في ما دون النفس ولا بين احرة والعبد ولا بين العبد بين خلاف الشيا

في جميع ذلك إلى البحر يقطع طرف العبد - يعبر إلى الطرف بالنفس لئونها تابعة لها ولنا أن
 بين الأكيال نقصا صريحاً عنه وإيضاحاً
 أطراف ١٣ نفس ١٣

الأطراف ليست لها مسك إلا موال فينعدم التماثل بالتفاوت في القيمة وهو معلوم قطعاً
 لأن قيمة يد الرجل حسن أو دينار وقيمة يد المرأة ألفها ١٢

ای شریعت ۱۳ ای احوال ان یزیدیه و یزیدیه ۱۴

لا نفس المستفاد من الروح ولا تعاون فيه ويوجب الفصل الآخر في حق المسلم والكافر
 جاك کردن ۱۲ ام

المساوی بینہائی لائے کہ اس میں ایک اور چیز ہے جو کہ نصف الساعد و جرحہ جائتہ فبہا
ای ای القوری ۱۲

ولا فاصص عليه منه ايمن اعتبارا لما لته فيه الاول ليس عظم الا صابط فيه بلد البراء نادى في قصص
 فان لا يغفر من الترميز الذي يواكس ١٢

السائل: هل طاهر قال ذلك استيذاناً أم قطعاً؟
 إبي القاسم: روي في نسخة
 السائل: هل طاهر قال ذلك استيذاناً أم قطعاً؟
 إبي القاسم: روي في نسخة

هـ صانع المصطفى يحيى من ساء قطع اليد المعيبة ولا يسهل له غيرها وان شاء الله

[illegible][illegible]

له قوله ولا قصاص في عظم الا في السن الخ كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذالك الموضع ما مأكلا قطع لا يكون من مفصل بل يكون ليسر العظم فانه لا يجيب القصاص عنه نكته ان في المبسوط ١٢٠ الفتاوى العالمة ص ٩٦٩

كامل لان استيفاء الحق كمال متعذر فله ان يتجاوز بدون حقه ولم ان يعدل الى العوض
كالمثل اذ انصر من ايدي الناس بعد الاطلاق ثم اذا استوفاهما ناقصا فقد ربي سقط
حقه كما اذا رضى بالردى مكان الجحد ولو سقطت الموثقة قبل اختيار المجنة عليه وقطعت
ظلمة فلا شيء له عندنا لان حقه متعين في القصاص انما ينتقل الى المال باختياره فيسقط
بقوا به بخلاف ما اذا قطع بحق عليه من قصاص او سرقة حيث يجب عليه الارش لان
به حقا مستحقا فصارت سلمة له معنى قال ومن شجر جلا فاستوجب الشجرة ما بين
قرنيه وهو لا تستوعب ما بين قرني الشايج فالمشجوع بالخيار ان شاء اقتصر بمقدار شجته
يبتدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش لان الشجرة موجبة لكونها مشينة
فيزداد الشين زيادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشايج زيادة على ما فعل ولا يلحق من
الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوع فينتقص فخير كما في الشراء والصحة
ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كمالا للتعدي الغير حقه وكذا اذا كانت الشجرة في طول الرأس وهي
تأخذ من جهته الى قفاه ولا تبلغ الى قفا الشايج فهو بالخيار المعنى لا يختلف قال ولا قصاصا
في اللسان ولا في الذكيرة عن ابي يوسف ر انما اذا قطع من اصله يجب لانه يمكن اعتباره المساواة ولنا
انه يقبض وينبسط فلا يمكن اعتباره المساواة الا ان تقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم
كالمفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكيرة فلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره
بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه لانه لا يقبض ولا ينبسط وله حد يعرف فيه يمكن اعتبار المساواة
والشفة اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص لان مكان اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعضها

كتاب الجنائيات

له قوله واذا اصطلم القاتل الزان صاير اصر الشراكه من اقصيه على عرض اصرنا مستقلا من الباقي بن العصاص وكان لهم نصيبهم من الرقيق ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

انقصا من القصاص من القاتل الزان صاير اصر الشراكه من اقصيه على عرض اصرنا مستقلا من الباقي بن العصاص وكان لهم نصيبهم من الرقيق ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

انقصا من القصاص من القاتل الزان صاير اصر الشراكه من اقصيه على عرض اصرنا مستقلا من الباقي بن العصاص وكان لهم نصيبهم من الرقيق ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

لانه يتعد اعتبارها فصل قال واذا اصطلم القاتل واولياء القاتل على ما سقط
القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا القاتل له تعالى فمن عطف له من اخيه شيء الآية
على ما قيل نزلت الآية في الصلح وقوله صلي السلام من قتل له قاتل الحديث والامام والله اعلم
الاخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه ولا يثبت له ثمة يجزى في لا سقاط عفو
فكذلك تعويض الاشياء على احسان الاولياء واحياء القاتل فيجوز بالرضا في القاتل والكثير
فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدر فيفوض الى اصطلاحهما كالحلخ وحيدة وان لم يذكر
حالا ولا مؤجلا فهو حال لانه مال اوجب العقد الاصل في امثاله الحمل نحو المهر
والثمن بخلاف الدية لانها ما وجبت بالعقد قال وان كان القاتل حرا وعبد فامر
الحرة ومولى العبد رجليا بان يصلح بينهما على قدرهم ففعل فاللف على الحر والمولى نصف
لان عقد الصلح اضيق اليهما واذا عفا احد الشك من الدم او صلح من نصيبه على عوض
سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية واصل هذا ان القصاص جميع
الورثة وكذا الدية خلافا لما لك الشافعي في الرجزين لانهما لو كانت خلافة وهي بالنسب
دون السب لا تقطع بالموت ولنا انه عليا السلام امرت بيث امرأة اشير الضبابي من
عقل رجمها اشير ولا يجرى فيها لا رجم من قتل لها ابنان فاما احداهما عن ابن القصاص
بين الصلح وابن الابن فيثبت لساو الوثة والزوجة تبقى بعد الموت حكما في حق الارث او ثبتت
بعد الموت مستند الى سببه وهو الحر واذ اثبت للجميع كل منهم تمكن من الاستيفاء ولا سقاط
عفو او صلح من ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقي فيه لانه لا يجزى بخلاف

انقصا من القصاص من القاتل الزان صاير اصر الشراكه من اقصيه على عرض اصرنا مستقلا من الباقي بن العصاص وكان لهم نصيبهم من الرقيق ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

ما اذا قتل رجلا وعفا أحد الوليين لان الواجب هناك قصاصا من غير شبهة لا خلافا
اي رسول الله ص
القتل والمقتول وهما واحد لا تخادها واذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقي مالا
اي ياتى في ١٢ اي قتل في ١٢
لانه امتنع عن الرجوع الى القاتل وليس للعافي شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله وضاه
هو ما عاودة الحق ببعض نفسه
ثم يجب ما يجب من المال في ثلث سنين وقال زفر بن يحيى في سنتين فيما اذا كان بين الشريكين
اي اذا قطعت يد الخطايا وجب بين القصاص
وعفا احدهما لان الواجب نصف الدية فيعتبر بما اذا قطعت يده خطأ ولنا ان هذا بعض
بدل الدم وكل مؤجل الى ثلث سنين فكذلك بعضه والواجب في اليد كل بدل الطرف
وهو في سنتين في الشرع ويجب ماله لانه عمدا قال واذا قتل جماعة واحدا عمدا اقتصر
من جميعهم بقول عمر رضي الله عنه فيه لو تاملنا اهل صنعاء لقتلهم ولان القتل بطريق
التغالب غالب في القصاص من جرعة للسفهاء في تحقيق الحكمة الاحياء واذا قتلوا جماعة
ان قتل بطريق مسير زمان غالب مثله في جرعة من جرعة باقية بها من جرعة من جرعة
فحضر اولياء المقتولين قتل ليعاقبهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد منهم قتل له وسقط
حق الباقي وقال المشافعي يقتل بالاول منهم ويحب للباقي المال وان اجتمعوا ولم يعرف
الاول قتل لهم وقسمت الديارات بينهم وقيل يقرع بينهم فيقتل لمن خرجت قرعة عليه ان
الموجود من الواحد قتلات والذى تحقق في حقه قتل واحد فلا تامل وهو القياس في
الفصل الاول لا يعرف بالشرع ولنا ان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله
الاول اذ لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص لانه وجد من كل واحد منهم جرح
صالح لا انزهاق فيضاهي كل منهم اذ هو لا يجري ولان القصاص شرع مع المنك في
لتحقيق الاحياء وقد حصل بقتله فاكتفى به قال ومن وجب عليه القصاص اذ امات
اي القدر ١٢

كتاب الجنائيات

وان كان لا يعرفه فاقام بحسب المباشرة للقيمة ٥٧٠

له قوله واذا قتل جماعة واحدا عمدا الخ وبتصاير من فتاوى ابن تيمية امثلة على هذه الحالات المختلفة ففيها اذا اشترك جماعة في قتل معصوم (اي محرم لقتل) بحيث اخطأ محمدوا لوباشروا قتله وجب القود (العصاص) عليهم

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

سقط القصاص لقوات محل الاستيفاء فاشبهه موت العبد الجاني وقتل في خلاف
الشافعي اذا الواجب اجماعا عند قال واذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص
على واحد منهما وعليه نصف الدية وقال الشافعي يقطع يداهما والمفترض اذا اخذنا
سكيننا وامرنا على يد واحدة انقطعته له الاعتبار بالنفس والا يترك تابعة لها فاخذت حكمها
او يجمع بينهما اجماعا مع الزوج ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع
حصل باعتماديهما والمحل مجتمعي فيضاهي كل واحد منهما البعض فلا مماثل بخلاف النفس
لان الانزهاق لا يجزى وكان القتل بطريق الاجتماع فالحجاء بالبعوث والاجتماع
على قطع اليد من المفصل في حيز الندرة لا فتقار الى المقدامات بطبيعة فليحذف البعث
قال وعليه نصف الدية لانه دية اليد الواحدة وهما قطعاهما وان قطع واحد منهما
رجلين فحضرهما ان يقطع ايدهما وبأخذ امته نصف الدية يقتسمانه نصفين سواء
قطعهما معا وعلى التعاقب قال الشافعي في التعاقب يقطع بالاول وفي القران يقرع لان
اليدين استحقهما الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالرهن بعد الرهن وفي القران
اليدين الواحدة لا تقف بالحقين فترجح بالقرعة ولنا انهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان
في حكمهما كالغرمين في التركة والقصاص مبداء الفعل ثبتت مع المنافي فلا يظلم الا في حق
الاستيفاء لما المحل فلو منع شيئا من الثاني بخلاف الرهن لان الحق ثابت للمحل قصاصا اذا قطع
يمينها على التعاقب فترجح لهما وان جرح احدهما فقطع يده فلا يترك نصف الدية لان الحاضر في
البقي حقه وترك روح الغائب اذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فيتعذر حوالة الاخر في الدية لانه او في به

واحد والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وجاء في القنادي ايضا انه اذا اشترك اولاد رجل مع اجنبى
في قتل والدهم جاز قتلهم جميعا فنقل المباشرة بان لا تامة ١٢٧ القدر في الجاني من ١٢٧ - ٢٢٧

۱۷ غلامیہ شلہ قزاقوں جو غنڈہ زور پر
 کہ ملک بل الخیار کے رومی ہی نہیں کیونکہ تو کہ
 ان الخیار کے غلام و غلامی صفت تھے کہ
 شہزادہ الامام نے ان کو اس کے رومی کے
 والا اختلاف " غلامیہ سے
 تو کہ اس کا نام ایچ کیونکہ
 من بعد اس کا ایک اور نام
 قزاقی تھی کیونکہ اس کا
 السیاق تھاج اصلا لان الفضل الاول
 کلمہ اس کے
 موصی اول سے
 ان کی
 لے قوالہ ومن قطع ہر رجل ثم قتله عن آ الز من قطع ہرہ فقتلہ اخذ بھما سوا کا ر

فصل في القتل على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما كثر القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقالوا اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السائر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السارية والمقتصرة كذلك هذا لانه
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه

فصل في القتل على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما كثر القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقالوا اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السائر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السارية والمقتصرة كذلك هذا لانه
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه

فصل في القتل على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما كثر القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقالوا اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السائر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السارية والمقتصرة كذلك هذا لانه
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه

فصل في القتل على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما كثر القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقالوا اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السائر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السارية والمقتصرة كذلك هذا لانه
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه

عفا عن القطع وهو غير القتل بالسرية تبين ان الواقع قتل ^{له} وحقه فيه ونحن نوجب

ضمائه وكان ينبغي ان يحجب القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعدا لان الاستحسان يجب

الديتان صورة العفو ^{التي} ورثت شبهة ^{التي} وهي دائرة للقود ولا نسلم ان السائر نوع من القطع

وَأَنَّ السَّيِّئَةَ صِفَتُهُ بِالسَّيِّئَةِ قُلُّهُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَكَذَا الْأَمْرُ بِالْمَرْحِثِ كَوْنِهِ قِطْعًا

فلا يتناولوه العفو بخلاف العفو عن الجناية لأنه اسم جنس بخلاف العفو عن الشجر وما

يحدث منها لأن صريح في العفو عن السرقة والقتل ولو كان القطع خطأ فقد اجزاه فحرق

العمل في هذه الوجوه وفاقاً وخلافاً أذن بذلك إطلاقاً ^{٥٦} إلا أن كان خطأ فهو ^{٥٥}

من الثالث ان كان عداً فهو من جميع المال لان موجب العدا القيد ولم يتعلق به حق

الوثة لما أنه ليس نال فصار كما إذا وصى بإعارة أرضه أما الخطأ فموجب المال وجق

الوثبة يتعلق به فيعتبر من الثالث قال واذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها على يد

ثم مات فلها مهر مثلها وعلى عاقبتها الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففي مالها وهذا عند

أبى حنيفة ر: لأن العفو عن اليد إذا لم يكن عفواً لم يحدث منه عتده فالزوج على اليد لا

يكون تزوجا على ما يجد منه ثم القطع اذا كان عذرا يكون هذا تزوجا على القصاص في

الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر^١ لاسيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في

ما لها لان التزوج وان كان يتضمن العفو على ما بين ان شاء الله تعالى لكن عن القصاص

في الطرف في هذه الصلوة واذا استبشيت انه قتل النفس لم يتناوله العفو فتجلبد به و

في مالها لا نعرف القياس ان يجب القصاص على ما بيناه واذا اوجب لها مهر المثل وعليها الذية

في سرفس
الوصي باجاء
فلا يتخذه
لا يدر
ظلامه
فلا يتعلم
يتكفون
المال غدا
يتحقق ثمنه
علاوة تكلف
لان قومه
المريض
الغيا
يشين

میں نے اپنے مال میں سے ایک حصہ اپنے والدین کے لئے وقف کیا ہے۔

لنفكر وعلى عائلتها الدية الخ ولا يتقاضان لان المحرم هنا لما كرون الدية على العائلة

[illegible][illegible]

١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١

عفا عن القِطْع وهو غير القتل وبالسرية تبين ان السريّة
ضمائنه وان ينشأ من عيب القصاص وهو القياس لا نه
الديّة لان صورة العفو ورثت شبهة وهي دائرة للفتنة
وان السريّة صفة له بل السائر قتل منه لا ابتداءً
فلا يتناولها العفو بخلاف العفو عن الجناية لانه
يحدث منها لانه صريح في العفو عن السريّة والقتل
العقد في هذه الوجوه وفاقاً وخلافاً اذن بذل
من الثلث وان كان عمداً فهو من جميع المال لان
الوثة لما أتت ليس بمالي فصار كما اذا وصى بعارضة
الوثة يتعلق به فيعتبر من الثلث قال واذا
ثم مات فلها مهر مثلها وعلى عاقبتها الديّة ان كان
ابن حنيفه لان العفو عن اليد لا يمكن عفواً يحجب
يكون تزوجاً على ما يحد منه ثم القطع اذا كان عمداً
الطرف وهو ليس بمالي فلا يصلح مهر الا سيلاً على تقدير
مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو على ما ناسب
في الطرف في هذه الصيغة واذا استتبعت انه قتل
في مالها لانه عند القياس ان يجب القصاص على ما يريد

من على القصاص وعن أبي يوسف ان يسقط حقه في القصاص لانه لما اقدم على القطع فقد
ابرأه عما وراءه ونحن نقول انما اقدم على القطع ظنانه ان حقه فيه وبعد السر بيمين
انه في القود فلا يمكن مبرئ عنه بدون العلم به قال ومن قتل وليه عدا فليقطع يده
قائله ثم عفا وقد قضى له بالقصاص ولم يقض فعلى قاطع اليد دية اليد عند أبي حنيفة
وقال الاشعري عليه استوفى حقه فلا يضمن وهذا لانه استوفى اثار النفس بجميع
اجزائها ولهذا لو لم يضمن لا يضمن كذلك اذا سرق وما برأ او ما عفا وما سرق او قطع ثم حرق
رقت قبل البرء او بعد وصار كما اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن
الاصابع وكذا ان استوفى غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانه وكان القياس ان يجب
القصاص لانه سقط للشبهة فان لم يوان يكتفه تبعاً واذا سقط وجب الجال انما لا يجب في
الحال لانه يحتمل ان يصير قتلاً بالسراية فيكون مستوفياً حقه ومالك القصاص في النفس
ضرر لا يظهر الا عند الاستيفاء او العفو او الاعتياض لما انه تضرر فيه فاما قبل ذلك
لم يظهر له الضرر بخلاف ما اذا سرق لانه استيفاء واما اذا لم يعرف ما سرق قلنا انما يثبت
كونه قطعاً بغير حق بالبرء حتى لو قطع وما عفا وبرأ الصحيح ان هذا الحذف اذا قطع ثم حرق رقت
قبل البرء فهو استيفاء لو حرق بعد البرء فهو على هذا الحذف هو الصحيح والا صابع وان كانت تابعة قياماً
بالكف فالكف تابعة لها غير ضارة في الطرف ولا تابعة للنفس من كل وجه قال ومن له القصاص
في الطرف اذا استوفاه ثم سرق الى النفس مات يضمن دية النفس عند أبي حنيفة رة وقال لا يضمن
لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوجه السلامة لما فيه من سبها بالقصاص

كتاب الجنائيات

قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل ما رويها غير ثابت لاختلاف الصحابة
في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربا حاكما ذكرنا وهو كما لم يرفع في معارض
به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضى بالدية في غير الابل
لم يغتظ لما قلنا قال وقيل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا
من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
وانما اخذنا خرج الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قاتل قاتل
خطأ اربعا عشر ما قال وكان ما قلناه اخف فكان اليق بالخطا لان الخطا على معصية
غير ان عند الشافعي ربع يقضيه بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض اربعة عليه ما رويناه
قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي من الوق
اشا عشر الفا لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قاتل عشرة آلاف
درهم وناول ما روي انه قضى من درهم كان وزنها ورسنة وقد كانت كذلك قال
ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة رحمه الله وقالها من البقرة المتاهة
ومن النعم الفاشية ومن الحبل ما شاكل كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل
سالي منها ولما التقدير ما غاب تقديره في معنى المالية وهذه الاشياء مجتمعة المالية
ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير بالابل عرفا لا بالاشياء المشهورة عدمها في غيرها

كتاب الديات

قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل ما رويها غير ثابت لاختلاف الصحابة
في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربا حاكما ذكرنا وهو كما لم يرفع في معارض
به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضى بالدية في غير الابل
لم يغتظ لما قلنا قال وقيل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا
من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
وانما اخذنا خرج الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قاتل قاتل
خطأ اربعا عشر ما قال وكان ما قلناه اخف فكان اليق بالخطا لان الخطا على معصية
غير ان عند الشافعي ربع يقضيه بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض اربعة عليه ما رويناه
قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي من الوق
اشا عشر الفا لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قاتل عشرة آلاف
درهم وناول ما روي انه قضى من درهم كان وزنها ورسنة وقد كانت كذلك قال
ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة رحمه الله وقالها من البقرة المتاهة
ومن النعم الفاشية ومن الحبل ما شاكل كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل
سالي منها ولما التقدير ما غاب تقديره في معنى المالية وهذه الاشياء مجتمعة المالية
ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير بالابل عرفا لا بالاشياء المشهورة عدمها في غيرها

قصص وادب
تقاسم الارزاق
نعمونا الان لا
السلام والرحمة
كان في احوالنا
عقلنا فكلما
انك على جبل الدم
تخلق العواصف
في سائر الدماء
جلال الدين

[illegible]

جلد
کتاب
الذیات

(لقية ٥٨٣) انما يفرجهم من مخافة العاجلة بالعقوبة وذلك بما يكون متلفا للجاني او بحجافه فشرع الله القصاص والدية لتحقيق معنى الزجر وهذا الكتاب لبيان ذلك وقوسماه محمد رعه الله تعالى كتاب الريات لان وجوب الدية بالقتل اهم من وجوب القصاص فان الدية تجب في الخطاء وفي شبه العمد (لقية ٥٨٥)

الدية وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العيينة الدية وفيما كتبها نصف الدية
ولان في تقويت الاثنين من هذه الاشياء تقويت جنس المنفعة او كمال الجبال فيجب كل الدية
وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية قال في ثدي المرأة الدية لما فيه
من تقويت جنس المنفعة وفي احدهما نصف دية المرأة لما بيننا بخلاف ثدي الرجل حيث
تجب حكومة صدره لان فيه تقويت جنس المنفعة والجبال في حكم المرأة الدية كاملة لقول
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي احدهما نصفها لما بيننا **قال** وفي اشفا العيينة
الدية وفي احدها ربع الدية قال رضي الله عنه محتمل ان مراده الاهداب مجازا كما ذكر محمد
في الاصل للجوارفة كالرواية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لانه يفوت به الجبال
على الكمال وجنس المنفعة وهي منفعة دفع الاذي والقذي عن العين اذ هو يندفع بالهدب
واذا كان الواجب الكل كل الدية وهي اربعة كان في احدها ربع الدية وفي ثلث منها
ثلثة ارباعها ويحتمل ان يكون مراده منبت الشعر والحكم في هكذا ولو قطع الجفون
بأهدابها ففيه دية واحدة لان الكل شيء واحد وصار كالمارن مع القصبة **قال**
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع عشر
من الابل ولان في قطع الكل تقويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم
الدية عليها **قال** والاصابع كلها سواء لاطلاق الحديث ولا انها سواء في اصل المنفعة
فلا تعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه يفوت بقطع
كلها منفعة المشي فجعل الدية كاملة شرفها عشر اصابع فتقسم الدية عليها **اعشأ**

كتاب
الديات

في النكاح والطلاق والارث والوصية (تفقي ٥٨٦)

(تفقي ٥٨٤) وفي العدد عند تمكن الشبهة وكذا الدية تنوع افعاء والقصاص لا يقتصر فلهذا راجع جانب
الدية في نسبة الكتاب اليها واشتقاق الدية من الاداء لانها مال مكرور في مقابلة متلف ليس بمال

فيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العيينة الدية وفيما كتبها نصف الدية
ولان في تقويت الاثنين من هذه الاشياء تقويت جنس المنفعة او كمال الجبال فيجب كل الدية
وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية قال في ثدي المرأة الدية لما فيه
من تقويت جنس المنفعة وفي احدهما نصف دية المرأة لما بيننا بخلاف ثدي الرجل حيث
تجب حكومة صدره لان فيه تقويت جنس المنفعة والجبال في حكم المرأة الدية كاملة لقول
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي احدهما نصفها لما بيننا **قال** وفي اشفا العيينة
الدية وفي احدها ربع الدية قال رضي الله عنه محتمل ان مراده الاهداب مجازا كما ذكر محمد
في الاصل للجوارفة كالرواية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لانه يفوت به الجبال
على الكمال وجنس المنفعة وهي منفعة دفع الاذي والقذي عن العين اذ هو يندفع بالهدب
واذا كان الواجب الكل كل الدية وهي اربعة كان في احدها ربع الدية وفي ثلث منها
ثلثة ارباعها ويحتمل ان يكون مراده منبت الشعر والحكم في هكذا ولو قطع الجفون
بأهدابها ففيه دية واحدة لان الكل شيء واحد وصار كالمارن مع القصبة **قال**
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع عشر
من الابل ولان في قطع الكل تقويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم
الدية عليها **قال** والاصابع كلها سواء لاطلاق الحديث ولا انها سواء في اصل المنفعة
فلا تعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه يفوت بقطع
كلها منفعة المشي فجعل الدية كاملة شرفها عشر اصابع فتقسم الدية عليها **اعشأ**

كف يده عن تفتت القصاص من شدة البهيمية وسلامه من طائفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تظلموا نفسا ولا تظلموا مالا ولا تظلموا ديناً ولا تظلموا نكاحاً ولا تظلموا ولداً ولا تظلموا امرأة ولا تظلموا رجلاً ولا تظلموا مالاً ولا تظلموا ديناً ولا تظلموا نكاحاً ولا تظلموا ولداً ولا تظلموا امرأة ولا تظلموا رجلاً

الذي لا يفتن من شدة البهيمية وسلامه من طائفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تظلموا نفسا ولا تظلموا مالا ولا تظلموا ديناً ولا تظلموا نكاحاً ولا تظلموا ولداً ولا تظلموا امرأة ولا تظلموا رجلاً

الذي لا يفتن من شدة البهيمية وسلامه من طائفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تظلموا نفسا ولا تظلموا مالا ولا تظلموا ديناً ولا تظلموا نكاحاً ولا تظلموا ولداً ولا تظلموا امرأة ولا تظلموا رجلاً

قال وفي كل اصبع فيها ثلثة مفصل ففاحدها ثلثة دية الاصبع وما فيها مفصلان
اي القدرى ١٢ عيني
ففي احدها نصف دية الاصبع وهو نظير لتقسام دية اليد على الاصابع **قال** وفي كل من
اي ية الا فقام
خمس من الابل لقوله عليه السلام في حديث بلقيس موسى الاشعري رضي الله عنه وفي كل خمس
من الابل والاسنان والاضراس والاطلاق واربعين وكما روى في بعض الروايات والاسنان كلها
سواء وكان كلها في اصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاضل كالايدى في الاصابع وهذا
اذا كان خطأ فان كان عمداً ففيه القصاص قد مر في الجنايات **قال** ومن ضرب عضوا
فاذهب منفعة ففدية كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب صورها لان المتعلق
تفوت جنس المنفعة كاهات الصوف ومن ضرب كعبه فانه قطع ماؤه ويجب الدية لتفويت جنس
المنفعة وكذا الواحد لانه فقت جماع الكمال وهو استواء القامة فلولا شلت الحذوية لاشي عليه
لزوالمها لاعتبار فصل في الشجاج **قال** الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تحصر الجمل
تحت شدة ولا يخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل كالدمع في العين والدامية
وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تضع الجمل في تقطع والمتلاخعة وهي التي اخذ
في اللحم والتمها وهي التي تصل الى السحايا وهي جلد رقيقة بين اللحم والعظم والموضحة وهي التي
توضع العظم اي تبينه والمهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر فحوله
والامة وهي التي تصل الى الرأس وهو الذي في الدماغ **قال** الموضحة القصاص ان كانت عمداً
روي انه عليه السلام قضى بالقصاص الموضحة ولا يكره ان يذبح السكين الى العظم فيتساويان
فيحقن القصاص **قال** ولا قصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيها لانه لا يحد في

والاصابع ان يقال والاسنان والاضراس والاطلاق واربعين وكما روى في بعض الروايات والاسنان كلها سواء وكان كلها في اصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاضل كالايدى في الاصابع وهذا اذا كان خطأ فان كان عمداً ففيه القصاص قد مر في الجنايات قال ومن ضرب عضوا فاذهب منفعة ففدية كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب صورها لان المتعلق تفوت جنس المنفعة كاهات الصوف ومن ضرب كعبه فانه قطع ماؤه ويجب الدية لتفويت جنس المنفعة وكذا الواحد لانه فقت جماع الكمال وهو استواء القامة فلولا شلت الحذوية لاشي عليه لزوالمها لاعتبار فصل في الشجاج قال الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تحصر الجمل تحت شدة ولا يخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تضع الجمل في تقطع والمتلاخعة وهي التي اخذ في اللحم والتمها وهي التي تصل الى السحايا وهي جلد رقيقة بين اللحم والعظم والموضحة وهي التي توضع العظم اي تبينه والمهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر فحوله والامة وهي التي تصل الى الرأس وهو الذي في الدماغ قال الموضحة القصاص ان كانت عمداً روي انه عليه السلام قضى بالقصاص الموضحة ولا يكره ان يذبح السكين الى العظم فيتساويان فيحقن القصاص قال ولا قصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيها لانه لا يحد في

والاصابع ان يقال والاسنان والاضراس والاطلاق واربعين وكما روى في بعض الروايات والاسنان كلها سواء وكان كلها في اصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاضل كالايدى في الاصابع وهذا اذا كان خطأ فان كان عمداً ففيه القصاص قد مر في الجنايات قال ومن ضرب عضوا فاذهب منفعة ففدية كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب صورها لان المتعلق تفوت جنس المنفعة كاهات الصوف ومن ضرب كعبه فانه قطع ماؤه ويجب الدية لتفويت جنس المنفعة وكذا الواحد لانه فقت جماع الكمال وهو استواء القامة فلولا شلت الحذوية لاشي عليه لزوالمها لاعتبار فصل في الشجاج قال الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تحصر الجمل تحت شدة ولا يخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تضع الجمل في تقطع والمتلاخعة وهي التي اخذ في اللحم والتمها وهي التي تصل الى السحايا وهي جلد رقيقة بين اللحم والعظم والموضحة وهي التي توضع العظم اي تبينه والمهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر فحوله والامة وهي التي تصل الى الرأس وهو الذي في الدماغ قال الموضحة القصاص ان كانت عمداً روي انه عليه السلام قضى بالقصاص الموضحة ولا يكره ان يذبح السكين الى العظم فيتساويان فيحقن القصاص قال ولا قصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيها لانه لا يحد في

(أقبة ٥٨٥) على ما دون النفس في الضأ وكذا لك القيمة الواجبة في سائر المتلفات الا ان الربة اسم خاص في بدل النفس لا ضاعل اللغة لا يظرون الاشتقاق في جميع مواضعه لتعدد التخصيص بالتعريف ١٢ المبسر والشمس في خمس من ٥٨ ٢٦٦

السكين اليه وكان فيما فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وهذه رواية عن ابن حنيفة رة
وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية بوجوب القصاص قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه
اذ ليس في كسر العظم ولا خوف هلاكه غالب فيسبغ غورها بمسبار ثم يخذل حديد في بقدر ذلك
فيقطع بها مقدارها قطع فيحقق استيفاء القصاص قال وفيما دون الموضحة تحكمه العبد
لانه ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتباره بحكم العدل هو ما نقل عن
وعمر بن عبد العزيز قال وفي الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر
الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية
فان نفذت فيها جائفتان ففيها ثلث الدية لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه ان
النعم علي السلام قال وفي الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمية عشر وفي المنقلة خمسة عشر
وفي الامة ويرى لما مومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن
ابي بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر ثلث الدية ولا انها اذا
نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر في كل
جائفة ثلث الدية فلها وجب النافذة ثلث الدية وعن محمد انه جعل المتلاحمة
قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسوق وما ذكرناه بد امرى على يوسف
وهذا الخلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا شجرة اخرى تسمى الدامغة وهي
التي تصل الى الدماغ وانما المريد كرها لانها تقع قتلا في الغالب لا جناية مقتصره مفرقة
بحكم على حدية ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغثا وما كان في غير الوجه والرأس

كتاب
الديات

عن ابن ابي كريمة في الموضحة ذكره محمد بن عبد الله بن عمار اصل
عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف بن شبيب قال قال ابو حنيفة
الشافعي في الجائفة خمس من الابل وفي الهاشمية عشر وفي المنقلة خمسة عشر
وفي الامة ويرى لما مومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن
ابي بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر ثلث الدية ولا انها اذا
نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر في كل
جائفة ثلث الدية فلها وجب النافذة ثلث الدية وعن محمد انه جعل المتلاحمة
قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسوق وما ذكرناه بد امرى على يوسف
وهذا الخلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا شجرة اخرى تسمى الدامغة وهي
التي تصل الى الدماغ وانما المريد كرها لانها تقع قتلا في الغالب لا جناية مقتصره مفرقة
بحكم على حدية ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغثا وما كان في غير الوجه والرأس

في اني السمحاق
(رقبة ٥٨٩)

السن خمس مائة وان اضر مختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

السن خمس مائة وان اضر مختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سن صفة فثبتت لا يجب
 الا شر بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا رينة وعن ابن يوسف ان تجب حكومة عدل لمكان
 الا لم يحصل ولو قلع سن غيره فردها صاحبها في مكانها ونبه عليه المحقق في القالع الا شر
 بجماله لان هذا ما لا يعتد به اذا العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فاصقها فالتصحيح لانها
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سن رجل فانزع المزوعة سنة سن النازع فثبتت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة درهم لانه تبيّن انه استوفى بغير حبلان الموجب
 فساد المنبت ولم يفيد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأنى
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فالتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت
 تبيّن اننا اخطأنا فيه الاستيفاء كان بغير حبلان لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب انسان سن انسان فتحرّك سنه حولا ليظهر اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا اضر موضع فحجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فاذا اضر في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل
 الذي وقت القاض لظهور الاثر فكان القول للمضروب ولو لم تسقط لاشء على الضارب عن ابن يوسف ان تجب
 حكومة الا لم سنبه الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنهما اسودتا حبة
 من سن الانسان لم يجرى عليه حكم الجناية لان السن خمس مائة وان اضر مختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

السن خمس مائة وان اضر مختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

593

السن ١٤٠٠

اسی القدر ہی عظمیٰ

م. به شدن جراحت ۱۲ م

۱۲

4. **P**

24.

فیترج علیہ ۱۲ اک

اسی محمد اعلیٰ

رَبِّهِمْ عَلَيْهِ
يُ عَلَيْهِمُ الْإِتْفَاقُ ۝ ١٣ ع

اسی خطا را کہ

الہندو وری ۱۲ عینی

اسی عقد وری میں

في الحال ۱۲

20

عینی القدری ای

سید اللہ بن عبد اللہ زری

على الساقطة

جلد
کتاب
الدیات

المنازل الحاصلة في سنة ١٢٢٤ هـ -

(لقية ٥٩٢) المسن اذا فانت منفعة المضع وان لم تقب الا الله من الاستغاث التي ترى حتى فانت
جمله فلهذا كان لم يكن واحدا منهما فقيهه وايضا والصحة لا يجيب شي كذا اني فتاوى قاضي خا

كتاب الديات
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

رسمه (حكومة العدل ان كانت دون ارش الموصحة او مثل ارش الموصحة لا تتحمله العاقلة و
ان كانت الثمن والى بيقين فلا راية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال
شيخ الاسلام الصحيح انه لا تتحمله العاقلة كذا في التتارخانية ١٢ رد المحتار ص ٤١٤ ج ٥

الصلوة والسلام متى غاب مجلوس يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح
بقية ٥٩٥ (ذالك بخمسة والغزاة عند بعض أهل اللغة المملوك الأبرصين)
منه غزاة الغرس وهو البياض الرزى على جمجمته (جسيته) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام متى غاب مجلوس يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح

الصلوة والسلام متى غاب مجلوس يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح
بقية ٥٩٥ (ذالك بخمسة والغزاة عند بعض أهل اللغة المملوك الأبرصين)
منه غزاة الغرس وهو البياض الرزى على جمجمته (جسيته) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام متى غاب مجلوس يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح

السابق وان القت ميتا ثم ماتت الام فعليه بية بقتل الام وغرة بالقاءها وقد صح انه عليه
السلام قضي في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد
ذلك حيا ثم مات فعليه بية في الام ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم القت
ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين قال الشافعي لا تجب الغرة في الجنين لان الظاهر
موتها بالضرب فصارت كما اذا القت ميتا وهي حية ولما ان موت الام احد سبب موت الجنين لا يمتنع
بموتها اذ تنفسه بنفسها فلا يجازيها بالشك قال وما يجزى الجنين موروث عنه
لانه بدل نفسه فغيره ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطر امرأة فالتقت ابنتها ميتا
فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي
جنين الام اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي
فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ مقداراها من الاصل ولما
ان بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجلب الا عند ظهور النقصان من الاصل ولا معتبر به في
ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وقال ابو يوسف لا يجزى ضمان النقصان لو نقصت
الام اعتبار الجنين المات وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده على ما
نذكر ان شاء الله تعالى فصحا اعتبارا على اصدقه قال فان ضربت فاعتق المولى مباحا في
بطنها ثم القته حيا ثم ماتت ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد لعنقه لانه قتله
بالضرب ليس بالابن وقد كان في حالة الرق فلماذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا
لانصارا قاتلا اياه وهو حي فنظرنا الى حالة السبب التلف وقيل هذا عند ما وعند

الصلوة والسلام متى غاب مجلوس يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح
بقية ٥٩٥ (ذالك بخمسة والغزاة عند بعض أهل اللغة المملوك الأبرصين)
منه غزاة الغرس وهو البياض الرزى على جمجمته (جسيته) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام متى غاب مجلوس يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح

[illegible]

جملہ
کتاب
الذیات

مجهره تحببته ما يتر كونه مضر بالى كونه غير مضر لان الاعتاق قاطع للسراية
 على ما ياتيك من بعد انشاء الله تعالى قال ولا كفارة فى الجنين وعند الشافعية
 تجب لانه نفس من وجه فحق الكفارة احتياطاً ولنا ان الكفارة فيها معنى العقوبة وقد
 عرفت فى النفوس المطلقة فلا تعداها ولهذا لم يجب كل البدل قالوا الا ان يشاء
 ذلك لانه ارتكب محظوراً فاذا تقرب الى الله تعالى كان افضل له وليستغفره اصنع
 والجنين الذى قد استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فى جميع هذه الاحكام
 لا طلاق ما رينا ولا نه ولد الحق امومية الولد انقضاء العدة والتفاسير غير ذلك فكذا
 فى حق هذا الحكم ولان بهذا القدر يتميز عن العلقه والدم فكان نفساً والله اعلم

باب ما يحدثه الرجل فى الطريق

قال ومن اخرج الى الطريق الا عظم كنيهاً او ميلاً او جرحاً او بنى كانا فله رجل من عرض
 الناس ان يلزعه لان كل واحد صاحب حق بالمرء نفسه وبدوا به فكان للحق النقص
 كما فى الملك المشترك فان لكل واحد حق النقص لو احدث غيرهم فيه شيئاً فكذا فى الحق
 المشترك قال ويسع للذي علم ان ينتفع به ما لم يضر بالمسلمين لان الحق للمو ولا
 ضرر فيه فيلحق ما فى معناه به اذا المانع متعنت فاذا اضر بالمسلمين كره له ذلك لقوله عليه
 السلام لا ضرر ولا ضرر فى الاسلام قال وليس لاحد من اهل الدرب الذى ليس بنافذ
 ان يشرع كنيهاً ولا ميلاً الا باذنه ولا يملكه لانه لو ملكه لكان له ان يبيع به ما يشاء
 يجوز النضر اضره لم يضره لانه لو اضره لكان له ان يبيع به ما يشاء

كلها لانه اذا حدث بسبب الوقوع اذ لو لا كان الطعام قويا منه قال وان استاجر

اجراء فحفر في حاله في غير فناء فللك على المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها

في غير فناء لان الاجارة صحت ظاهرة اذ لم يعلموا فنقل فعلمهم اليه لانهم كانوا مغمضين

فصار كما اذا امر اخذ مع هذه الشاة فزجها فظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن

المأموه ويرجع على الامر لان الذابح مباشر الامر بسبب الترجيع للباشرة فيضمن ويجمع

للغور و هنا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مسبب الاجير غير متعد

والمستاجر متعد فترجح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لم يصدمه

بماليس بمملوك له ولا غور رفقة الفعل مضافا اليهم وان قال لهم هذا فاني ليس في حق

الحفر فحفر فامات فيمات انسان فالضمان على الاجراء قياسا لانهم علموا بفساد الامر فما

غرمهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له عذر له كونه مملوكا لانه انطلق

يده في التصرف فيه من القاء الطين والخطب وربط الدابة والركوب وبناء الدكان

فكان الامر بالحفر فملكه ظاهرا بالنظر الى ما ذكرنا فكيف ذلك لنقل الفعل اليه قال من

جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعبد رجل المروء عليها فعطب لاضمان على الذي جعل قنطرة

كذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعبد رجل المروء عليها كان الاول تعدل هو تسببت والثاني

تعدل هو مباشرة فكان الاضافة الى المباشرة الى ان تخلل فعل فاعل مختار يقطع النسبة

كما في الحافر مع الملقى قال ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان فعطب به انسان فهو

ضامن وكذا السقيط فتعثر به انسان كان اذ سقط قد سقط فعطب به انسان يضمن وهذا اللفظ

كتاب
الديات

[illegible][illegible]

يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا يخرج في التقييد بوصف
 السلامة واللبس لا يقصد حفظ ما يلبس فيخرج بالتقييد بما ذكرناه فجعلناه مقبلاً
 مطلقاً وعن محمد انه اذا لبس ما لا يلبس فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو الى السبق قال
 ابن ابي عمير

الجماعة اذ سبقهم بها غير اهل فكان فعلهم مباحاً مطلقاً غير مقيد بشرط السلامة وفعل
 غيرهم تعدياً ومباحاً مقيداً بشرط السلامة وقصد القرية لا ينافي القرامنة اذ الخطأ
 في القرامنة لا ينافي القرامنة اذ الخطأ

اونا من فضيلة الصلوة او مرفي عاشر واقعد في الحديث فهو على هذا الاختلاف واما المعتكف فقد قيل
 هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالانفاق لها ان المسجد انما هي للصلوة والذكر لا يمكن اداء الصلوة بالجماعة
 الا بالنظر لها فكلما لم يجز في مباحا لانه مضر ورائت الصلوة ولا المنظر للصلوة والصلوة محكما

[illegible]

۱۰ قوله وقال لا یمنی فی الیومین الم وقوله وقال لا یمنی فی کل حال الم الفتری علی قولها كما اشار الیه صاحب ملتقى البحر علی ما خسر مجمع الانهر حيث قال فی المسئلة الاولى خلافا لهما فقالا لا یمانان (تبیق ۶۰۳)

(أمية ٢٠٢) وبه قالت الأئمة الثلاثة وبه ففتح كائن المشرق للامية
عن البرهان عن الزخيرة والثانية -- ثم نقل عن الزيلعي ÷

4. A

ذلك على عاقلة وان كانت دار بربرية ثلثة نفر حفر احدهم فيها بيرا والكفر كان بغيرها

[illegible]

واراد ان يركب عن النفحة فصار متعلبا في الايقاف في شغل الطريق فيضمنه قال وان اصاب

بيدها او برجلها حصاة او نواة او اثارت غبارا او حجرا صغيرا ففقا غير السار او افسد

ثوبه لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن لان في الوجه الاول لا يمكن ان يركب عن اذ سبيل الدار

لا يركب عنه وفي الثاني ممكن لان ينفك عن السيرة عادة انما ذلك بتعريف الكرم للمركب

فيما ذكرنا كراكب لان المعنى لا يختلف قال فان رايت او باليت في الطريق وهي تسير

به انسان لم يضمن لانه من ضرر رات السير فلا يمكن الاحتراز عنه وكذا اذا وقف الكرم

لان من الدار ابا لا يفعل ذلك الا بالايقاف وان اوقفها لغير ذلك فعطبه انسان برؤسها او

بولها ضمن لانه متعل في هذا الايقاف لانه ليس من ضرر رات السير ثم هو اكثر ضررا بالمارة

من السير لما انه اذ وم منه فلا يلحق به والسائق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها

والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها والمراد النفحة قال ضم الله هذه كلها

ذكره القدر في في مختصره واليه مال بعض المشايخ ووجهه ان النفحة على عين

السائق فيمكن الاحتراز عنه فانه عن بصر القائد فلا يمكن التحرز عنه قال اكثر المشايخ ان السائق

لا يضمن النفحة ايضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكن التحرز عنه بخلاف

الكرم لا مكان كرمها بل جامها وهذا ينطق اكثر النسخ وهو الاصح قال الشافعي يضمنون النفحة

كلهم لان فعلها مضاف اليهم والحجة عليها ذكرناه وقوله عليه السلام الرجل جبار معناه النفحة

بالرجل انتقال الفعل تخويف القتل كما في المكرة وهذا تخويف الضرب في الجماع الصغير كل شيء

ضمنه لركبته السائق والقائد لانها مستبان بما شرط التلف وهو تقصير الدابة الى

ولدت بيدها او برجلها لعين وعلى عاتقه المرقعة وتندعه الكفارة وحكم من الميراث

كتاب

الديات

صاحبها في الوجه كذا وان كان صاحب الرابة رابعا على الرابة والرابعة ليراث

بقية ٤٠٦ فانه لا يضمن صاحبها وان كان صاحبها او سائقه وفلقت بيدها او برجلها او نفحة، سرها او

حرين في العمد الخطأ ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطأ لأن الجناية تعلقت بقرينة دفعها
وفداء وقد فانت لا خلف من غير فعل المولى فهذا ضرورة وكذا في العمدان كل واحد باطلا
بعد ما جئنا ولم يخلف بل لا ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا فخطأهما على عاقلة الحر المقتول
قيمة العبد في اخذها ورثة المقتول الحر ويبتل حرة المقتول في الدية فيما زاد على القيمة
لأن على اصل بن حنيفة ومحمد فيجب القيمة على العاقلة لأن ضمان الأخرى فقد خلف بها لا
بهذا القدر في اخذها ورثة المقتول الحر ويبتل ما زاد عليه لعدم الخلف في العمد بجب على
عاقلة الحر نصف قيمة العبدان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ ولي
المقتول وباع على العبد في رقبته وهو نصف دية الحر يسقط بموته الا قدما خلف من
البدل وهو نصف القيمة قال ومن ساق دابة فوق الشرج على رجل فقتل ضمن وكذا
على هذا سائر ادواته كالجمام ونحوه وكذا ما يحمل عليها لأن متعد في هذا التسبب لأن الوقوع
بتقصير منه وهو ترك الشدة او الاحكام فيه بخلاف الرءاء لأنه لا يشك في العادة ولا سيما
لحفظ هذه الاشياء كما في الحمل على عاقلة دون اللباس على ماله قيل فيقتل بشر السلا
قال ومن قاذ قطارا فهو ضامن لما اوطأ فان وطئ بعير انسانا ضمن به الدية على العاقل
لأن القائد عليه حفظ القطار كلسائق وقد امكنه في ذلك وقد صار متعديا بالتقصير
والتسبب بوصف التعدى سببا لضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان
المال في ماله وان كان معية سائق فالضمان عليها لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائق
الاتصال لا رتبة وهذا اذا كان السائق في جانب من الابل ما اذا كان توسطها واخذ برامها
او في غير ذلك من اجانب من القطار لا يقدم ولا يتأخر ولا يتركها ولا يتركها

كتاب
الديات

له قوله ومن ساق دابة الزجر على رجل كلبا الى شاة انه وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا تضمن وان ذهب في
غور الدرسال وقتل الشاة كذا في الجامع انه خير انه لا تضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلفه هكذا
(تعبق ٩١٠)

فان قيل خاس قال
الصدر الشريف والفقير في التاجين
كان اصحاب الكتب على نور الارسل
الارسلين الرسل بخلافه في نور الارسل
ارسل كل واحد اربابا صاحب في قوله
نصفين في الدارين نور الارسل

سوسه طریق از شیر و اراد و حل نم زانتلیج کم
 حلاجی با جادو در اراد و حل نم زانتلیج کم
 الا رسال الیطیبا لکما لولم یخلف فیما یوید
 کما یوید فیما یوید فیما یوید فیما یوید
 حلاجی با جادو در اراد و حل نم زانتلیج کم

فما كانت فتنة من فتنة طلبة العلم الذين هم اهل الصبر كان لهذه الفتنة التي يطغى حكم الاسلام كذا كذا

مذاقنا از خوشالاسلام ۱۲۸۵ هجری
شماره ۱۲

411

طريق المسلمين فاضابت في فورها فالمرسل ضامن لان سيرها مضى اليه مادامت
تسير على سننها ولو انعطفت بمنتهى اول سيرة انقطع حكم الارسل الا اذا امر بكن له طريق
الخرسواه وكذا اذا وقفت ثم سارت بخلاف ما اذا وقفت بعد الارسل في الاصطياذ ثم سارت
فاخذت الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصود المرسل لانه لم يتك من الصيد وهذا تنافي
مقصود المرسل وهو السير فينقطع حكم الارسل بخلاف ما اذا ارسل الى صيد فاصاب فيها
او ما لا في فورة لا يضمن من ارسل وفي الارسل في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعدي
فيضمن ما تولد منه ما لا ارسل للاصطياذ فباح ولا تسبب الا بوصفنا التعدي قال
ولو ارسل هيمة فافست في عا على فولا ضمن المرسل وانفالت يميناً او شمل اول طريق اخر لا يضمن
لما مر ولو انفلتت الدابة فاصابت ما لا او ادمياً ليلاً ونهاراً الا ضمان على صاحبها لقوله عليه
السلام جرح الجاء جبار وقال محمد بن يحيى المنفلتة وكان الفعل غير مضى اليه بعد ما يجب
النسبة اليه من الارسل اخواته شاة لقصاص فقتل حينها ففيها ما نقصها لان المقصود
منها هو اللحم فلا يعتبرا الا النقصان وفي عين بقية الجزار فجزوه ربع القيمة وكذا في عين
والبغل والفرس قال الشافعي في النقصان ايضاً اعتباراً بالشاة ولنا ما روي عنه عليه
السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه لان فيها مقاصد
سوى اللحم كالحمل والركوب والزينة والجمال والعلف فمن هذا الوجه تشبه الادمي قد شاك
للاكل فمن هذا الوجه تشبه الماء كولات فعملنا بالشبهين في شبه الادمي في الجار ربع بالشبه
الاخر في النصف ولا نأثم ان قامت العمل بها اربعة اعين عيناها وعينا المستعمل كانها ذات

[illegible][illegible]

من سلك طرق الله تعالى في الدنيا
 فله نصيب من ثمراته في الآخرة
 والله تعالى أعلم بالصواب

الذين القاهم وقال محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين كذا في الكافي ١٢ القادى العالمكية ص ٤٥ ٦٢

٤١٣
 قوله تعالى لا يترحم صاحب العلة كمين جرح انسابنا فوق في يد حفها غير على
 قارة الطريق وصابت فالدية عليها لما ان الحفر شرط علة اخرى ون علة المبرج كل
 هذا ثم قيل يرجع الناحس على الركبة ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو
 الاصح فيها انرا لانه لم يامر بالايطاء الشخص بنفسه عنه وصار كما اذا امر صبي استمسك
 على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا وماتت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امر بالتسيير والايطاء بنفسه عنه كذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخرجه ضمن لا يرجع
 على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الايطاء في فو الشخص حتى يكون السوء مضافا اليه والم
 يكن في فو ذلك فالضمان على الركبة لا تقطع اثر الشخص في السوء مضافا الى الركبة على الكمال
 ومن قاده دابة فخسها رجل فانفلتت من يد القائد فاصابت في فو هافرهم على السب
 وكذا اذا كان لها سائق فخسها غيره لانه مضاف اليه والتأخير ان كان عبدا فالضمان في
 رقبته وان كان صبي فافه ماله لانها مواخذة بافعالها ولو خسها شئ منصوص في الطريق
 انسانا فقتلها فالضمان على من نصب الشئ لا يتعد بشغل الطريق فاضيق كان يخنسها ففعل الله اعلم

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

قال واذا جن العبد جنابة خطأ قيل لمولا امان تدفعه بها او تغديه قال الشافعي
 جنابته رقبته يباع فيها الا ان يقض المولى الارش وقائمة الاختلاف في اتباع الجاهل بعد
 العتق والمسألة مختلفة بين الصحابة رضوان الله عليهم لكان الاصل في موجبة الجنابة ان
 يجب على المتبذل لانه هو الجاني لان العاقلة تفعل عنه لا عاقلة للعبد لان العقل عندني

قوله تعالى لا يترحم صاحب العلة كمين جرح انسابنا فوق في يد حفها غير على
 قارة الطريق وصابت فالدية عليها لما ان الحفر شرط علة اخرى ون علة المبرج كل
 هذا ثم قيل يرجع الناحس على الركبة ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو
 الاصح فيها انرا لانه لم يامر بالايطاء الشخص بنفسه عنه وصار كما اذا امر صبي استمسك
 على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا وماتت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امر بالتسيير والايطاء بنفسه عنه كذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخرجه ضمن لا يرجع
 على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الايطاء في فو الشخص حتى يكون السوء مضافا اليه والم
 يكن في فو ذلك فالضمان على الركبة لا تقطع اثر الشخص في السوء مضافا الى الركبة على الكمال
 ومن قاده دابة فخسها رجل فانفلتت من يد القائد فاصابت في فو هافرهم على السب
 وكذا اذا كان لها سائق فخسها غيره لانه مضاف اليه والتأخير ان كان عبدا فالضمان في
 رقبته وان كان صبي فافه ماله لانها مواخذة بافعالها ولو خسها شئ منصوص في الطريق
 انسانا فقتلها فالضمان على من نصب الشئ لا يتعد بشغل الطريق فاضيق كان يخنسها ففعل الله اعلم

له قوله جنابة المملوك الخ ولقائل ان يقول انه ما وقع الفراغ من بيان احكام جنابة الحر مطلقا بل بقي
 منه جنابة الحر على العبد وهو انما يشبه في هذا الباب فالظاهر ان يقال لما فرغ من بيان
 (تعبية ٤١٤)

الفداء لانه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعل كان لم تكن وهذا ابتداء جناية قال و

ان جنة جنائتين قبل للمولى اما ان تدفع الى الجنايتين يقتسمانه على قدر حقيقتها

واما ان تغديه بارش كل واحد منها لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية

بها كالدیون المتلاحقة الا ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية بحق الجنة عليه

الاول ولي ان لا يمنع ومعنى قوله على قدر حقيقتها على قدر ارش جنائتيها وان كانوا

جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه فداه جميع ارقبهم

لما ذكرنا ولو قتل واحدا وفقا غير اخر يقتسمانه اثلاثا لان ارش العبد على النصف من

ارش النفس على هذا حكم الشجرات والمولى ان يطدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم

مقدارا متعلق به حقه من العبد لان الحقوق مختلفة باختلاف اسبابها وهي الجنايات المختلفة

بخلاف مقبول العبد اذا كان له وليان لم يكن له ان يفد من احدهما ويدفع الى الاخر لان الحق

محدد لا قد سببه هي الجناية المتحدة والحقوق يجب للمقتول ثم للوارث خلافا عنه فلا يملك التمسك

في وجبها قال فان اعتق المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن لا قل من قيمته ومن ارشها وان

اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش لان في الاول فوت حقه فيضمنه حقه واقاربها ولا

يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختارا لان الاعتاق يمنع من

البيع فلا قدام عدل اختيار منه للاخر وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والتبذير والاستيلاء

لان كل ذلك ما يمنع الدفع لرب المملوك فيكون له ان لا يسقط به حق ولي الجناية

فان المقر له مخاطب بالدفع الى المولى فكل ملك يجوز ان يكون له امر كماله المقر له الحق في البيع

كتاب
الديات

(قبة ٤١٤) لان النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يتخلص بالوضع تخفيفا عليه وقيل موصفا للدفع والمولى ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لملكه ولو كان له الموصى له لبرئ بملكه لان له يفرق به الدفع

احق الحق الموقنين
 بالنسبة الى ملك الملوك الموقنين
 الملك فضل كات ليس يتيق
 من الغيوم احق تلك العبد الغرير مقدم
 اليقينة اليك العبد الغرير مقدم
 المولى لئلا ان الواجب ان يخ
 اليم يارب زكخان تغا في
 واليقيني المشي فيكم اليه
 افضل الاول التواضع بين
 الحقين ما تقاتل ستوان فيك
 فيضنحسا ١٢
 قاد يارب الودع في اذا اولت
 بد الاستاذة اذا اولت تبس
 الاستاذة تعلق في غا اولت
 واذا الاسوال التي حصلت في الجارة
 البتة او العدة او التجارة
 فلو اريد يلبس في
 فلك ان كانت القسبة في
 الحق الدين ابلوه لان يمان
 الكسب يوسعة حتى لو اربح
 بقاء من كانت ضلوا فاعبدا
 بخلاف ما اذا خذ الوساها
 فليس ان يلبس الدين في الجارة
 فلو ان يلبس الدين في الجارة
 يكون من كسب فلك ان فضا لا
 الا ان انفسا فلك ان فضا لا
 الدين لا التزام الوساها فلك
 بالاذن الامانة فلك
 فلك الامانة فلك

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

[illegible]

رجل عبد أصالح القاطع المقطوعة يده على عبد دفعه اليه فاعتقه المقطوعة يده
ثم مات من ذلك قال العبد صلح بالجناية الى اخر ما ذكرنا من الرواية وهذا الوضع مما اشكا
اي من قطع ١٢ محمد ١٢
فيما اذا عفا عن اليد ثم سر الى النفس مات حيث لا يجب التصلص هناك وهو هنا قال يجب
اي سألنا صلح ١٢
قل ما ذكره هنا جو البقياس فيكون الوضعان جميعا على القياس والاستحسان وقيل بينهما
اي منسوخ عن القديم ١٢
فرق ووجهه العفو عن اليد صح ظاهرا لان الحق كان له في اليد من حيث الظاهر فصح
اي العفو واصلح ١٢
العفو ظاهرا فبعد ذلك ان بطل حكما يبقه موجودا حقيقة فكذلك ذلك يلين وجوب
اي العفو ١٢
القصاص ما هنا الصلح لا يبطل الجناية بل يقرها حيث صالح عنها على مال فاذا لم
يبطل الجناية لم تمتنع العقوبة هذا اذا لم يعتق لما اذا اعتق فالخرجه ما ذكرناه من قبل
اي عدم امتناع العقوبة ١٢
قال واذا اجتمع العبد للماذون له جناية وعليه الف درهم فاعتقه المولى لم يعلم بالجناية
اي محمد بن عيسى
فعليه قيمتان قيمة لصاحب الدين وقيمة لاولياء الجناية لانه تلف حقين كل واحد منهما
يعني اذا كانت القيمة اقل من الاشرايع
مضمون بكل القيمة على الانفراد الدفع لاولياء البيع للغرماء فكذلك عند الاجتماع ويمكن الجمع
بين الحقين ابقاء من الرقبة الواحدة بان يدفع الى الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنها
بالانلاف بخلاف ما اذا التفت اجنب حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغرماء
لان الامانة دار عليها ١٢
لان الاجنب انما يضمن للمولى بحكم الملك فلا يظهر مقابلة الحق لانه دونه وههنا
اي من الغرماء ١٢
يجب لكل واحد منهما بالانلاف الحق فلا ترجيح فيظهر ان فيضمنها قال واذا استدان
اي من الدين والغرماء ١٢
الامة الماذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فانه يباع الولد معها في الدين وان جنت
جناية لم يدفع الولد معها والفرق ان الدين وصف حكمه فيها واجب فدمتها متعلق بقيمتها

(بقية ٢١٧) هو القداء مكان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب الحناية به اهـ واقتضى اثره المسارح العيني
 اقول فيه نظر لان المصنف صرح فيما مر بان الموجب الاحلى هو الدفع في الصحح وقال ولعدا (بقية ٢١٩)

هو العبد انتفى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذرع هنا صلي على المشاملة

هو العبد انتفى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذنوبها صلحا على المشاكلة

[illegible]

للضمان لا يضمن يد لها لو قطعها وهي مديونة ^{أو المولى} ^{بأمر} ^{سألت}
بمختلف المولى الغلة لان وطى المولى أمته المديون ^{أو المولى}
وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه ^{أو المولى} ^{أو المولى}
قال واذا أمر العبد المحجور عليه صبيًا حرًا بقتل ^{أي مولا}
لا يظن هو القاتل حقيقة وعمداً وخطأه سواء علم ^{أو المولى}
الامر صبيًا لا يضمنها لا يؤخذ ان باقى الصالحان ^{أو المولى}
ولا يرجع لعاقلة الصبي على الصبي ^{أو المولى} ^{أو المولى}
لمحجور المولى قد لا ينقصان اهلية العبد بخلاف ^{أو المولى}
ان امر عبداً بمعناه ان يكون الامر عبداً والمأمور ^{أو المولى}
بالدفع أو الفداء ولا يرجع له على الاول في الحال ^{أو المولى}
وقيمة العبد لا غير مضطرة في دفع الزيادة وهذا ^{أو المولى}
العبد القاتل صغيراً لان عمد مخطأ أما اذا كان ^{أو المولى}
العبد **قال** واذا قتل العبد رجلين عمداً ولكل ^{أو المولى}
واحد منهما فان المولى يدفع نصفاً الى الآخر ^{أو المولى}
عفاً احد ولقي كل واحد منهما سقط القصاص ^{أو المولى}
الابتداء وهذا لان حقهم في الرقبة اوفى عشرين ^{أو المولى}
وبقي النصف فان كان قتل احدهما عمداً والاخر خطأ ^{أو المولى}

اذ كان مستغنياً عما عليه من
 اذ اغناه الله عن نفسه
 اذ كان مستغنياً عما عليه من
 اذ اغناه الله عن نفسه

الخصب لم ينفك البعد المادى لان
 كذا قوله صا فاصلا لا موصلا
 لا ينفك البعد المادى لان
 كذا قوله صا فاصلا لا موصلا

بخمس عشرة الفا خمسة اولا والذي لم يعرف من ولي العدة عشرة الاف لوليتي الخطا لان لما
انقلب العدة لا كان حوت ولي الخطا في كل الدية عشرة الاف وحق احد ولي العدة نصفها
خمس الاف ولا تضايق في الفداء ففج بخمس عشرة الفا وان دفعه فعليه هم ثلثا ثلثاه
لوليتي الخطا وثلثه لغير العا من ولي العدة عند ابى حنيفة مرة وقال لا يدفع اربعة اعا ثلثه
ارباعه لوليتي الخطا وربعه لولي العدة فالقسمة عندهما بطريق المنازعة فيسلم النصف
لوليتي الخطا بلا منازعة واستوت منازعة الفريقي في النصف الاخر فيتنصف فلها
يقسم اربعة اعا وعنده يقسم بطريق العول والمضاربة اثلاثا لان الحق تعلق بالرقبة
اصلها التركة المستغرقة بالديون فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف وهذه المسألة
نظائر واضداد ذكرناها في الزيادات قال واذا كان عبد بين رجلين فقتل مولى لهما
قربا لهما فعفا احدهما بطل الجميع عند ابى حنيفة مرة وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه
الى الاخر او يفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قتل ليا لهما والتماد القريب ايضا وذكر
في بعض النسخ قول محمد مرة مع ابى حنيفة مرة وذكر في الزيادات عبد قتل مولا له وله ابنان
فعفا احدهما لابن بطل لك عند ابى حنيفة ومحمد وعنده ابى يوسف الجاني في كالحا
في مسألة الكتاب لم يذكر اختلاف الرواية لابى يوسف مرة ان حق القصاص ثبت في
العبد على سبيل الشروع لان ملك الموالي لا يمنع استحقا والقصاص له فاذا عفا احدهما
انقلب نصيب الاخر وهو النصف ما لا غير انه شائع في الكل فيكون نصفه نصيبه والنصف في
نصيب صاحبه فيا يكون نصيب سقط ضرورة ان الموالي لا يستوجب عفا مالا وما كان

في الزمة نبهت حتى كل واحد منهما (الفئة ٩٢٢)

↑ البسبب دني من الزفة كالفرعيتين من الشجرة وفروعها كانت القسمة لطريق العول والمضاربة لآل الله والقضاة

بأثر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا
 لا لخطا طرقت وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصبنا قيمة عشرة الف الفامات
 في يده فعليه تمام قيمته للمباين ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع
 يد عبيد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه
 والا اقتص منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ^ع وقال محمد لا قصاص في ذلك
 وعلى القاطع ارش اليده وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يجب القصاص
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت
 الجرح فعلى اعتبار حال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما يدل
 الاشتباه لان المالك في الحالين يتحلى والعبد المولى يتحلى بربقته لا جذا اقل لان الكل منهما
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباه وتحملا في الخلافة وهو الذي
 يكر للعبد ورثته سواء المولى ان سبب الوفاة قد اختلف لا للمالك على اعتبار احد الحالتين والى الوفاء
 على اعتبار الآخر فان من نزلة اخلاق المستحق في الخطا فيهما اذا قال اخر يعتق هذا الجاني بكذا
 فقال المولى بربقته منك لا يحل له وطبها ولا ان اعتاق قاطع للسلية وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سلبية
 والسلبية بلا قطع فبمقتضى القصاص كل ما اتينا ثبوت الوفاة للمولى فيستوفيه وهذا لان المقصود
 بالدية

كتاب
الديات

قال ابو حنيفة ومحمد (٤٢٢) (نقبة ٤٢٢)

(نقبة ٤٢٢) اربعة اقسام كانت القسمة لطريق المنازعة لان الحق الثابت عن العبيد ابتداء لا يثبت
 لصيغة الكمال عند المنازعة لان العين الواحدة تصيق عن الحقين على وجه الكمال وما ثبت هذا

الحقيقة (٢٢٣) في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

معلوم والحكم متحد فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لان المقضية
مجهول ولا معتبرا بخلاف السبب ههنا لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة
ملك اليمين يغاير ملك النكاح حكما ولا اعتاق لا يقطع السرية لذاته بل لاشتباها
الحق وذلك في الخطأ دون العبد لان العبد لا يصلح مال كالمال فعلا اعتبارا حال الجرح
يكون الحق للمولى على اعتبار حالة الموت يكون للميت حرته فيقضى منه ديونه وينفذ
وصاياه فجاء الاشتباه اما العبد فوجبه القصاص والعبد مبيع على اصل الحرية فيكون
اعتبارا ان يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاها اذ لا وارث له سواء فلا اشتباه في ماله
الحق واذا امتنع القصاص الفصلين عند محمد يجب ان لا يرد ما نقصه من وقت الجرح
الى وقت الاعتاق كما ذكرنا حصل على ملكه ويطل الفضل وعندنا الجواب الفصل الاول
كالجواب عند محمد في الثاني قال ومن قال لعبيده احدا حرا ثم شجى فوقع العتق على
احدهما فارشاه للمولى لان العتق غير نازل في المعين والشجة تصادف المعين فبقيا لموليك
في حق الشجة ولو قتلها رجل تجب فيه حرة وقيمة عبيد الفرق ان البيان اذنة او من وجع
واظهار من وجهه على ما عرفت وبعد الشجة بقى محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقها
وبعد الموت لتعريف محلا للبيان فاعتبر انشاء اظهرها لمحض واحد حرا يقيم فنجبة
عبد دية حرة بخلاف ما اذا قتل كل واحد منها رجل حيث تجب فيه الملوكون لانا لم نقتض
كل واحد منها حرا وكل منهما يملك ذلك ولا القياس في ثبوت العتق في المجهول لانه لا يفيده
وانما صححناه ضرورة صحة التصرف واشتباها لولاية النقل من المجهول الى المعلوم فيقدر بقدر
الجهل الى المعلوم

كتاب الديارات

في مسئلة الحفظ ثلاثة ارباع العبد المذموم لولي الخطاء وربعه للسائل من ولى العبد لان حق ولى العبد كان في جميع الرقبة فاذا غناها احد باطل حقه ومرد

५२५

فان شاء المولى دفع عبداً واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شئ له من النقصان عند

قيمة وقال الشافعي ^{الروى} يعضونه كل القيمة ويمسك ^{الروى} الحجة لأنه يجعل الضمان مقابلاً للقيمة

فبقية الباقي على ملكه كما اذا قطع احد يديه او فقا احد عينيه ونحو نقول ان المالكية قائمة
ان الحقنة ١٢ الاولى ١١

في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف سقوط اعتبارها في حق الذات قصر عليه واذا

كانت معتبرة وقد اختلف النفس من وجه بتقويت جنس المنفعة والضرمان
في الاطراف ١١

يتقدّر بقيمة الكل فوجب أن يتلك البعثة دفعاً للضرر ورعاية للمساكين بخلاف ما

اذا فقا عينه حر لان ليس في معنى المالية وبخلاف عينه المدبر لانه لا يقبل الانتقال من ملك

الى ملك وقطع احد اليدين وفقاً لحد العيدين ليرى بوجده تقويت جنس المنفعة وكما
 حتى يميزه لان الحسناء

ان معنی المالیه لماکان معتبرا وجبا ان یختیر المولى علی الوجه الذی قلناه کما فی سائر الاموال

فان من خرق ثوب غيره خرقاً فاحشاً ان شاء المالك دفع الثوب اليه وضمنه قيمته وان شاء

امساك الثوب وضمنه النقصان. ولان المالية وان كانت معتبرة في الذات فالأدمية غير

محمد بن قتيبة في الاطراف ايضا الامامان عبد الوهّاب وعبد الله بن محمد بن عبد الوهّاب

وهذا من احكام الادميت كان موجب الجناية على المال ان تباع رقبته فيها من احكام الادميت

ان لا ينقسم على الاجزاء ولا يملك الجنة ومن احكام الثانية ان ينقسم ويتملك الجنة
 اي لا يترفع كالبل انفس على انفس الطرف الثالث حكمه ١٣
 الفان فهو الجنة موهبة ١٤ الفان ١٥
 ان لا ينقسم على الاجزاء ولا يملك الجنة ومن احكام الثانية ان ينقسم ويتملك الجنة

فوقهما على الشبهين خطهما من الحروف فصل في جنابة المدبر و امر الوالد قال

کتاب
الذیات

[illegible]

له قوله ولا شيء له من النقصان الخ الفترى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما علمت من صنيع العدة
حيث أمر بيله واليها رحمه صاحب مجمع الدرر وقال وحذا أدنى ما قاله لأن فيما قاله اعتبار جانب
المالية فقط ١٢ مجمع الدرر ص ٢٧٤ ج ٢

صفت اخرو للبلد وذا انق التزجيجات عنه ۲

علا بالشهيد وإذا اعتق المولى المدبر وقد جنى جنایات لم تلزمه الاقيمة واحدة لان
الضمان انما وجب عليهم بالمنع فصارت جنة الاعتاق من بعد و عدمه بمنزلة امر
الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا لان الاستيلاد مانع من الدفع كالتدبير وإذا
اقر المدبر بجناية الخطأ لم يجز اقراره ولا يلزمه به شيء عتق او لم يعتق لان
موجب جنایة الخطأ على سيده واقراره به لا ينفذ على السيد والله اعلم
بارخص العبد المدبر والصبي والجنایة في ذلك

[illegible]

٤٢٤
 عملاً بالشهيد وإذا اعتق المولى المدبر وقد جنى جنايات لم تتركها لقيمة واحدة كان
 الضمان إنما وجب عليه بالمنع فصار وجوب الاعتاق من بعد و عدمه بمنزلة و امر
 الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا لأن الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير وإذا
 أقر المدبر بجناية الخطأ لم يجز إقراره ولا يلزمه به شيء عتق أو لم يعتق لأن
 موجب جنائية الخطأ على سيده وإقراره به لا ينفذ على السيد والله أعلم
 باب غصب العبد والمدبر الصبي والجناية في ذلك
 قال ومن قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته ^{أي محرم في الجاني الصغير} ^{الغصب}
 وإن كان المولى قطع يده في يد الغاصب فمات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه والفرق ^{الغصب}
 قاطع السراية لأنه سبب المالك كالتبعية فيصير كونه ملكاً بأذنه ماوية فتجب قيمته أقطع ولم يجد
 القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة إلى البداية فصار المولى متلفاً فيصير
 مستتر كيف وإن استولى عليه وهو استرداد فيدبر الغاصب عن الضمان ^{السراية ١٣} ^{من الغاصب ١١} ^{سولي ١١} ^{أي محرم في}
 العبد المحجول عليه عبداً محجولاً عليه فمات في يده فهو ضامن لأن المحجول عليه مواخذ
 بأفعاله ^{أي محرم في} ^{المدبر ١٢} ^{الغاصب ١٢} ^{سولي ١٢} ^{أي محرم في}
 فعلى المولى قيمته بينهما أنصفان لأن المولى كالتدبير السابق أعجز نفسه عن الدفع من غير أن
 يصير مختاراً للقاء فيصير بطلاً أو لياً للجناية إذ حقرهم فيه ولم يمنع الأرقبة واحدة ^{الغاصب ١٢} ^{المولى ١٢}
 فلا يزداد على قيمتها وتكون بين وليي الجنايتين نصفين لاستوائهما في الموجب ^{أي محرم في}
 المولى بنصف قيمته على الغاصب لأنه استحق نصف البدل بسببه كان في يد الغاصب فصار كما إذا

له قوله باب غضب العبد والمدير والصبي الذي قال في الخاية لما ذكر حكم المدير في الخيانة ذكر في هذا الباب ما يروى عليه

له قوله لا الذى يعصى يؤخذ ثم روى الشرح للآية عن الشمس

ما في العداية منه، فخر الاسلام وتعاليمه ان الرعي الغير العاقل لا يضمن في قتلهم واليه ذهبنا نحن
في شرح الجامع ١٢ ملتقى الاجماع على ما حقق جميع الاخر من ٢٢٠٧٧

له قوله باب القسامة الخ روى بهذا احدث مشهورة منها حديث سهل بن ابي حنيفة ان عبد الله بن سهل و
عبد الرحمن بن سهل وصوية ومحيصة خرجوا في التجارة الى خيبر وتفرقوا بجوا بهم فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا (البيان ٢٢٣)

[illegible][illegible]

(لقیہ ۴۳۲) بایمانہا قتالوا لانهم بایمان قوم کفار لایبالون ما حلفوا علیہ قال علیہ السلام اختلفون
وتستحقون دم صاحبکم قتالوا کیف تحلف علی امرکم فاین ولم نشاهد فکر رسول اللہ :-

۷۷ نور علی عاتق راے عاتق السائق سردار کان السائق مالک اللہ راے ارغیر مالک ۱۲ ہنسایہ

انہیہ جہاں انصاف و ارحم بظاہر اللہ تعالیٰ نے اس خطہ از لاتین باغضار سیا و لافا صریشید بنکد اک

[illegible]

کتابت لاسمہنگی
لکھنؤ کے قادیانی
قلم دانہ ذکر فی البیان
والغالب اسی
کم ہرگز الانف
عاجب الحدیث
مال اللہ
۴۳۷

مَيْثَ لَا أَثَرُ فَلَا قِسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَتِيلٍ إِذَا الْقَتِيلُ فِي الْعَرَفِ مَن فَاتَتْ حَيَاتُهُ
بِسَبَبٍ بَيَّانٍ حَتَّى وَهَذَا مِثْ حَقِّكَ أَنْفُ الْعَرَامَةِ تَتَّبِعُ فِعْلَ الْعَبْدِ الْقِسَامَةُ
تَتَّبِعُ أَحْتِمَالَ الْقَتْلِ فَهِيَ حُجُبٌ عَلَيْهِمُ الْقِسْمُ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِهِ أَثَرٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ
قَتِيلًا وَذَلِكَ إِنْ يَكُونُ بِهِ جِرَاحَةٌ أَوْ أَثَرُ ضَرْبٍ أَوْ خَنْقٍ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ عَيْنٍ
أَوْ أذَنٍ لَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا بِفِعْلِ مَنْ جَعَلَ السَّحْيَ عَادَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَجَ مِنْ فَاوِزَةٍ
أَوْ ذِكْرَةٍ لَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الْحَارِقِ عَادَةً بِغَيْرِ فِعْلِ أَحَدٍ وَقَدْ كَرَاهَ فِي الشَّهِيدِ أَنْ
يَكُونَ لَهُ أَثَرٌ

وجديدن القتييل او اكثر من نصف البدن او النصف ومعالرأس في محاية فاعلى اهلها
القسامه والديه وان وجد نصف مشقوقا بالطول او وجد قل من النصف ومعالرأس
او وجد يده او رجلا او رأس فلا شيء عليه لان هذا حكم عرفاء بالنص وقد ورد به

في البدن الا ان الأكثر حكم الكل تعظيماً للأدنى مخالفاً للاقل لأنه ليس ببدن ولا حتى به
فلا تجري فيه القسامة ولأننا لو اعتبرناه تنكراً للقسمتان والديتان بمقابلة نفس واحدة
ولا تتواليان وأصل فيه ان الموجب الأول ان كان بحال لو وجد الباقي تجري فيه القسا-
مة لا تجري فيه وأن كان بحال لو وجد الباقي لا تجري فيه القسامته ثم والمعنى ما اشرنا اليه في

الحجارة فهذا تنجيم على هذا الأصل لا بما لا يشكر ولو جديهم جنين أو سقط ليس به اثر الضرب
فلاشئ على اهل المحل لان لا يفوق الكبير حالا وان كان به اثر الضرب وهو تام الخلق وجب القسيمة
والدية عليهم كون الظاهر ان تامة الخلق ينفصل حيا وان كان ناقص الخلق فلاشئ عليهم لان
ينفصل ميتا لاحيا قال اذا وجد للقتيل على ابته يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل
القدر

من وجوه فساد الخلق في هذا الضرب
 كما تقتل في الجحود في الجوارح
 والدين في القتل
 لاظهار من كان
 انفسها في الدم
 انفسها في القتل
 اجتناب

(بقية ٧٣٣) من أهل الحديث ارفع سهل بن أبي حنيفة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون و
تستخفون دم صاحبكم ولو ثبت فاما قال ذلك على طريق الاكثار عليهم على طريق الامر لهم فانه لو كان على سبيل الامر
كان فيقول اتخلفون فتستخفون دم صاحبكم فاما قوله اتخلفون وتستخفون فقد سبيل الاكثار #

الحكمة لا تفيدها فصار كما اذا كان في ارضه وكذا اذا كان قائدها او راكبه فان اجتمعوا
 عليهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجدوا ابرهم قال وان مرتبة ابيه بين
 قريتين وعليهما قتل فهو على اقربهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بقتل وجد بين قريتين
 فامر ان يذرع وعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتل الذي جدد بين وادعة
 وارجح كتب بان يقيس بين قريتين فوجد القتل الى اذعة اقرب فقتل عليه بالقسامة
 قيل هذا المحمل على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحقه
 الغوث فمكثهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة
 على ان الدار في يد والدية على ما قلته لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكك
 في القسامة مع المالكه عند ابى حنيفة ربه وهو قول محمد بن وهب قال ابو يوسف هو عليهم
 جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكنى لاخرى انه عليه السلام جعل
 القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا نخبير وكم ان المالك هو المختص بنصرة
 البقعة دون السكان لان سكنى المالك الزم وقرارهم اذوم فكانت ولاية التدبير لهم
 فيتحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على املاكهم وكان ياخذ
 منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابى حنيفة
 ومحمد بن وهب قال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ فمن لم يترك
 الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها
 ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل والمشارك خيل

كتاب
الديات

لا تفيدها فصار كما اذا كان في ارضه وكذا اذا كان قائدها او راكبه فان اجتمعوا
 عليهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجدوا ابرهم قال وان مرتبة ابيه بين
 قريتين وعليهما قتل فهو على اقربهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بقتل وجد بين قريتين
 فامر ان يذرع وعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتل الذي جدد بين وادعة
 وارجح كتب بان يقيس بين قريتين فوجد القتل الى اذعة اقرب فقتل عليه بالقسامة
 قيل هذا المحمل على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحقه
 الغوث فمكثهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة
 على ان الدار في يد والدية على ما قلته لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكك
 في القسامة مع المالكه عند ابى حنيفة ربه وهو قول محمد بن وهب قال ابو يوسف هو عليهم
 جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكنى لاخرى انه عليه السلام جعل
 القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا نخبير وكم ان المالك هو المختص بنصرة
 البقعة دون السكان لان سكنى المالك الزم وقرارهم اذوم فكانت ولاية التدبير لهم
 فيتحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على املاكهم وكان ياخذ
 منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابى حنيفة
 ومحمد بن وهب قال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ فمن لم يترك
 الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها
 ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل والمشارك خيل

١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢

[illegible]

علی مشاهدہ پاکو کوئی شیخ
 کن عبادۃ الہی الکوثر فی زمانہ ہوں
 الخلفہ فی کل جگہ ہم الزین کو توں
 اعلیٰ اور ایشاکم الخلفہ ہوں
 الجواب علی مشاہدہ ان
 بنیائے شاہ تہی تو صاحب الخلفہ
 اور جو تو راہ الایۃ
 علیہ قولہ ان ایچیندہ کوئی
 الیہم علی قول ایچیندہ کوئی
 اور ان میں یہ کہ وہ مالان
 قول الیہم کہ وہ مالان
 کہانت اصحاب الخلفہ
 شیخین اور ان میں یہ کہ وہ مالان
 زاجدہ الخلفہ فی دار
 الیہیات

ولاية التدبير الى الاصيل في قيل ابو حنيفة رضي الله عنه ما شاهد بالكوفة قال وان
 بقى واحد منهم فكذاك يعني من اهل الخطة لما بينا وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم
 فهو على المشتري لان الولاية انتقلت اليهم وخلصت لهم لئلا من يتقدمهم او يزاحمهم واذا
 وجد قتيل في دار القسامة على رب الدار على قوم في تدخل العاقلة في القسامة ان كانوا
 حضورا وان كانوا قتيلا فالقسامة على رب الدار بكره عليه الايمان وهذا عند ابو حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار اخض به من غيره فلا
 يشاركه غيره فيها كما اهل المحلة لا يشاركهم فيها عواقبهم ولهما ان الخصم لزمهم نصرة
 البقعة كما لزم صاحب الدار فيشاركه في القسامة قال فان وجد القتيل في دار مشتركة
 نصفها الرجل وعشرها الرجل والاخر ما بقى فهو على رأس الرجال لان صاحب القليل يزاحم
 صاحب الكثير في التدبير فكانوا اسواء في الحفظ والتقصير فيكون على عدد الرؤس ثم انشعفت
 قال ومن اشترى دارا ولم يقبضها حتى وجد فيها قتيل فهو على عاقلة البائع وان كان
 في البيع خيارا أحدهما فهو على عاقلة الذي فمدا وهذا عند ابو حنيفة رضي وقال ان لم يكن
 فيه خيار فهو على عاقلة المشتري ان كان فيه خيار فهو على عاقلة الذي تصير له لانه
 انما انزل قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ ولا يجب الاعلى من له ولاية الحفظ والولاية تستفاد
 بالملك ولهذا كانت للدية على عاقلة صاحب الدار ومن المودع والملك للمشتري قبل القبض
 البيع الهات وفي المشتري ط فيه الخيار يعتبر قرار الملك كما في صدقة الفطر وله ان القد
 على الحفظ باليد لا بالملك الا يجب انه يقتدر على الحفظ باليد بدون الملك ولا يقتدر بالملك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

جملہ
کتاب
الذیات

ان القتل حصل منهم وها يقولان ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعاقبهم
 ما يجب لاجل النصرة ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فتم جمع
 عليهم قالوا وهذه فرقة المالك والسكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجدتم في قرية ليس بقرية عاصمة فهو هدم وتفسير القرية بانه كرا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم يكن
 ملوكا لاحدا ما اذا كانت القلدية والقسامت على عاقلين وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدم لانه ليس في يد احد
 ولا في ملكه ان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرية من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
 من هو بقرية من الاثر انهم يستقون من الماء ويولدون بها ثم فيها اختلاف التفسير الذي
 يستحق الشفعة لاخصاص اهلها بقرية يقيمون عليها فتكون القسامت والدي عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم وقد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت
 عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهوان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القتال
 منهم فتعين واحد منهم كناية ابتداء الاثر منهم خلافا لادعاء من غيرهم لان القتال ليس منهم
 وهم انما يضره اذا كان القتال منهم كونهم قتلته قد يرحم له ياخذ اعلى يد الظالم وكان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القتل بل اظهروا لادعاء الولي كذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

اشارة الى ان القتل حصل منهم وها يقولان ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعاقبهم
 ما يجب لاجل النصرة ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فتم جمع
 عليهم قالوا وهذه فرقة المالك والسكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجدتم في قرية ليس بقرية عاصمة فهو هدم وتفسير القرية بانه كرا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم يكن
 ملوكا لاحدا ما اذا كانت القلدية والقسامت على عاقلين وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدم لانه ليس في يد احد
 ولا في ملكه ان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرية من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
 من هو بقرية من الاثر انهم يستقون من الماء ويولدون بها ثم فيها اختلاف التفسير الذي
 يستحق الشفعة لاخصاص اهلها بقرية يقيمون عليها فتكون القسامت والدي عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم وقد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت
 عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهوان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القتال
 منهم فتعين واحد منهم كناية ابتداء الاثر منهم خلافا لادعاء من غيرهم لان القتال ليس منهم
 وهم انما يضره اذا كان القتال منهم كونهم قتلته قد يرحم له ياخذ اعلى يد الظالم وكان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القتل بل اظهروا لادعاء الولي كذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

اشارة الى ان القتل حصل منهم وها يقولان ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعاقبهم
 ما يجب لاجل النصرة ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فتم جمع
 عليهم قالوا وهذه فرقة المالك والسكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجدتم في قرية ليس بقرية عاصمة فهو هدم وتفسير القرية بانه كرا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم يكن
 ملوكا لاحدا ما اذا كانت القلدية والقسامت على عاقلين وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدم لانه ليس في يد احد
 ولا في ملكه ان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرية من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
 من هو بقرية من الاثر انهم يستقون من الماء ويولدون بها ثم فيها اختلاف التفسير الذي
 يستحق الشفعة لاخصاص اهلها بقرية يقيمون عليها فتكون القسامت والدي عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم وقد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت
 عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهوان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القتال
 منهم فتعين واحد منهم كناية ابتداء الاثر منهم خلافا لادعاء من غيرهم لان القتال ليس منهم
 وهم انما يضره اذا كان القتال منهم كونهم قتلته قد يرحم له ياخذ اعلى يد الظالم وكان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القتل بل اظهروا لادعاء الولي كذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

عليهم سقط لفقده شرطه قال واذا التفت قوم بالسيف فاجلوا عن قتيل فهو على اهل الحلة
 الزيادة دعوى الولي اي بمهره يعني اي انكسرها عنه وانفجرها عنه

لَا الْقَتِيلَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ وَالْحَفِظَ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ الْأَوَّلِيَاءَ عَلَى أَوْلِيَاءِ أَوْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ
يَقْبَلُ بَيْنَهُمْ ۚ

بعين فلم يكن على اهل المحلة شئ لان هذا الدعوى تضمنت براءة اهل المحلة عن القسا

قال ولا على أولئك حجة يقيمون البينة لأن مجرد الدعوى لا يثبت الحق للحديث الذي
 له الاستمطار عند انكار المدعى عليه ان
 اى محمد بن ابي

ای بالدری علی ما دلگت علی رعل منسجم لدرستیه و لدرستیه
 بظلاله من الاضلاله احد فها فان و حد في خفاء او فسطاط فعدام بشكيا الالهية

والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فحق اليمين الاخصية اعتبارا لليد عند الفعل

المملكه وان كان النعم لقوا قتلها ووجد قتل بين اظهروا لاقسامه ولاديه لان الظلمه

از العدى قتل فكان هدا وان لم يلقوا عدوا فاعلموا ما بيننا وآن كان الارض والى والعسكر
 العسكر

كَالسَّكَّانِ فَيُجِيبُ عَلَى الْمَالِكِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَأْسُ خَلْفِ ابْنِ يَوْسُفَ لَوْ قَدْ كُنَّا نَرَاهُ **قَالَ** وَإِذَا

قال المسخلف قتل فلان ^{بني الأسيوطيين} أسخلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قالوا في فلان لانه يدعي اسقيا

الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيجئف على ما ذكرنا لأن لما أقر بالقتل على واحد صار

مسئلہ عن یزید بن سواد یحلف علی فحاش وأداہم ہذا انسان من اہل محله
ستون ۱۲ ای القدری ۱۱ یحیی ۱۰

نَحْنُ نَعْتَصِرُ الْخَصَمَاءَ وَقَدْ بَطَلَتِ الْعَرَضَةُ بِدُعَايِ الْحَقِّ الْقَاتِلِ عَلٰی غَيْرِهِمْ فَتَقْبَلُونَ

كالوكيل المخصوصة اذا عمل قبل الخصم وله انهم خصاء باننا لمعنا قائلين للتقصير الصاد

منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جمل الخصوم كالوصى اذ اخرج من الوصاية

[illegible][illegible]

جلد
کتاب
الذی یات

له قوله وانا نقبل لانهم كانوا الى الفتوى على قولها كما اشار اليه صاحب تقييدات الرافعي على رد المحتار حيث قال نقل عبد الحكيم بن الاسرار ان ما قاله الامام الطهرى ما قاله احق اى قال واشار بقوله احق ان قولها ارجح فانظر ١٢ تقييدات الرافعي ص ٢٨٣٣٩

لعل قوله وقال ابو يوسف سنو وجمادى الاولى سنة الحز وبعث الحسن بن علي بن كلاب الى الكوفة

[illegible][illegible]

وادعى الولي القتل بغير
 قتل فقبل شاهد من
 شرف الخادم على
 والوصي ان حق
 وادعى على الاصل
 شاهد على الشري
 الشفعة قبل النفا
 باربع عشرة ذلك
 الطلب بغير دنها
 فقرر على ما بيناه
 من ان له وان ادعى
 الى الحلية لعينه في
 وهو ان وجوده في
 القاتل ثم قتل
 من جرحه
 بجرع لا يلو على
 بجرع على الجرح
 فقام من على الجرح
 يد على القاتل اذا
 قتل كان
 قتل كان صاحب
 كان الجرح صاحب
 ملك القليلة ثم
 لا يلو على الجرح
 من مات في الجرح
 فقام
 بجرع
 من سائر القليلة
 بجرع في الجرح
 بجرع على الجرح اذا
 بجرع في ثبات الجرح
 بجرع في ثبات الجرح
 كان صاحب الجرح
 بجرع في ثبات الجرح
 كان في ثبات الجرح
 كان في ثبات الجرح

بعد ما قُتِلَ
هذا الجَدُّ
لم تقبل الـ
مُتَّهَمًا
اخبر الـ
فان كان
وقال الـ
قسامته
ولهذا
الموت
اهله فـ
قياس الـ
ذكرنا و
على ما قـ
يد حـ
ظهور الـ
عاقلة الـ

عن أبي يونس
نهر عروا
شهادة لار
قال
من غير الجبر
يملك يوا
قول أبي حنبل
في القولين
لتم لورثته
ووجد الجبر
تتل ولهذا
مخالفا للمع
عنه

[illegible][illegible]

٤٣
على الأصحاح
هل المحلة بعد
على ما بينا هـ
ون بالله مائة
ج في قبيلة ف
سامة والد
الذي حصه
اشركان
راش ضبي
وان رجلا
نمن الذي
نزله المحلة فو
قبيلة ولو
ابو يوسف
سه فيكون
لذلك وح
رفسي لان
الكاتب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فخرج كثير من
 ما هذا من
 بقطعها عن
 دود عن
 وان يقولوا ما عرفت
 فمات من
 فلهذا وهذا قول
 او المحل بعد
 فصل بطلان
 ان لم يكن
 ح به رفق
 في قول ابى
 بحافى يده كون
 قتيل في دار
 الاشياء في
 القسامه
 مثل الدار للموت
 فكله بقيت
 ان كان في دار
 الوشيه فلا تاتي
 الوشيه في دار
 الوشيه في دار
 نفسه لا

من المسائل من
 من اهلها عليه
 نفسه فكما
 من تلك الحجة
 الى حقيقته
 ونقصه
 حتى صار قتل
 حتم ان يكون
 حمل انسان
 يوسف
 جوده فيراؤه
 نفسه فذنبه
 لان الداء
 انما تجنبه
 فتمت
 الداء على

[illegible]

والقنوبر وفيه حبث لآب الكمال ذكرته ثمه وفي الحقائق لو وجب المكانب قتيل من دار نفسه لا يجب شي انما
فوهو ١٢ ملحق بالجبر ص ٦٨١ ٢٥٠ ويعلم من هن ان الفتوى على قولهم ١٣

[illegible]

ظهور القتل ولهذا لا يدخل في الدية من أن قيل ذلك وحال ظهور القتل الدار الملوثة ففج على
عاقلة من بخلاف المكاتب إذ أوجد قتيلا في دار نفسه يكون حال ظهور قتلهم بقيمت الدار على حكم
عاقلة من عاقلة ١٢

على عاقلته لو رثته عند أبي حنيفة رة وقال أبو يوسف ومحمد وزفر لا شيء فيه لان الدار في
يديهم ووجد الجرح فيجعل كل واحد قتل نفسه فيكون هذا ولو كان القسام ما انا تجنب على

اهله فمات يوقاويهمين لموات محضين ليدى محمد بن ابي هاشم بن علي بن يوسف
قياس قول ابى حنيفة رحمه الله ان يدك بمنزلة الحيلة فوجوه جرحها في يدك كوجوده فيها وقد
ذكرنا وجه القولين فما قبل من مسائل القسمة ولو وجد الرجل قتيلا قد ار نفسه فذئبه

ولهذا وجب القصاص فان كان صاحب راس اضعيف المية وان لم يكن احتمل ان يكون
الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشك ولو ان رجلا مع جرح به رمق حمله انسان الى
الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشك ولو ان رجلا مع جرح به رمق حمله انسان الى

وقال بويوسف لا قسامة ولا دية لان الذي حصل القبيلة او المحل يعادون النفس ولا
قسامة فيه فصارك اذا امر بكن صاحب فجار وكن الجحج اذا اتصل بملق صار قتلاً
او يعادون النفس

أخبرهم فوالقائل قال ومن جرح في قبيلة فنقل الى هذه فمات من تلك القبيلة
 فان كان صاحب فراشه مات فالقسامة والدية على القبيلة وهذا قول ابي حنيفة

لم تقبل الشهادة لان الخصم قائم مع الكل على ما بينا ه والشاهد يقطعها عن نفسه فكان
متمها وعن ابي يوسف ان الشهود يحلفون بالله ما قتلناه ولا يزدادون على ذلك لانهم

بعد ما قبل بانتم شهد قال رضی اللہ عنہ وعلی الاصلین ہذین یتخرج کثیر من المسائل من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ملكه فيصير كانه قتل نفسه فيجد دم ملوان رجلين كانا في بيت ليس ثالثا لبعدها
مدبوها قال ابو يونس يضمن الآخر الذوق قال محمد لا يضمنه لان محتمل ان قتل نفسه ويحتمل ان قتل
الآخر فلا يضمنه بالشك ولا ييوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم
ساقطا كما اذا وجد قتيل في محلة ولو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند أبي حنيفة ومحمد
انقسامه عليها نكحها الايمان والدية على عاقبتها اقرب القبال اليها في النسب وقال
ابو يوسف القسامة على العاقلة ايضا لان القسامة انما تجب على من كان من اهل النضر
والمرأة ليست من اهلها فاشبهت الصبي ولها ان القسامة لنفسه التهمة وتهمه القتل للمرأة
متحققة قال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في الحمل في هذه المسألة لانها لها
قائلة والقاتل يشترك العاقلة ولو وجد رجل قتيلا في ارض رجل اجانب فبها ليس صاحب
الارض من اهلها قال هو على صاحب الارض لا يتحقق بصره ارضه من اهل القرية

كتاب المعاقلة

المعاقلة جمع معقولة وهي الدية وتسمى الدية عقلا لانها تعقل الدماء من انفسك
اي قيسك قال الدية في شبه العمد الخطأ وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة
والعاقلة الذين يعقلون يعقلون العقل هو الدية وقد ذكرناه في الديان والاصل
فوجهها على العاقلة قوله عليه السلام في حديث جمل بن مالك رضي الله عنه الاولياء قوموا
فانه وكان النفس محترمة لا وجه الى الاضرار الخاطي معد وركن الذي تولى شبه
العمد نظر الى الالة فلا وجه الى ايجاب العقوبة عليه في ايجاب مال عظيم ارجافه

كتاب المعاقلة

الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة وان كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل
 كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 المتما للدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية او على القاتل بان قتل الابنة
 عمدا فهو في ثلث سنين وقال الشافعي ربه ما وجب على القاتل في ماله فهو حال لا الناجل
 للتخفيف لثقل العاقلة فلا يلحق به العمد المحض ولنا ان القياس يا باء والشرع ورد به وجلا فلا
 يتعداه ولو قتل عشرة رجال اخطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين اعتبارا للبراءة
 بالكل اذ هو بدل للنفس انما يعتبر مدة ثلث سنين من وقت القضاء بالدية لا بالقتل
 الاصل المثل والتحول الى القيمة بالقضاء فيعتبر ابتداءها من وقتها في ولد المغرور قال
 وممن لم يكن من اهل الديوان فعاقلتم قبيلتهم لان نصرتهم هم هي المعتبرة في التعاقل
 قال وتقسيم عليهم ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص
 منها قال رضي الله عنه كذا ذكره القدوس في مختصره وهذا الشارة الى انه يزداد على اربعة من
 جميع الدية وقد نص محمد بن علي انه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلاثة
 او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهما او درهمين وثلث درهم وهو لا يصح قال
 وان لم يكن تنوع القبيلة لذلك ضم اليهم قرب القبائل معناه نسباً كل ذلك المعنى التخفيف
 ويضم الاقرب فالقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعام ثم
 بنوهم واما الابهاء والابناء فقليل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان الضفر
 لنفسي خرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلث او اربعة هذا المعنى انما يتحقق عند

كتاب
المعاقل

(بقية ٤٢٣) فقال بل انت احق بما تم نوبة دشتي من المعقول يدل عليه وهو ان الناطق يحذر وعذره
 لا بعد حرمه لنفس المقتول ولكن يمنع وجوب العقوبة عليه فاروجب الشرع الدية صيانة لنفس المقتول
 عن العذر ومن اعجاب الكل على الشافعي (بقية ٤٢٤)

الكثرة والأباء والأبناء لا يكثر^{ون} وعلى هذا حكم الرابات انه المتيقن لذلك اهل باية

ضم الهم اقرب الایات یعنی اقرب نحو صرة اذا حزنهم امر الاقرب فلاقرب ویفوق ذلك
 الایام لانهم العالمیة ثم هذا كل عندنا وعند الشافعی ^{عنه} ویجب علی كل واحد نصف دینار فیسو

بين الكل لانه صل في بيتها الزكاة وادناها ذلك اذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار
 وهي لا يجب من غير عوض ^{١١} فان الزكاة مئة ^{١٢} نصف دينار ^{١٣} وهي تجب في النقي درهم ^{١٤}
 ولكننا نقول هي احط رتبة منها لانه لا تقوخذ من اصل المال فينتقص منها تحقيقا
^{١٥} ^{١٦}

لزيادة التخفيف ولو كانت عاقلة الرجل أصحاب الرزق يقضه بالدية في الرزاقهم فملاك

سنين في كل سنة الثلثان الرزق في حقهم بمنزلة العطاء قائم مقام ما وكل منهما
صلة من بيت المال فجاء ينظر ان كانت اراقهم فخرج في كل سنة فكلما خرج رزق بخا

منه الثلث بهزلة العطاء وان كان يخرج في كل ستة اشهر وخرج بعد القضاء ^{الزق} يؤخذ ^{اي دينه}

منه سد الداية وان كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بمحضته من الشهر حتى يكون

المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء يومه واكثر اخذ من رزق ذلك

الشهر بخصّة الشهر وأن كانت لهم نرا في كل شهر وأعطيت في كل سنة فُرِضَت الدية
أي بخصّة يوم أو أكثر من الشهر

الاعطية دون الارزاق لانها ايسر والآن الاعطية اكثر اولئك الذين الرزق لكفاية الوقت فيتعشرون
من الارزاق... والاعطية يوازي الى الاغنياء بهم

منهم والعطيات ليكونوا في الديوان قاثين بالنصر فبقيت عليهم **قال** وادخل القاتل مع العاقلة
اي القدوري رحمه الله

فَيَكُونُ فِيهَا يَوْذَى عَلَى حَدِّهِمْ لَمْ يَكُنِ الْفَاعِلُ فَلَا مَعْنَى لِاخْرَاجِهِ وَمَوْأَدُهُ غَيْرُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

لا يجب على القائل شيء من الدية اعتباراً بالجرم بالكل في النفي عنه الجامع كوناً معذوراً قلنا انما

الكل أجاب بذلك إيجاب الجند ولو كان الخاطي معذوراً فالبر عن أبي قال الله تعالى ولا تفرحوا بفره

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يبين لنا ما كنا نجهل به من أمور ديننا وأحكامه وهدانا إلى صراط مستقيم.

سنتصال فيكون بمنزلة العقوبة ونسقط العقوبة عنه للمعذور فمفهوم الشرع

[illegible]

جلد
کتاب
المعادل

(المقبة ٧٤٣) ايجاف به واستمصال فيكون بمنزلة العقوبة وترسقط العقوبة عنه للعدو فمضم الشرع اليه العاقلة لرفع معنى العقوبة عنه وكلنا لك في شبه العمد باعتبار ان الآلة آلة التأديب ولم يكن نعله مخطوطا محضا ولغزة الايجاف عليه القصاص فلا يكون جميع الرية عليه في ماله لرفع معنى العقوبة عنه ٣٢ المبسوط ص ١٢٧ ج ٢٧

كتاب
 في بيان ما يجب على من يتبع الملة
 من طهارة القلب والبدن
 والاعتناء بدينه ودنياه
 والاحتياط في معاشه وموتاه
 والالتزام بالحدود الشرعية
 والابتعاد عن المنكرات
 والتمسك بالحق والعدل
 والوفاء بالعهد والعهود
 والعدل في البيع والشراء
 والعدل في الحكم والعدل في
 القضاء والعدل في الجور
 والعدل في الحرب والعدل في
 السلم والعدل في الغلبة
 والعدل في الضعف والعدل في
 القوة والعدل في الغنى
 والعدل في الفقر والعدل في
 الصحة والعدل في المرض
 والعدل في اليأس والعدل في
 الأمل والعدل في اليقين
 والعدل في الشك والعدل في
 اليقين والعدل في اليقين
 والعدل في اليقين والعدل في
 اليقين والعدل في اليقين

١٠٦
 (التيقة ١٤٤) اقرب اليه لنسبا ومساكنه المصر عخل عنه اهو الدوران من
 لم يشترط ان يكون بينه وبين اهل الدوران قرابة لا

من القائل انما الاعتقاد
 يكون من اجل الاعتقاد
 لان الاعتقاد يتبين من
 الموالاة وذلك بخلاف
 عند اختلاف الملة
 على القائل ان الاعتقاد
 هو من اجل الاعتقاد
 وانما الاعتقاد يتبين من
 الموالاة وذلك بخلاف
 عند اختلاف الملة
 على القائل ان الاعتقاد
 هو من اجل الاعتقاد
 وانما الاعتقاد يتبين من
 الموالاة وذلك بخلاف
 عند اختلاف الملة

لذین یدعون علی اهل البصر یتقومون ببصرهم وقیل ازا لم یؤمنوا قریباً لا یعقلونه وانما یعقلونه اذا
 كما نوا قریباً له وله فی الباطن اقرب منهم نسباً (بقية ٦٤٧)

له قوله في الحاشية الرقم لا وهو قوله عمدا ولا حلا ولا اعترافا الخ انزل الجواب محل الكلام اذ لا يخفى ان ينفذ
(لغة ٦٤٩)

لأنه في حقيقته مقر على نفسه وفي حق العاقلة مقر عليهم قال وأدب الحرة على العبد

فقتله خطأ كان على عاقلة قيمته لأنه بدل لنفس على ما عرفت من أصلنا وفي أحد قول

الشافعي تجب فيه ماله لأنه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس

من العبد لا تحل العاقلة لأنه يسلك به مسلك الأموال عندنا على ما عرفت في أحد قوليه

تحل العاقلة كافي الحرة وقد مر من قبل قال أصحابنا إن القاتل إذا لم يكن له عاقلة فالدية

في بيت المال لان جماعة المسلمين هم أهل نصرته وليس بعضهم أخص من بعض بذلك

لهذا لو كانت كان عليه بيت المال فكذا ما يلزم من الغرامة يلزم بيت المال وعزاني حنيفة

رواية شاذة أن الدية في ماله وبوجهه أن الأصل أن تحب الدية على القاتل لأنه بدل متلف

والأدلة منه إلا أن العاقلة تحلها تحقيقا للتحقيق على ما مر فإذا لم يكن له عاقلة عاد

الحكم إلى الأصل وابن الملاحة تعقل عاقلة أمه لأن نسبه ثابت منها ذوالأب فان

عقلوا عنه ثم ادعاه الأب جعت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الأب في ثلث سنين

من يوم يقض القاض لعاقلة الأم على عاقلة الأب لأنه تبين أن الدية واجبة عليهم

لأن عند الكذاب ظهرا النسب لعزل كان ثابتا من الأب حيث مطلق اللعان بالكذاب وصح

ظهري الأصل فقوي الأم تمسكها ما كان واجبا على قوم الأب فيرجعون عليهم لا يجرهم مضطرون

في ذلك وكذلك أن مات المكاتب عروفا وله ولد حر فله يورث كتابته حتى ينسب وعقل

عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة لأنه عند الأداء يتحول وكأوه إلى قوم أبيه من وقت

حرية الأب وهو آخر جزء من أجزاء حياته فتبين أن قوم الأم عقولوا عنهم

جمل
كتاب
المعادل

١ بقية ٦٢٩) كون معناه ما ذكره ويور بل معناه لا تعقل العاقلة من قتل عمر البصيفة المحجول ومن صرح عنه ومن اعترف بقتله على صيغة المحجول أيضا فيقول المعنى من الكل إلى معنى عقلت العتيل لا إلى معنى عقلت عن فلان فله يتم الجواب إذا ما تكلمه فتح القدير ص ١٣٤ ج ٨

هذا الحديث يدل على ان الوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...

عرض له المرض وخاف البليات يحتاج الى تلاقى بعض ما فرط منه من التفريط بما لا على وجه لوم مضى فيه يتحقق مقصد المالى ولو انقضت البرء يصرفه الى مطلبه الحال في رات اي في التلاقي

شرح الوصية ذلك فشرعناه ومثله في الاجارة بيناه وقد تبين المالكية بعد الموت باعتراف الحاجة كما في قد التجهيز والدين وقد نطق به الكتاب وهو قول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والسنه وهو قول النبي عليه السلام ان الله تعالى اوصى عليكم ثلث اموالكم في اخركم اكرم زيادة لكم في اعمالكم تضعونها حيث شئتم وقال حيث اجتمع وعليه اجماع الامة ثم تصح للاجنبي في الثلث من غير اجارة الورثة ثلثا وبنينا وسنبين ما هو الافضل فيه ان شاء الله تعالى قال ولا تجزئ بما اراد على الثلث لقول النبي عليه السلام في حديث سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه الثلث والثلث كثير بعد ما نفى وصيته بالكل والنصف ولانه من الورثة وهذا لانه انعقد سبب لشر الاليهم وهو استغنائه عن المال فوجب تعلق حقهم به الا ان الشرع لم يظهر في حق الاجانب بقدر الثلث ليتدارك تقصيره على ما بيناه واظهر في حق الورثة لان الظاهر ان قصد به عليهم تحريم اعمالهم من الايثار على ما بينته وقد جاء في الحديث لجمع الوصية من اكبر الكبار وقسوه بالزيادة على الثلث والوصية للوارث قال لان يجزئها اي القدر الذي لا ينفق منه

الورثة بعد موتهم وهم كبا لان الامتناع لحقهم وهم اسقطوا ولا معتبر باجارتهم في حال حياته لانها قبل ثبوت الحق اذ الحق يثبت عند الموت فكان لهما ان يرثوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهما ان يرجعوا عند انقضاء حقهم

هذا الحديث يدل على ان الوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...

هذا الحديث يدل على ان الوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...

[illegible][illegible]

四

[illegible]

حق القائم وهذا قد مضى فلا شيء كان
أي الامارة قبل الموت من حق اشرئفة
فقالوا سندنا من كل وجه ينقل حقيقة
الحق
حقيقة وكذلك ان كانت الوصية للوارث
لا يرث بملك الجائز له من قبل الموصي عندنا
صدل الموصي والاجازة رفع المانع وليس
للوصي له
المقاتل عامدا كان او خاطئا بعد ان كان
واجبة
الله تعالى فيمصر الوصية كما يحرم المسير
جل عزه قتل الوصي بطل الوصية عندنا و
ها الورثة تجاز عند اب حليفه وحج وقال ابو جابر
بيل القدر في حق
تنعач حتى الوثيقة ان تقع بطالا يعاقب اليهم
وجبة
نوهما لحد قال لا يجوز لو ارث لقوله
أي القدر في حق الموصي
سيرة الوارث ولا له يتاذي البعض باشار
يث الذي رويناه ويعتبر كونه وارثا

او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت
بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا انظر الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
الثالث واقرار المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما ريناه ولان الانتفاع حكمهم فجزأهم
ولو اجاز بعضهم بعضه تجوز على المجزأ بقدر حصته لو ايتاه عليه وبطل في حق الراذ
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقبلواكم في الدين الآية والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة
ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي الجامع الصغير الوصية
لاهل الحرب باطله لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين الآية **قال** وقيل
الوصية بعد الموت فان قبل الموتى له في حال حياته او بعد ما فذل باطل لان وان ثبوت حكمه بعد
الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يكون الانسان
بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك ما له عليهم
بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
اصرها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى بما فيه من الصدقة على
القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيه رعاية حق الفقراء
والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
على الاجنم والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

الوصية بعد الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت
بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا انظر الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
الثالث واقرار المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما ريناه ولان الانتفاع حكمهم فجزأهم
ولو اجاز بعضهم بعضه تجوز على المجزأ بقدر حصته لو ايتاه عليه وبطل في حق الراذ
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقبلواكم في الدين الآية والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة
ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي الجامع الصغير الوصية
لاهل الحرب باطله لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين الآية **قال** وقيل
الوصية بعد الموت فان قبل الموتى له في حال حياته او بعد ما فذل باطل لان وان ثبوت حكمه بعد
الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يكون الانسان
بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك ما له عليهم
بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
اصرها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى بما فيه من الصدقة على
القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيه رعاية حق الفقراء
والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
على الاجنم والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

(بقية ٤٥٢) خضا وهو اجبا على ما يكون مندوبا بمنزلة الترافل من العبارات
ثم التبرع بعد الوفاة معتبرا بالتبرع في حالة الحياة وذلك احسان مندوبه اليه
ثم ان التبرع بالوصية بعد الموت واما الآية فتدقق اشراحل التفسير (بقية ٤٥٤)

في هذا الوجه بخير لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة أو الصلة فيخير بين الخيرين

قال والموصى به يملك بالقبول خلافا للزفرية وهو احد قول الشافعية وهو يقول الوصية

اخت الميراث اذ كل منها خلافت لما انه انتقال ثلث الارث يشبث من غير قبول فكذلك الوصية

وَلَمَّا انْصَبَتْ اَشْبَاتُ صَلاَةِ جَدِيدٍ وَلِهَذَا لَا يُرَى الْمَوْضِعُ لَهُ بِالْعَيْبِ وَلَا يَرَى عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ

ولا يملك أحد اثبات الملك لغيره الا بقبوله اما الورثة خلافة حتى يثبت فيها هذه

الاحكام فيثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال ^{في} **الاف مسالة واحدة وهو ان يموت**

الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملك ورثته استحقاقاً وأول القيا

ان تبطل الوصية لما بيننا ان الملك موقوف على القبول فصار كموث المشتري قبل قبوله

بعد إيجاب البائع وجه الاستحسان أن الوصية من جانب الموصي قد تمت بمقتضى مقاماً

لا يلحق الفسخ من جهته وإنما توقفت تحت الموضي له فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط

فيه الخيار للمشترى اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى علي دين يحيط بماله

تجزر الوصية لأن الدين مقدم على الوصية لأنهم المحتاجين فإنه فرض الوصية

تَبَرُّعٌ وَابْدَئُ بِدَايَا لَاهُتٍ فَلَا هُمْ إِلَّا أَنْ تَبْرُئَهُ الْغُرَاءُ لَا نَهْ لِحَبِيقِ الدِّينِ فَتَنْفِذُ الْحَقِ

عَلَى الْحَدِّ الْمَشْرُوعِ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ قَالَ لَا تَقْرَأُ وَصِيَّةَ الصَّبِيِّ وَقَالَ الْمَشَافِعَةُ تَقْرَأُ إِذَا

كان في وجوه الخير ان عمر رضي الله عنه اجاز وصية يفاع او يافع وهو الذي رافق

الحكم ولا له نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفي ولو لم تنفذ بقى على غيره ولما انه

تَبَرُّعُ الصَّدَقَةِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَازٍ وَمَوْفِي تَصَحُّحِهِ وَصِيَّتُهُ قَوْلُ ^{بِالسَّامِعِ} مَرْقُوعٍ لَهُ

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱


[illegible]

من الابتداء قبل ان ينزل آية الميراث ثم انتحى وتكلموا في مأسخه وكان ابو بكر الرازي
يتولى من بعد وصية بوصى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه انزل الميراث بوصية منك

لواء الدين والدق يعني ثابتاً بعد رسول هذه الآية (آية ٧٥٥)

[illegible]

وتبين في المسألة رد الأمان وتبين ما ذكره في الجواب قول بالي بسقوط قول بالي بسقوط روح وهو لا يصح

[illegible][illegible]

وكتبه
بالوصف
اذلا
كتاب
قال
الى الله
الدلالة
الحجاء
الموصوف
الموصوف
بين
الزيا
وهو
العيان
وذلك
الثواب
قا

[illegible][illegible][illegible]

فان كان
 الحرف من زائد ما دار
 التوسيع بالابواب
 "المنى"
 اذ افرده
 ولم يشتر
 هو الا
 بال عقد
 تتبرع له
 على الموه
 ما يد
 مقام
 من الانس
 بطل خياره
 هذه الا
 الا بافهم
 والبطانة
 استروا
 صل في مل
 تابع وكل
 شح
 للفخر
 ان من
 يمكن رج

[illegible]

الفوائد على الاطلاق
 الان باب الوصية
 بطريق البشارة
 وصية ص
 يصح افراد
 متناوئة
 زوال الرجوع
 باب يصح
 مع كان ر
 بطلت
 الغيرة
 في كتابه
 اذا فعله
 الموصي
 والظهار
 تركه ان
 فمن جهته
 وجبا و
 لوصية
 عادة ف
 يعطى ث
 ذكره في

من به بالحق
 منه وق
 عنه كا
 ابطاله
 جو عالم
 صا كالب
 نقطع به
 خص ب
 مثل الس
 ق يظهم
 بخلاف
 ملك
 لا تنفلا
 صا هذا
 به غير
 دة و قد
 الموت ف
 الموت ف
 الموت ف

[illegible]

مع افراد
 تشناوه
 مع قار
 نذ حققنا
 كافي
 فظا
 الحيا
 لشرى
 فاد
 جريبا
 بالسم
 تسلي
 للمو
 جوع
 انزاله
 سلا
 فكا
 يوسف

الحكمة
الذاتية من أجل
عقلها الذي لا ياب
سجل منه
عقد ١٦
يخبرنا
أه في
بيع
وكذا
يربطل
عله
نقطة في
الدار
دون
منها
الذبايع
رجوعا
أغسل
تقريل
لا يمكن

رجوعا لان الرجوع نفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ولو شهد به
ان الجحوى نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الجحوى
لغو اولا لان الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فلا يكون
رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة ولو قال كل وصية اوصيت بها فلان
فهو حرام ورجوعا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعى بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال
فهى باطله لانه اذا هب المتلاشي ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس السقوط
كما خير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذى اوصيت به فلان
فهو فلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم
اوصى به لآخر لان المحل يحتل الشركة واللفظ صالح لها وكذا ما اذا قال فهو فلان وان يكون
رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للورث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر
ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها
للتانى ولم يتحقق فبقية الاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصى
فهى للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

باب الوصية بثلاث المال

قال ومن اوصى لرجل ثلث ماله واخر ثلث ماله لم يجز الوثمة فالثلث بينهما لانه
يضيق الثلث عن حقها اذا تزايد عليه عند عدم الاجازة على ما تقدم وقد تساوى في
سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما وان اوصى

الوصية بالرجوع نفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ولو شهد به
ان الجحوى نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الجحوى
لغو اولا لان الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فلا يكون
رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة ولو قال كل وصية اوصيت بها فلان
فهو حرام ورجوعا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعى بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال
فهى باطله لانه اذا هب المتلاشي ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس السقوط
كما خير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذى اوصيت به فلان
فهو فلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم
اوصى به لآخر لان المحل يحتل الشركة واللفظ صالح لها وكذا ما اذا قال فهو فلان وان يكون
رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للورث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر
ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها
للتانى ولم يتحقق فبقية الاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصى
فهى للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

الوصية عند صحة لعمر وفلور رضي الله عنهما لا نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بغيره لان الوصية
 للميت لغو فكان اضيافا بكل الثلث للحي وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر
 نصف الثلث لان قضية هذا اللفظ ان يكون لكل واحد منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم لا ترى
 من قال ثلث مالي زيد فسكت كان لكل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث
قال ومن وصي ثلث ماله ولا مال له واكتسب مالا استحق الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت
 لان الوصية عقد استخلاص مضاعف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد كفايته شرط وجوب المال
 الموت لا قبله وكذلك اذا كان له مال فله ان يوصي به ما يشاء ولو وصي بثلث غنمه فله ان
 الغنم قبل موتها او لم يكن لغنم في الاصل فالوصية باطله لما ذكرنا انه يجب بعد الموت
 فيعتبر قيامه حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بغواتها عند الموت وان لم يكن
 غنم فاستفادته ثم مات الصبي ان الوصية تصح لانها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت
 باسم نوعه وهذا لان وجوده قبل الموت فضل والمعتبر قيامه عند الموت ولو قال له شاة من مالي
 وليس له غنم يعطى قيمته شاة لانها اضافة الى المال علما ان مراده الوصية بمالية الشاة
 اذا ماليتها فوجد في مطلق المال ولو وصي بشاة ولم يصفه الى ماله ولا غنمه قيل
 لا يصح لان المصحح اضافة الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لانها ذكر
 الشاة وليس ملكه شاة علم ان مراده لمالية ولو قال شاة من غنمي لا غنمه فالوصية باطله
 لانه لما اضافة الى الغنم علما ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم بخلاف ما اذا
 اضافها الى المال او على هذا يخرج كثير من المسائل **قال** ومن وصي بثلث ماله لأمهات اولاد ومن

تدلان الوصية على ان الوصية عند الموت لا نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بغيره لان الوصية للميت لغو فكان اضيافا بكل الثلث للحي وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر نصف الثلث لان قضية هذا اللفظ ان يكون لكل واحد منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم لا ترى من قال ثلث مالي زيد فسكت كان لكل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث

الوصية عند الموت لا نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بغيره لان الوصية للميت لغو فكان اضيافا بكل الثلث للحي وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر نصف الثلث لان قضية هذا اللفظ ان يكون لكل واحد منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم لا ترى من قال ثلث مالي زيد فسكت كان لكل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث

كتاب الوصايا

له قوله ولو قال له شاة من مالي الخ اعلم انه وقع في عبارة الوفاة ولا شاة له موضع ولا غنم له الواقع في عبارة الولاية في وضع هذه المسئلة فقال مصدر الشرعية في شرحه للرقابة واعلم ان المال في الولاية ولا غنم له قال في المتن ولا شاة له وبنيها ففرق لان الشاة غير من الغنم فاذا لم يكن له لا يكون له غنم ٤٥٠ كمله فتح ص ٨٢٠

اَنَا نَعْلَمُ انْ مِنْ قَصْدٍ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْوَرْثَةِ وَقَدْ امْكِنَ تَقْفِيْدَ قَصْدِهِ بِطَرِيقِ الْوَصِيَّةِ وَقَدْ
 يَحْتَاجُ الْيَسْرَ مِنْ يَعْْلَمُ بِاصْلِ الْحَقِّ عَلَيْهِ دُونَ مَقْدَارِهِ سَعْيًا مَنَّهُ فِي تَفْرِيعِ ذِمَّتِهِ
 فِيَجْعَلُهَا وَصِيَّةً جُعِلَ التَّقْدِيْرُ فِيْهَا إِلَى الْمَوْضِعِ لَمْ يَكُنْ قَالَ اِذَا جَاءَ كَمْ فَلَانْ اِدْعَى شَيْئًا
 فَاَعْطَوْهُ مِنْ مَالِي مَا شَاءَ وَهَذِهِ مَعْتَبَرَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ فَلِهَذَا يَصْدُقُ عَلَى الثَّلَاثِ دُونَ الزِّيَادَةِ
قَالَ وَانْ اَوْضَى بَوْصَايَا غَيْرِ ذَلِكَ يُعْزَلُ الثَّلَاثُ لِأَصْحَابِ الْوَصَايَا وَالثَّلَاثَانِ الْوَرْثَةُ
 لِأَنَّ مِيرَاثَهُمْ مَعْلُومٌ وَكَذَا الْوَصَايَا مَعْلُومَةٌ وَهَذَا يَجْمَعُ بُولَ فَلَا يَزِيْحُ الْمَعْلُومَ فَيَقْدُمُ عَزْلُ
 وَفِي الْآفَاقِ فَالْأُخْرَى وَهِيَ اِنْ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ قَدْ يَكُونُ أَعْلَمُ بِقَدْرِ هَذَا الْحَقِّ وَأَبْصَرُ وَأَكْثَرُ
 خَصْمًا مَّا وَعَسَى هُمُ يَحْتَلِفُونَ فِي الْفَضْلِ اِذَا دَعَا هَا الْخَصْمُ بَعْدَ اِفْرَاقِ اَصْحَابِ اَكْلٍ اَحَدُهُمَا فِي
 مِنْ غَيْرِ مَنَازَعَةٍ وَاِذَا عَزَلَ يُقَالُ لِأَصْحَابِ الْوَصَايَا صَدَقَةٌ فِيمَا شِئْتُمْ وَيُقَالُ لِلْوَرْثَةِ صَدَقَةٌ
 فِيمَا شِئْتُمْ لِأَنَّ هَذَا دَيْنٌ فِي حَقِّ الْمُسْتَحَقِّ وَصِيَّةٌ فِي حَقِّ التَّقْفِيْدِ فَذَا اُفْرَقَ كُلُّ فَرِيقٍ بِشَيْءٍ ظَهَرَ اَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 شَائِعًا وَالنَّصِيْبَيْنِ فَيُقَرَّرُ اَحَدُهُمَا الثَّلَاثُ ثَلَاثًا مَّا اَقْرَأَ وَالْوَرْثَةُ ثَلَاثًا مَّا اَقْرَأَ وَتَقْفِيْدُ الْآفَاقِ كُلِّ فَرِيقٍ
 فِي قَدْحَةٍ وَعَلَى كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمَا اَلْمَيْنُ عَلَى الْعِلْمِ اِنْ دَعَى الْمَقْرَرُ لَهُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ لَا يَحْتَلِفُ
 عَلَى مَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ **قَالَ** وَمِنْ اَوْضَى لِأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ اَرْثَهُ فَلَا أَجْنَبِيٍّ نَصْفُ الْوَصِيَّةِ
 وَتَبْطُلُ وَصِيَّةُ الْوَارِثِ لَكِنَّهُ اَوْضَى بِمَا يَلْزَمُ الْإِصْلَاحَ بِهِ وَبِمَا لَا يَلْزَمُ فَصَحَّ فِي الْأَوَّلِ وَبَطُلَ فِي
 الثَّانِي بِخِلَافِ مَا اِذَا اَوْضَى لِحَقٍّ وَمَيِّتٍ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْوَصِيَّةِ فَلَا يَصِلُ مِنْ أَحَدٍ فَيَكُونُ لِكُلِّ
 لِلْحَيِّ وَالْوَارِثِ مِنْ أَهْلِهِا وَهَذَا تَصَحُّهُ بِإِجَازَةِ الْوَرْثَةِ فَافْتَرَقَا وَعَلَى هَذَا اِذَا اَوْضَى لِلْقَاتِلِ
 وَلِلْأَجْنَبِيِّ هَذَا جَلًّا وَفَاِذَا اقْرَعَ بَيْنَ اَوْدَيْنِ لَوَارِثَةٍ وَلِلْأَجْنَبِيِّ حَيْثُ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ الْأَجْنَبِيِّ

هذا الكلام على ما ذكره في المتن من ان من قصد تقديمه على الورثة وقد امكن تقفيده بقصد بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره سعيامن في تفرغ ذمته فيجعلها وصية جعل التقدير فيها الى الموضع لم يكن قال اذا جاء كم فلان ادعى شيئا فاعطوه من مالي ما شاء وهذه معتبرة من الثلاث فلماذا يصدق على الثلاث دون الزيادة قال وان اوضح بوصايا غير ذلك يعزل الثلاث لاصحاب الوصايا والثلاثان الورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا يجمع بول فلا يزح المعلوم فيقدم عزل وفي الآفاق فالاخرى وهى ان احد الفريقين قد يكون اعلم بقدر هذا الحق وابصر واكثر خصما مما وعسى هم يحتفلون في الفضل اذا دعاها الخصم بعد افرار اكل احد في من غير منازعة واذا عزل يقال لاصحاب الوصايا صدقة فيما شئتم ويقال للورثة صدقة فيما شئتم لان هذا دين في حق المستحق وصية في حق التقفية فاذا افرق كل فريق بشئ ظهر ان لكل واحد شائعا والنصيبين فيقر احداهما الثلاث ثلاثا ما اقر واو الورثة ثلاثا ما اقر وتقيد الآفاق كل فريق قد حقه وعلى كل فريق منها المين على العلم ان دعى المقر له زيادة على ذلك لا يختلف على ما جرى بينه وبين غيره قال ومن اوضح لاجنبي ولو ارثه فلا اجنبي نصف الوصية وتبطل وصية الوارث لانه اوضح بما يلزم الاصلح به وبما لا يلزم فصح في الاول وبطل في الثاني بخلاف ما اذا اوضح لحي وميت لان الميت ليس اهل للوصية فلا يصل من احد فيكون لكل للحي والوارث من اهلها وهذا تصح باجازة الورثة فافترقا وعلى هذا اذا اوضح للقاتل وللاجنبي هذا جلا و فاذا اقرع بين اودين لوارثة وللاجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي

كتاب الوصايا

[illegible]

442

[illegible][illegible]

له قوله وجه الاستحسان انه اقر بتبليغ شائع الخ قال صاحب التيسير اقول معنى في فصل اقرار المريض
ان ابنه لواقر باخ محمد اخوه الآخر دفع اليه المهر لضعف نصيبه كما قال في فروعهم والله تعالى هذا لانه اقر بالسوا
(بقية ٢٢٨)

[illegible]

(إتيه ٢٧٠) الاخرين الذصف وهذا ظاهر البطلان والمساواة في جملة التركة انما تقتضى كون الاخ -

له قوله لان الظاهر انه ينبغي بالاهم الى لقائل ان يقول في عام التحليل نظر اذ الظاهر ان الاهم في حقوق الله تعالى
ما هو الاولى منها والا فمروءة في وضع مختلفا هذه تساوي تلك الحقوق فكيف يشعروا أهمية بعضها من

[illegible][illegible]

قال وقدم ايضا ان قولها الحسن وقوله قياس وان الحاشية الكسر وهو ههنا البقرة لامن حيث نالت و
قوله المذهب ههنا وقوله وجزم به في التبرير وعامة المترن فكان القياس ههنا المصحح فافهمه، وتنبه له الاجاب والمحقق من ٧١٠

قال من رضى بغير انهم لما اصقون عندى خيفة روقا لا هم لما اصقون وغيرهم
 اى القدرى فى نسخة ١٢ عن قرب الابواب او بعدت عن

من ليسكن محل الموصى ويجمعهم مسجد المحلة وهذا استحسان وقوله قياس لان الجار من المجاورة
وهي الملاصقة حقيقة وهذا يستحق الشفعة بهذا الجوار ولانما تعذر صرفه الى الجميع
الخاص بالخصوص هو الملاصق وبما الاستحسان ان هؤلاء كلهم يسمون جيرانا عرفا وقد لا يد

بقول صلى الله عليه وسلم لا صلوة لرجل المسجد الا في المسجد وفسره كل من سمع النداء وكان
رواه الدارقطني عن ابني هريرة ١٢
اسى على رضى الله عنه (الانج الشريفة)

المقصد بالخير ان استجاب به ينظم لملاصق وغيره الا انه لا بد من الاختلاط وذلك عند
 اتحاد المسجد ومما قاله الشافعي رحمه الجوار الى اربعين دار العبد وما يرفى في ضعيف
 من الجوار الى اربعين دار العبد

قَالُوا وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَالُ وَالْذَكَرُ وَالْأُنْثَى وَالْمُسْلِمُ وَالَّذِي لَا يُسْلِمُ الْجَارِيتَانِ وَمَنْ يَدْخُلُ فِيهِ الْعَبْدُ الْمَسْكُونُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَلَا يَدْخُلُ عِنْدَ هَذَا الْوَصِيَّتِ لَهُ وَصِيَّتُهُ لَوَلَاهُ وَهُوَ غَيْرُ مَسْكُونٍ

قال ومن أصهار النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل ذي رحم محرم من امرأته لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوج صفية أعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها أكراماً لها وكانوا أئمة من أصهار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا التفسير المختار محمد بن أبي عبيدة وكذا يدل على كل

ذی رحم محرم من وجدة ابيه وزوجته كل ذی رحم محرم منه لان الكل لها

ولومات الموصى المرأة في نكاحها وفي عده من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية
وان كانت في عده من طلاق بائن لا يستحقها لان بقاء الصهرية ببقاء النكاح وهي

شرط عند الموت قال ومن ضی کتخانہ والوصیۃ لزوج کل ذات حمز محرم منه

[illegible][illegible]

الملاحقون وغيرهم
 لأن الجار من المجاورة
 نذر صرف إلى الجميع
 من جيرانه فلو قد أيد
 كل من سمع النداء وكان
 رضى الله عنه ^{الأنج السري}
 اختلاط وذلك عند
 تأييد ^{في} فيه ضعيف
 اسم الجار يتناوهم ويدخل
 متلوكة وهو غير ساكن
 مولى ^{١٢}
 إن النبي عليه السلام
 نالها وكانوا يسمون
 زرة وكذا يدخل في كل
 مرم منه لأن الكل لها
 صهر يستحق الوصية
 رية ببقاء النكاح هو
 ثبات ^{١٣} حرمه منه

[illegible]

باب الوصية

الموصي يجمعهم مسجد المحلة

تحقيقاً ولهذا يستحق الشهد

هو الملاصق وجب الاستح

عليه ولم لا صلوة الجار الم

ن استحبابه ينظم الملاص

ما قاله الشافعي زه الجوار

فيه الساكن المالك والذ

ن عنه الاطلاق ولا يدخل

لا صهاية فالوصية لكل ذ

بة اعتق كل من ملك من

عليه السلام وهذا التفس

ن وجه ابية وزوجه اب

والمرأة في نكاحه او في ع

عدة من طلاق بائن لا ي

قال ومن اوصى اخيه

[illegible]

وَكُنَّا حَامِلًا لَازْوَاجٍ لَّانَ الْكُلَّ سَمِيحًا قَلِيلًا هَذَا فِي عَرَفِهِمْ وَفِي عَرَفِنَا لَا يَتَنَاوَلُ الْاَزْوَاجَ

المحارم ويستوفيه الحزب العبد الاقرب والابعد لان اللفظ يتناول الكل قال ومن اوصى لا قاري به

فهي الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرر منه لا يدخل فيه الوالدان والولد ويكون ذلك

للأثنين فصاعدا وهذا عند أبي حنيفة رة وقال صاحباه الوصية لكل من ينسب إلى

اقصایہ فی الاسلام وهو اول ابی سلم او اول ابی ذر کے اسلام وان لم یسلم علی

حسبما اختلف فيه المشايخ من فوائد الاختلاف تظهر في اولاد ابى طالب فانه ادرك

الاسلام ولم يسلم طهما ان القريب مشتق من القرابة فمكون اسماء من قامت به فيتعظم

بحقيقته مواضع الخلاف ولان الوصية اخت الميراث وفي الميراث تعتبر الاقرب

فلا قوت والمعاد ما يحجز المذكور فداشنان فكلوا الوصية والمقصود من هذه الوصية

تلا في ما قرأه وأقامه أحسن الصلاة وهو يختص بذكر الرحمن منه ولا خلاف

ای قهر
ای لایزم
ای حسان
فوق الیاد خاتم کسم ن اقا و مسم و الذوق ن الکاسه و عه ق

وہذا لایاۃ فی فءف ۱۱ ایزمیتۃ و الی غیرہا استغفار و التواضع

والله اعلم بالصواب

ای ظاهر لفظ القربیت از صواب و کیچیک از وی می آید - ای ترک لفظ

یقیناً با درگاه و عند تمام انصاف است که این را در کتاب و عند تمام انصاف است که این را در کتاب و عند تمام انصاف است که این را در کتاب

أوصى لأقاربته وله عثمان وخالدان والوصية لعميه عند اعتبار الأقران حماني كالح

وعندهما بئسهما راياما ذهبا لا يعتبرا الا قرب ولو ترك عما وخالين فللعلم نصف

[illegible]

لقد قرأه، وظلّا عنهما المصنفان إلى القرون على قول المصنفين كما رأينا من صاحب الحما.

في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب لو كان له عمر واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك جماعة وخالفه الوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان لم تكن ارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قيقا وكافرا وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته ولا قريائه او لا نسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصي
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة رقة ولا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتواي باهلكم اجمعين له
 ان اسمه لاهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سا باهلك ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة وتواوصى ل فلان فهو لاهل ببلدة لان لال
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لا يصل
 ولو اوصى لاهل السببه او جنسه فالنسب عبارة عن ينسب اليه والنسب يكون من جهة كالأباء
 وجنسه اهل بيت ابيه دون أمه لان انسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الأم والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمنهم او لكرامهم
 ان كانوا قوم يوصون دخل في الوصية فقراءهم واغنياءهم وكورهم واناثم لانهم لا يمكن تحقيق
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يوصون فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سلك الحلة ورة الجعة وهذه الاسماء

كتاب الوصايا
 في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب لو كان له عمر واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك جماعة وخالفه الوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان لم تكن ارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قيقا وكافرا وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته ولا قريائه او لا نسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصي
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة رقة ولا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتواي باهلكم اجمعين له
 ان اسمه لاهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سا باهلك ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة وتواوصى ل فلان فهو لاهل ببلدة لان لال
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لا يصل
 ولو اوصى لاهل السببه او جنسه فالنسب عبارة عن ينسب اليه والنسب يكون من جهة كالأباء
 وجنسه اهل بيت ابيه دون أمه لان انسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الأم والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمنهم او لكرامهم
 ان كانوا قوم يوصون دخل في الوصية فقراءهم واغنياءهم وكورهم واناثم لانهم لا يمكن تحقيق
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يوصون فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سلك الحلة ورة الجعة وهذه الاسماء

له قوله على زوجته عند ابي حنيفة الزوجة هي التي على قول الامام كما اشار اليه صاحب
 معنى الميراث حيث قال تلك

القبعة ٧٩٧ (٧) ما ذكره صاحب البداية حيث قال ولما حقيقه ان الاصل عند الإطلاق يراد به الزوجية في معنى زنا فقال فلان فضايل وفلان كم يتأخّل وفلن له اهل وفلان ليس له اهل وسارده الزوجة

لا يكلمه الى فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه مقام النفى ولا تنافى فيه
الحقيق ١٢ المتيقن ١٣

[illegible][illegible]

وہاں سے لے کر آج تک ہر لمحہ میری زندگی میں رہا ہے۔

ولما وصى بغيره او داره فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قيل يجوز ذلك
 لان قيمة المنافع كغيرها في تحصيل المقصود ولا يصح ان لا يجوز لان الغلة دراهم او
 دنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الوصية فانه لو ظهر من بينكم ادم اداؤه من الغلة بلا استداده بعد استغلالها ولا
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للوصي بالخذمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فيملكه قلميها من غير تبديل او
 غير بدل لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولنا ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملك قلميها ببدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك ببدل كذا هذا وتحقيق ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف والاكثر بالاقل والوصية تدبر غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا انقطع اقامه في وضعه غير لازم
 وكان المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي قلميها بالمال حدث صفة للماليتها في تحقيقها
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعا لملك الرقبة ولما يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها اما اذا تمليكها مقصودا بغير
 عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجهم

ولما وصى بغيره او داره فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قيل يجوز ذلك
 لان قيمة المنافع كغيرها في تحصيل المقصود ولا يصح ان لا يجوز لان الغلة دراهم او
 دنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الوصية فانه لو ظهر من بينكم ادم اداؤه من الغلة بلا استداده بعد استغلالها ولا
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للوصي بالخذمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فيملكه قلميها من غير تبديل او
 غير بدل لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولنا ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملك قلميها ببدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك ببدل كذا هذا وتحقيق ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف والاكثر بالاقل والوصية تدبر غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا انقطع اقامه في وضعه غير لازم
 وكان المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي قلميها بالمال حدث صفة للماليتها في تحقيقها
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعا لملك الرقبة ولما يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها اما اذا تمليكها مقصودا بغير
 عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجهم

جلد
 كتاب
 الوصايا

(وصية ٢٨٠) يقال في القياس يدعون ومن الاستحسان لا يدعون كما ذكر تفصيله في النهاية ومصراع البراءة
 بالعجب من ذلك العجب انه لم يطلع على رواية جريزيابي يورسف تناول الاسم لكل في المختلفين معان كونها مذكورة
 في الكتب المشهورة المتداولة فتعجب انه يجوز تناول لكل في هذه المسئلة دون الاولى ومما سدر قلة التذبير

الاسماء صالحة لانها لا تخرج على ما في اولها من مسكة ٣ تكلفه فمعه

جلد
کتاب
الوصایا

الى اهله للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية انما تنفذ على ما يعبر من
 مقصود الموصي فاذا كان اوصى بمصر فمقصود ان يمكنه من خدمته فيه بدوان يكون مقصودا
 السفر اذا كان اوصى بغيره فمقصود ان يحمل العبد الى اهله ليخدمهم ولو اوصى بغيره او بغيره
 داره يجوز ايضا الا نريد ان يبدل المنفعة فاخذ حكم المنفعة في جواز الوصية به كيف كان عين حقيقة
 لان ذراهم او دنائير فكان بالجواز وان لم يكن له مال غيره كان له الثلث غلة تلك السنة
 لانه عين مال يحمل القسمة بالاجزاء فالوصي له قسمة الدارين وبين الورثة
 ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي يوسف فانه
 يقول الموصى له شريك الوارث وللشريك ذلك فذلك الموصى له الا اننا نقول المطالبة
 بالقسمة تبني على ثبوت الحق للموصى له فيها لا في القسمة اذ هو المطالب لا حتى له في عيب الدار
 وانما حقه في الغلة فلا يملك المطالبة بقسمة الدار ولو اوصى له بخدمة عبده ولا آخر
 برقبته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة له عليه صاحب الخدمة
 لانه اوجب لكل واحد منهما شيئا معا وما عطفهما من لهما على الاخر فغير هذا
 الحالة بحالة الافراد ثم لما صححت الموصية لصاحب الخدمة فالوصي في الرقبة
 بشئ لصار الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصى له فكل اذا اوصى بالرقبة
 لانسان اخر اذ الوصية اخذ الميراث من حيث ان المالك يثبت فيها بعد الموت ولها
 نظائر وهو ما اذا اوصى بامه لرجل وبما في بطنه لآخر وهي تخرج من الثلث او اوصى
 لرجل بخاتم ولاخر بفضه او قال هذه القصر لفلان وما فيها من القصر لفلان كان كما اوصى

سبدي والحق ان يقال كالمبنيان والتفسير لما قبله من اعتبار هذه الحالة بمالة الافراد لان قول المصنف ثم لما نحن

483

جملہ
کتاب
الوصایا

[illegible]

له قوله وان اوصى له بخلعة لبستانه الم اوصى بخلعة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها ثم عجب ويعطى صاحب الخلعة ثلث الاجر والافنيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصى له البستان ÷

أجلت لهم ركناً الوقف كذا في الثمينة وغيره ولو أوصى لأهل العلم دخل أهل التفسير والحديث و
العقبة دون الخلة لا المتقشفة ولو أوصى بكفارة صلواته لم ير رجل معين لم يجز لغيره به لفتى لفساد الزمان
وتماحه فيما علقته على الثمينة ١٢ ملحق الأجر ص ٧١٨ ج ٢

٤٢١٣٧ اعق الوصى كذا في تاجخانه ١٢ الفقاوى اعمالى بقره ص

كتاب الوصايا

ولو اوصى بخلاف صلته جازا اعتبارا بالارشاد الكفر كله ملة واحدة ولو اوصى بحرف
في دار الاسلام لا يجوز ان لا يرثه ممتنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم

باب الوصى وما يملكه

قال ومن وصى رجل قبل الوصى وجعل الوصى ردها في غير وجهه فليس له ان يبيع ماله
لسبيله معتد اطلاقه فلو صرح رده في غير وجهه وقبضه ابعده ماله صاغر ورا من جهة رده
بخلاف الوكيل بشره عبده بغير عينه او بيع ماله حيث يصير رده في غير وجهه لا ضرر هناك
لانه حي قادر على التصرف بنفسه فان ردها في وجهه فهو ذلك لانه ليس للوصى ولاية التصرف
ولا غرض فيه لانه يمكن ان يكتسب غيره وان لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصى فهو بالخيار ان شاء
قبل وان شاء لم يقبل لان الوصى ليس له ولاية الا لزام فبقى مخيرا فلو اذبح باع شيئا من كتبه فقد
لان ذلك دلالة الالتزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدره من الوصى وسواء
علم بالوصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلافة
لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميراث فتنتقل الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم
كالوراثة اما التوكيل اناية لتبينه فحال قيام ولاية المنفذ لا يصح من غير علمه كتابا بالبيع
الشراء وقد يتناظر في العلم بشرط الاخبار فما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى مات الوصى فقال لا قبل
ثم قال قبل فله ذلك ان لم يكن القاضى خروجه من الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل
لا يبطل الا بصياء لان في ابطاله ضرر بالميراث وضرر الوصى في ابقاءه مجبور بالشواهد ودفع
الاول وهو على اولي الا ان القاضى اذا خرج من الوصاية يصح ذلك لانه مختص فيه

لم يقر له باب الوصى وما يملكه الخ لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لاحقا امر على خطر لا روى بن ابي يوسف رحمه الله تعالى
انه قال الرخول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان في

قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

اذ للقاضي ولاية دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

قال ومن وصي العبد وكافرا فاسق خرجهم القاضي عن الوصاية ونصب غيرهم
 اي القدر في شرحه ١٢
 وهذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان لا يخرج يكون بعدها وذكر محمد في الاصل ان
 اي لفظ القدر في ١٢

الوصية باطلة قيل معناه في جميع هذه الصور ان الوصية ستبطل وقيل في العبد معناه
 اي لفظ القدر في ١٢
 باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غير معناه ستبطل وقيل في الكافر باطل
 اي لفظ القدر في ١٢
 ايضا لعدم ولايته على المسلم ووجه الصحة في الاخراج ان اصل النظر ثابت لقدرة العبد

حقيقة ولاية الفاسق على اصلها وولاية الكافر في الجملة الا انه لم يتم النظر لتوقف
 فانه يجوز شارة وقفا ١٢
 العبد على جازة المولى وتمكنه من الحجر بعدها والمعاداة الدينية الباعثة للحاكم
 اي بر منعه كرون عهده ١٢
 على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالخيانة فيخرج القاضي من الوصاية ويقوم
 اي يخرج كل واحد منهم ١٢

غيره مقامه اتماما للنظر بشرط في الاصل ان يكون الفاسق مخوفا عليه في المال وهذا
 اي يخرج كل واحد منهم ١٢
 يصلح عذرا في اخراجه وتبديله بغيره **قال** ومن وصي العبد نفسه وفي الورثة كبار

لم تصح الوصية لان للكبير ان يمنعه او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيخرج عن الوفاء
 من الفهم مقتضى الوصية ١٢
 الوصاية فلا يفيد فائدة وان كانوا اصغارا كلهم فالوصية اليه جائزة عند ابي حنيفة ولا
 اي جبهه ١٢
 يجوز عندنا وهو القياس قيل قول محمد مضطرب فيه يروي مرة مع ابي حنيفة وتارة مع
 اي جبهه ١٢
 ابي يوسف وجه القياس ان الوصية منعوبة لما ان الرق ينافيها ولان فيه اثبات الولاية
 اي جبهه ١٢

قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

جمل
 كتاب
 الوصايا

قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى بالبحر عن ذلك فيتنصرون ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

له قوله وقيل قول محمد مضطرب فيه الخ نعم الذي وقع في كتب كثير من المشايخ كون قوله مع ابي يوسف
 ولما اختاره المصنف حيث ذكر قوله مع ابي يوسف اولاد اشار الى وقوع رواية اخرى في كلام
 بعضهم حيث قال وقيل قول محمد مضطرب فلا يخار فيه ١٢ تكمله فتح القدير ص ٤٩٢ ج ٨

لأن الوصاية سبيلها الولاية وهي صفة شرعية لا تجزى فيثبت لكل منها محلاً كولاية الأئمة
 الآخرين وهذا لأن الوصاية خلافة وإنما تتحقق إذا انتقلت الولاية اليه على الوجه الذي كان ثابتاً
 للموصى وقد كان بوصف الكمال لأن اختيار الأبايا لها يخرن باختصاص كل واحد من باب الشفقة
 فينزل ذلك منزلة قرابة كل واحد ولها أن الولاية تثبت بالتفويض فإدعى وصف التفويض
 وهو وصف الاجتماع انهو شرط مفيد ما رضى الموصى بالامتنى وليس الواحد كالمثنى بخلاف
 الآخرين في الاحتياج لأن السبب هنا القرابة وقد قامت بكل منهما محلاً ولأن الاحتياج مستحق
 لها على الولي حتى لو طال البتة بانكاحها من كفوي خطبها يجب عليه ههنا حق النص للوصي ولها
 يبقى غير في النص ففي الأول وفي حقاً على صاحبها فصم وفي الثاني استوفى لأن الولاية النص
 لهما فإذا تصرف واحد حقاً لصاحبه فلا يصح أصله الدين الذي عليهما ولهما محلاً
 الأشياء المعدودة لأنها من باب الضرورة لا من باب الولاية وموضع الضرورة مستثناة إبداء
 ما استثناه في الكتاب وأخواتها فقال لا في شراء كفن الميت وتجهيزه لأن والتأخير فساد
 الميت ولهذا يملكه الجيران عند ذلك وطعام الصغار وكسوتهم لأن تخاف موتهم جوعاً وعزاً
 وردد الوديعة بعينها وأرد المصنوع والمشتري شراءً فاسداً وحفظ الأموال وقضاء الدين
 لأنها ليست من باب الولاية فانه يملكه المالك صاحب الدين إذا طفر بجنس حقه وحفظ
 المال يملكه من يقع في يده فكان من باب الإعانة ولأن الاحتياج فيه إلى الرأي وتنفيذ وصيته
 بعينها وتحقق بعد بعينه لأن الاحتياج فيه إلى الرأي الخصة في حق الميت لأن الاجتماع
 فيها متعذر ولهذا يتفرد بها أحد الوكيلين في قبول الهبة لأن في التأخير خيفة الفوات

[illegible]

المسح من الجبر عن الفصولين والعنقري على علوم صحة عزال العدل الكا
 (٧٨٩) ويستغنى ان ليفنى به لفساد قضاء الزمان كما في المسح ١٢ بجمع الانصر (٧٢٠) ومرت

491

۱۰. قول: فان مات احدكما جعل القام مكانه وصيا آخر الى مثل الموت فالوجن احدهما او وجد ما يرجح

فَكَذَّبَ الْوَصِيَّ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَصَاحِبُ قَامَةً غَيْرَهُ مَقَامَهُ فِيمَا لَهُ وَلَا يَتُّهُ وَعِنْدَ الْمَوْتِ كَانَتْ لَهُ وَلَا يَتُّهُ
 لَمْ يَخْفَ عَنْ الْمَوْتِ هُنَا
 أَيْ لَوْ صَحَّ
 أَيْ لَوْ صَحَّ

التركيبين فينزل الثاني منزلة فيه وأولاه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه قد اعتبر به المنية
 أي منزلة الوصي الأول أي عن
 أي في تدارك أخطائه أي في أيديهم المنيّة

قبل التميم مقصود بنفسه هو تلافى ما فرط منه صار راضيا بايصائه الى غير خلاف الوكيل لا

الموكل حتى يتمكن ان يحصل مقصود بنفسه فلا يرضى بتوكيل غيره ولا ايضا علمه بل مقاسمه الوكيل اي ايعاز الوكيل الاول الى الغير عند موته او اخره

مرد بالعب و یزد علیہ و وصہ مغر و گاشه اء المورث الوصى خلفه المت اضافكون

خَصَمًا عَنِ الْوَارِثِ إِذَا كَانَ غَائِبًا فَصَحَّ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يُلَاحِظَ قَدْ هَلَكَ فِيهِ الْوَصِيُّ لَيْسَ لَهُ

ان يشارك الموصل له اما الموصل له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه ولا مملوكه بسبب جديدها

لا يردُّ بالعبث ولا يردُّ عليه ولا يصير مغروراً للبشراء الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند
 فيها انه الوصي فيها بامع الموصي حتى لا يصير الولد مراً بالدية

غيبته حتى لو هلك ما أفرد له عند الوصي كل شيء ثلث ما بقي من القسمة لم تقض عليه غير أن

الوصي لا يضمن لإنهامين فيه وله ولاية الحفظ في التركة فصار كما إذا هلك بعض التركة قبل

فيلكون له ثلث البياضان الموصى به سرية
 اي بلاك اي شرو انجيزه بلاك كرويه از مال مشتركة
 و يبق مائة على الشركة قال
 فاقاسه الله و اخذ نصيب الموصى به فضاء جمع الموصى به

بثلث ما بقى لما بينا **ق** اركان الميث اوصى بحجة فقائمه الموقرة فهاك في يد محج عن الميث من

ثُمَّ قَالَ لِيُفَضِّلْهُ لِي فَأَسْخَرْتُهُ فَضَاءً فِي بَيْتِهِ وَقَالَ لَبِئْسَ الْبُيُوتُ سَفَرًا كَانَتْ تُسْتَغْفَرُ

لثالث لم يرجع بشئ ولا يرجع بتمام الثلث فقال محمد لا يرجع بشئ لان القسمة حق الموصى ولو

أَفَرَأَى الْمَوْصِيَ نَفْسَهُ مَا لَا يُحِبُّ عَنْهُ فَهُوَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَبَطُلَتِ الْعَصِيَّةُ فَكَيْفَ إِذَا أَمَرَ بِهِ
 ١٥ ثَلَاثُ خَوَاصٍ ٢

[illegible][illegible][illegible]

له قوله حج عن البيت بنته مابق الخ العتري على مول أبي حمزة، رخصت العصب اصول المعبر على فعل

وصية الذي قام مقامه ولا يي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنقيدها ما بقي محلها
 واذا الموق بطلت لغوات محلها ولا يي حيفته ان القسم لا تتراد لذاتها بل لمقتضىها وهي تاديت
 فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل القسم فيجب بطلت ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة
 المسماة اذ لا قابض لها فاذا الرجعت الى ذلك الوجه لم يتم فصارت كالموت **قال** ومن وصى
 بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى المقاضي فقسمها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية
 صحيحة وهذا الوصية للموصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا الورثة والقاضي نصب في نظر الاسيا
 في حق الموتى والغيب من النظر افرار نصيب الغائب قبضه فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائبا
 وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل **قال** واذا باع الوصي عبدا من التركة بغير محض
 الغرماء فهو جائز لان الوصي قائم مقام الموصى لو تولى جباية نفسه يجوز بيعه بغير محض الغرماء ولو كان
 كان في مرض موته فكذا اذا تولاها مقامه وهذا لان حوال الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة
 والبيع لا يبطل المالية لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المديون لان الغرماء حتى
 الاستسعاء اما ههنا بخلاف **قال** ومن وصى بان يباع عبدا ويصدق بثمنه على المساكين
 فباعه الوصي قبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصي لانه هو العاقد فتكون العبد
 عليه هذه عهدة لان المشتري منهما رضى ببذل الثمن لا يسلم المبيع ولم يسلم فقد اخذ
 الوصي البائع مال الغير بغير رضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
 عليه كالكيل وكان ابو حنيفة يقول ولا لا يرجع لانه ضمن قبضه ثم رجع الى ما ذكرنا ويرجع
 في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لا الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها محل الوصية

والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح

جاء
 كتاب
 الوصايا

عنده لانه العاقد بالعهدة عليه رجع الوصي في التركة كلها ١٢ من المختار ص ٥٥٥

له قوله ويرجع في جميع التركة الى حكمها في الشروح المعصرة والفتاوى المتفقة كما في الدر المختار حيث قال
 وصحن وص ما باع ما اوصى ببيعه وتصوق بثمنه فاستحق العبد بعد هالك ثمنه اي ضياعه

والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح

وجه الظاهر انه يرجع عليه بحكم الغرر ذلك من عليه الدين يقضى من جميع التركة بخلاف الظاهر
او اميناً اذا اتولى البيع حيث لا عهد عليه لان الزامها القاضي تعطيل القضاء اذ يتجافى عن تقلد
هذا الامانة حذر اعني وم العزامة فتعطل مصلحة العامة وامينه سفير عنه كالرسول
ولا كذلك الوصي لانه بمنزلة الوكيل وقد مر في كتاب القضاء فان كانت التركة قد هلك
او لم يكن بها واء لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين اخو قال واقبم الوصي للميراث
فاصاب صغيراً من الورثة عبد فباعه وقبض الثمن فهلك استحق العبد رجوع في مال الصغير لانه
عامل له ويرجع الصغير على الورثة بمحضته لا بتقاض القسمه باستحقاق ما اصابه قال واذا
احتال الوصي على اليتيم فان كان خيراً لليتيم جاز وهو ان يكون املاً اذا الولاية تنصت ولو كان
الاول ملا لا يجوز لان فيه تضییع مال اليتيم على بعض الوجوه قال ولا يجوز بيع الوصي
ولا شراؤه كما لا يمايتغاب الناس مثله لانه لا نظر في الغبن الفاحش بخلاف السيد لانه يمكن التحرر
عنه ففي اعتبار السداد بابه والصبى المادون والعبد المادون للمكاتب يجوز بيعهم وشراؤهم
بالغبن الفاحش عند ابي حنيفة لانهم يتصرفون بحكم المالكية ولا دون فكل الحرج بخلاف الوصي
لانه يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظراً في تقيد بموضع النظر فعنده لا يمكن ان كان التصرف بالفاحش
تبرع لا ضرر فيه وهم ليسوا من اهل اذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حدة
وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملة عسى ان يكتب الشاهد شهادة في اخره
من غير تفصيل فيصير ذلك حملاً له على الكذب بشرط ان يكتب اشترى من فلان ابن فلان ولا
يكتب من فلان وصي فلان لما بينا اوقيل لا بأس بذلك لان الوصاية تعلم ظاهرها

[illegible]

بالجہد والبر والتمسک
نفر غریب من اعدائہ خلاف الکفر
کذا لان ذلک عطا لک من
والنبي وشمسہ النشون لم
الشهادة من ان شہید خداداد
کیون شاہدہ کف
الک نور وکتابت ہدیہ کتب
اشتری من طمان وخی فلان شہید
میلید و دیوہسم من لم شہید
پاکت الاصلہ و فرما شہید
اکند بھلا کے
تلا یقن ان کیون الشہود
عسے الامر من زلیلتا واصلہ

قال وبيع الوصي على الكبير الغائب فجاءت في كل شيء إلا في العقار لأن أربابها مساواة ولا يملكه
فقد أوصيه فيه فكان القياس أن لا يملك الوصي غير العقار أيضا لأنه لا يملكه أرباب على الكبير

الا انما استحسننا ما لم نر حفظا للتسارع الفساد اليه حفظ الثمن اليسير وهو يملك الحفظ اما

العقار فمحصن بنفسه قال ولا يتجر في المال لان المفوض اليه الحفظ دون التجارة وقال ابو يوسف لا ينبغي عليه البيع " لمن

و محمد بن وصی الاخ والصغير الكبير الغائب بمنزلة وصی الاب الكبير الغائب كذا
یعنی ان وصی یکلیم بن العروض ولا یکلیم بن العطار مع الغائب

وصی الامر ووصی العیثم وهذا الجواب في تارة هؤلاء لان صیهم قائم مقامهم ثم هم علیكون

ما يملكون من بيب خط ولد وصيهم **قال** والوصى هو جمال الصغير من جلد وقال الشافعي
 يعني في الجاهل الصغير ^{أي وفي الأب}
 الكمال لا يشاء أن يعاقب ولا حاله مع حذائه إلا بالبرقة ^{في قوله ما وصيه وآتاه}

ان بالانصاء تنقوا ولانه لا اله الا الله فكنتم لاهوته قائمة معني فبقدم عليه كالا بنفسه

وهذا لان اختياره الوصي مع علمه بقيام الجدّ يدل على ان تصرفه انظر لبيده من تصرف ابيه فان

لم يوصل لأفكجه بمنزلة الألب لأنه أقر بالناس إليه واشفقهم عليه حتى مال إلى الكناح ^{دور} ^ص

غير انه يقدم عليه والاب التضرع لما بيناه **فصل في الشهادة قال** واذا شهد الوصيان

ان الميت اوصى الى فلان معهما فالشهادة باطلة لانها متهمان فيها لا يثبتان معينا لانفسهما
اي انكرهن الوصاية ١٢

قال لأن يدعيها المشهود له وهذا يستحسن وهو القياس الأول لما بينا من التهمة وجهه
 ١٢ وصاية ١٢
 ١٢ وصاية ١٢

الاستحسان ان للقاضي لاية نصب بعضي ابتداء او ضم اخر اليها برضا يدي دون

قالوا له اننا نعلم انك صادق
فما نريد ان نعلم انك صادق
فما نريد ان نعلم انك صادق

۱۵۰ ۱۴۹ ۱۴۸ ۱۴۷ ۱۴۶ ۱۴۵ ۱۴۴ ۱۴۳ ۱۴۲ ۱۴۱ ۱۴۰ ۱۳۹ ۱۳۸ ۱۳۷ ۱۳۶ ۱۳۵ ۱۳۴ ۱۳۳ ۱۳۲ ۱۳۱ ۱۳۰ ۱۲۹ ۱۲۸ ۱۲۷ ۱۲۶ ۱۲۵ ۱۲۴ ۱۲۳ ۱۲۲ ۱۲۱ ۱۲۰ ۱۱۹ ۱۱۸ ۱۱۷ ۱۱۶ ۱۱۵ ۱۱۴ ۱۱۳ ۱۱۲ ۱۱۱ ۱۱۰ ۱۰۹ ۱۰۸ ۱۰۷ ۱۰۶ ۱۰۵ ۱۰۴ ۱۰۳ ۱۰۲ ۱۰۱ ۱۰۰ ۹۹ ۹۸ ۹۷ ۹۶ ۹۵ ۹۴ ۹۳ ۹۲ ۹۱ ۹۰ ۸۹ ۸۸ ۸۷ ۸۶ ۸۵ ۸۴ ۸۳ ۸۲ ۸۱ ۸۰ ۷۹ ۷۸ ۷۷ ۷۶ ۷۵ ۷۴ ۷۳ ۷۲ ۷۱ ۷۰ ۶۹ ۶۸ ۶۷ ۶۶ ۶۵ ۶۴ ۶۳ ۶۲ ۶۱ ۶۰ ۵۹ ۵۸ ۵۷ ۵۶ ۵۵ ۵۴ ۵۳ ۵۲ ۵۱ ۵۰ ۴۹ ۴۸ ۴۷ ۴۶ ۴۵ ۴۴ ۴۳ ۴۲ ۴۱ ۴۰ ۳۹ ۳۸ ۳۷ ۳۶ ۳۵ ۳۴ ۳۳ ۳۲ ۳۱ ۳۰ ۲۹ ۲۸ ۲۷ ۲۶ ۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

[illegible]

له قوله ولا يتجنى المال الخ نعم بحرزان ينجز لليتيم في الدرس والتفصيل

العمارة كحل على ما ذكره مؤلف الفاروقه غير هاتفيه ١٣ مدني الانجر على هامش مجموع الاطهر ص ٢٢٧ ٢٢٨ -

جلد
کتاب
الوصایا

له قوله ولا يجزى المال الخ نعم يجوز ان يجزى للشيخ في الدرر والتفريغ قلت وسيفي ان يحل عليه عبارة

وشهد للشهود طمأنينة اوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطل وكذا اذا شهد

الاولان ان الميت اوصى لهذين الرجلين بالعبد وشهد للمشهد طمأنينة اوصى

للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة

كتاب الخنثى

فصل في بيانها قال واذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فان كان يقول من الذكر غلام

وان كان يقول من الفرج فهو انثى لان النبي عليه السلام سئل عن كيف يورث فقال من حيث يقول

وعن علي رضي الله عنه مثله لان البول من اي عضو كان فهو ذكالة على انه هو العضو الاصل

والاخر بمنزلة العيب وان بال منهما فالحكم للاسبق لان ذكالة اخرى على انه هو

العضو الاصل وان كانا في السبق على السواء فلا معتبر لكثرة عنداي حليفة رده وقالا

ينسب الى اكثرهما بولا لانه علامة تفرق ذلك العضو وتكونه عضوا اصليا وكان لاكثر حكم الكل

في اصول الشرح فيخرج بالكثرة فانه ان كثر الخنثى لم يمتد على القوة لانه قد يكون للاسراع

في احدهما وضيق في الاخر وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق لانه لا

مرجح قال اذا بلغ الخنثى وخجرت كحيته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم

الرجل وكان له ثدي مستويا هذه من علامات الذكر ان ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة ونزل

له لبن في ثديه او حاض وحبل او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم

النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم

فصل في حكمه الاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والا توثق في اموالدين

في هذا الموضع ذكرنا ان الخنثى اذا كان له فرج وذكر فهو خنثى فان كان يقول من الذكر غلام وان كان يقول من الفرج فهو انثى لان النبي عليه السلام سئل عن كيف يورث فقال من حيث يقول وعن علي رضي الله عنه مثله لان البول من اي عضو كان فهو ذكالة على انه هو العضو الاصل والاخر بمنزلة العيب وان بال منهما فالحكم للاسبق لان ذكالة اخرى على انه هو العضو الاصل وان كانا في السبق على السواء فلا معتبر لكثرة عنداي حليفة رده وقالا ينسب الى اكثرهما بولا لانه علامة تفرق ذلك العضو وتكونه عضوا اصليا وكان لاكثر حكم الكل في اصول الشرح فيخرج بالكثرة فانه ان كثر الخنثى لم يمتد على القوة لانه قد يكون للاسراع في احدهما وضيق في الاخر وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق لانه لا مرجح قال اذا بلغ الخنثى وخجرت كحيته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم الرجل وكان له ثدي مستويا هذه من علامات الذكر ان ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة ونزل له لبن في ثديه او حاض وحبل او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم فصل في حكمه الاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والا توثق في اموالدين

كتاب الخنثى

فصل في بيانها

قال واذا كان للولد

فرج وذكر فهو خنثى

فان كان يقول من

الذكر غلام وان كان

في هذا الموضع ذكرنا ان الخنثى اذا كان له فرج وذكر فهو خنثى فان كان يقول من الذكر غلام وان كان يقول من الفرج فهو انثى لان النبي عليه السلام سئل عن كيف يورث فقال من حيث يقول وعن علي رضي الله عنه مثله لان البول من اي عضو كان فهو ذكالة على انه هو العضو الاصل والاخر بمنزلة العيب وان بال منهما فالحكم للاسبق لان ذكالة اخرى على انه هو العضو الاصل وان كانا في السبق على السواء فلا معتبر لكثرة عنداي حليفة رده وقالا ينسب الى اكثرهما بولا لانه علامة تفرق ذلك العضو وتكونه عضوا اصليا وكان لاكثر حكم الكل في اصول الشرح فيخرج بالكثرة فانه ان كثر الخنثى لم يمتد على القوة لانه قد يكون للاسراع في احدهما وضيق في الاخر وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق لانه لا مرجح قال اذا بلغ الخنثى وخجرت كحيته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم الرجل وكان له ثدي مستويا هذه من علامات الذكر ان ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة ونزل له لبن في ثديه او حاض وحبل او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم فصل في حكمه الاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والا توثق في اموالدين

[illegible]

وَأَنَّ لِحَاكِمَهُ بَيِّنَاتٌ حَكِيمَةٌ وَقَعَ الشَّكُّ فِي ثُبُوتِهِ **قَالَ** وَإِذَا وَقَفَ خَلْفَ الْإِمَامِ قَامَ بَيْنَ صَفِّ
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لِحَاكِمُ الزَّهْرَةِ فَلاَ يَحْتَطِلُ الرِّجَالُ كَيْلًا تَنَفُّسَهُمْ وَلاَ النِّسَاءُ لِحَاكِمُ الزَّهْرَةِ
لِحَاكِمُ الزَّهْرَةِ

في صف الرجال فصلا تامة ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بحزائه

ويجلس في صلاته جلوس المرأة لأنه أن كان جلا فقد ترك سنة وهو جائز في الجملة وإن كان

ان يعيد لاحتمال انه امرأة وهو على الاستحباب وان لم يعد اجزاه وتبتاع له امة

رجل لانه عساه انشى وتختنه امرأة لانه لعله رجل فكل الاحياط فيما قلنا وان لم يكن لمال

في بيت المال لوقوع الاستغناء عنها وتكره له في حياته لبس الحلي والحجر يروا ان ينكشف

من الرجال توقيا عن احتمال الحرم وان احرم وقبر اهل حق قال ابو ثوبان رضي الله عنه سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعت الله يقول يا ابا عبد الله ان

امراة الفحش من لبسه وهو رجل ولاشي عليه ان لم يبلغ ومن جلف بطلاقي وعتاق ان كان اول

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقدرته على كل شيء
والحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقدرته على كل شيء

وذكر في نسخة اخرى
ان الخنثى اذا كان
الخنثى في الارث نصف
الابن وان كان خنثى
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية

وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للابن اربعة وللخنثى ثلثة لان الابن يستحق كل الميراث
عند الانفراد والخنثى ثلثة الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيهما هذا ايضا
بثلثة وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة ولكل واحد ان الخنثى لو كان ذكر ايكون المال بينهما نصفين
وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا احتجا الى حصاره نصف ثلث واقل ذلك ستة ففى
حال المال يكون بينهما نصفين كل واحد منهما ثلثة وفي حال ثلثة الخنثى سهمان للابن اربعة
فهما للخنثى ثلثان يمين ووقع الشك في السهم الزائد فينصف فيكون سهمان ونصف
فانكسر فاضعف لينزل الكسر فصار الحساب من اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة
ولا بحقيقة ان الحاجة ههنا الى ثبات المال بتداء واقل وهو ميراث الانثى متيقن به
وفيما زاد عليه شك فابتدأ المتيقن به قصر اعليه المال لا يجب بالشك وصار اذا كان الشك
في وجوب المال بسبب اخرا فانه يؤخذ فيه بالمتيقن به كذا هذا الان يكون نصيبه الاقل لو قدرناه
ذكر الفقيه يعطى نصيب الابن في ثلث والصحيح لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورثة زوجا وامرا واحدا
وامر هي خنثى وامرأة واخوين لامر واحدا وامر هي خنثى فعندنا في الاولى للزوج النصف وللأ
الثلث والباقي للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع والاخوين لامر الثلث والباقي للخنثى كانه اقل
النصيبين فيما والله اعلم بالصواب مسائل شتى قال واذا قرئ على الاخريس

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية

له قوله ولا يصح ان الحاجة الى الخنثى اشكل اقل النصيبين اعني اسوء الحالين
وعليه الفتر على ما اذا ترك انبا وبنات خنثى للخنثى نصيب بنت لانه متيقن
وقد رنعت اليه هذه الامة فخير وما ان يقول صواب وامرأة فلم يقبلوه فظفر بنيه
للانحاشة وتعليق على فرائضه ولم يأخذوا منهم فسموا لتجاربه صغيرة عن غيره فاجنبوا
عندنا حنفية رضة تلك حالها وصحابه وهو قول عامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اصراحي ص ٩٩ وروى ان عامر بن الطرب العدواني كان من حكماء العرب من الجاهلية

كتاب وصيته فقيل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب فاقم برأسه اي نعم واكتب فاذ جاء من
ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه وقال الشافعي يجوز في
الوجهين لان الجواز في العجز وقدر الفصلين لا فرق بين الاصل والعار كما الخنثى للتوخي لاهل في حوالها
لا اله الا فرس

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما ذهب اليه
الحنابلة والشافعية

وذكر في كتابه اقرار ان الكتاب من الغائب ليس بحجة وقصاص محتمل ان يكون انجوا هنا
 كذلك فيكون فيها وايتان ويحتمل ان يكون مفارقة ذلك ولا يمكن الوصول الى النطق الغائب في الجملة ليقا
 اهلية النطق ولا كذلك والاخر ساعد الوصول الى النطق للافة للمناعة وذلك المسألة على الاشارة
 وان كان قد راعى الكتابة بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا من انه لا اعتبار للاشارة مع القدرة على الكتابة
 حجة ضرورية ولا ضرورة لانه جمع ههنا بين ما فقال اشار وكذا استويا لان كل واحد منهما
 ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة لما
 اقرب الى النطق من اثار الاقلام فاستويا وكذلك الذي صحت ما ايوهين بعارض لما بينا في المعقل
 لسانه ان الة النطق قائم وقيل هذا تفسير لمعقل اللسان قال اذا كان الغنم مذبوحة وفراصة فان
 المذبوحة اكثر تحريرا فيها وكل وان كانت الميتة اكثر او كانا نصفين لم يركل وهذا اذا كانت الحالة
 الاختيارا في حالة الضرورة يحل للنناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل في حالة الضرورة
 فالتى تحل ان تكون خكية اولى غير ان يتحرى لا يطبق بوصول الى الذكبة في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة
 وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر لان التحري دليل ضرورة ولا يصدر اليه
 من غير ضرورة ولا ضرورة لان حالة الاختيار ولما ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افاة الا باحالة
 ترى اسواق المسلمين لا تخلو من الحرام والمسكر والمغصا ومع ذلك يباح للنناول اعتمادا على الغالب وهذا
 لان القليل لا يمكن الاحتراز عنه لا يستطاع الامتناع عنه فسقط اعتبار دفعه للحرم كقليل النجاسة
 وقليل الاكثشاف ولا واذ كانا نصفين كانت الميتة اقلية لا ضرورة فيه الله اعلم بالصواب والبرج الما

هذا اذا كانت الغلبة للحال بان كانت المسألة
 في هذا الطريق جائز له التناول منها الا يعلم انه ميتة فاسمى ان يترق
 جلد
 مسائل
 شت
 ثلاثة احدها ميتة جائز له التحري ايضا لان الحلال هو الغالب ولحكم للغالب
 تحريه على احدها انها ميتة فينتجها ويتناول ما سوي ذلك لا بالتحري بل
 قد تمت الحاشية الجامعة لاحقر الناس كل حسن عني والله تعالى عنده راز العلوم الرجعية
 سوري وروى كوشة بكس ١٨٠

٢٠

خاتمة المطبع

حمد الرحمن الهداية وصلوات على من هو اعطشان الهداية سقاية وعلى له وصحبه طراب الداراية
اما بعد فيقول المقتدر الى رحمة رب القلوب الحسن محمد عبد الحى الكونى ان الهداية شرح البداية
 كتابه كتبه الطلبة ويعتمد على واثبات الحكمة لم يأت فقيه بعد مصنف الا اعتمد عليه لم يحى عنيه بعد الا
 اليمن ثم تراهم يتداولونها ابدا يوم خصوا النصف الاخير منه فتداسونه فيما بينهم لما رأى الولد العلامة
 والاشاذ المقام مولانا محمد عبد الكريم ادخله الله د الاسلام الناس فتحصيلا كالجاري في
 الصحاح ثم ارم فدروس تدريس لكونه مشتملا على جواهر نفيسة تحت عبارة ودقائق لطيفة تحت اشاراته
 سكارا وامر بكار توجله التصحيحه وتحيته فهو الانحة بمقابلته سبعه من الشرح المطبوع والكوتبة
 عندنا نسخة لم تنزل عبط لانظار العلماء ومنظر لا بصرا الفضلاء منهم وكان الروح الشيخ عبد الكريم
 الانصار الكونى منها لابنه ابو جعفر جدنا استاذ الاساتذة مولا قطب الدين ومنهم ابنه
 الكاملين مولانا نظام الدين ومنهم ابو جعفر جدنا كان الروح المفتي محمد بن علي ومنهم ابنه
 محمد ظير الله رحمه الله ومنهم حفيد جدنا محمد بن علي الله ثم زينها بالحواشي المفيدة
 ونوني في سنة ست وخمسين لله الف والمائتين
 والتعليقات اللطيفة والتي استعمل بها في التحشية بين الحواشي الشرح النهائية ومرزهان الكفاية
 ومرزهاك والحديد ومرزها حميد ومعراج الداية ونهاية الكفاية
 وغاية البيان مرزها غن العناية ومرزها غن البناية مرزها غني وفرة القدري ومرزها
 نتائج الامكار ومرزها نانت وربما يكتب نتائج ونصاي الواية لاحاديث الهداية
 ومرزها ن وربما يكتب زيلعي حاشية الشيخ عبد السلام ومرزها اعظم حاشية

